

كلية الخدمة الاجتماعيه

قسم التخطيط الاجتماعي

اساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية

TECHNIQUES FOR ACTIVATING CIVIL SOCIETY PARTICIPATION IN PLANNING TO FACE POVERTY IN THE SHANTYTOWNS

ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفه

في الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعي

اعداد الباحث

محمد مصطفى رشدي صالح سيف

إشــــراف

الاستاذ الدكتور

كمــــال اغــــا

استاذ متفرغ بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

الاستاذ الدكتورة

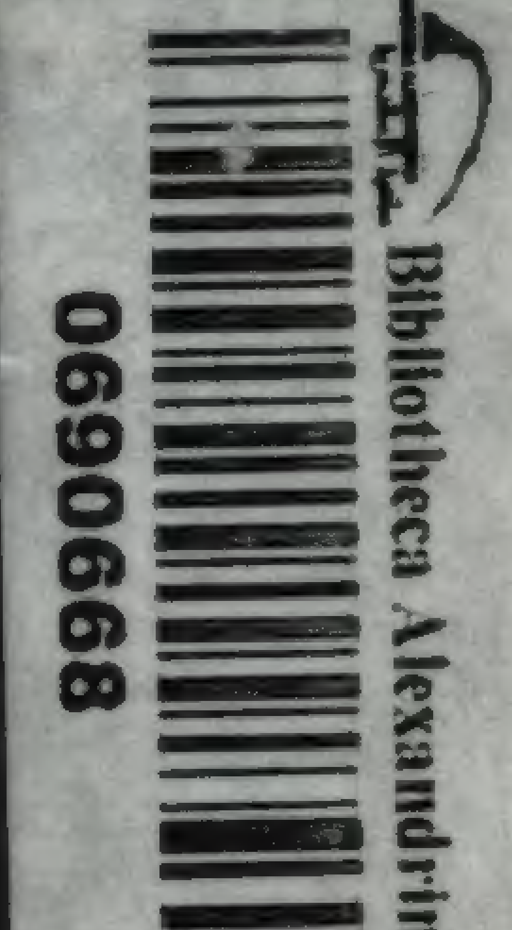
ماجدة احمد عبد الوهاب

استاذ بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م





جامعة حلوان

كلية الخدمة الاجتماعية

قسم التخطيط الاجتماعي

أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية

TECHNIQUES FOR ACTIVATING CIVIL SOCIETY PARTICIPATION IN PLANNING TO FACE POVERTY IN THE SHANTYTOWNS

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد الباحث

محمد مصطفي رشدي صالح سيف

إشـــراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذة الدكتورة
كمال أغـــا	**ماجدة أحمد عبد الوهاب**
أستاذ متفرغ بقسم التخطيط الاجتماعي	أستاذ بقسم التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية	كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان	جامعة حلوان

١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م

إعتماد الرسالة من لجنة المناقشة والحكم

رسالة مقدمة من الباحث : محمد مصطفى رشدى صالح سيف
الدرجات العلمية : بكالوريوس الخدمة الاجتماعية – المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة دور مايو ١٩٩٢ بتقدير عام " جيد جدا " والسابع على دفعته .
- ماجستير الخدمة الاجتماعية تخصص (تخطيط اجتماعى) من كلية الخدمة الاجتماعية –جامعة حلوان ٢٠٠٤م ، عنوان رسالة الماجستير (العوامل المؤثرة على تحقيق الاستيطان المستهدف بمدينة العاشر من رمضان) .
عنوان الرسالة : " **أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدنى فى التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية** "
تاريخ التسجيل: ١٦/ ١٠ / ٢٠٠٦ م .

الإشراف العلمى :

١- أ. د / كمال عبد المعطى أغا
أستاذ متفرغ بقسم التخطيط الاجتماعى بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان .
٢- أ. د / ماجدة أحمد عبد الوهاب
أستاذة التخطيط الاجتماعى بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان .

أعتماد لجنة المناقشة والحكم

نوقشت الرسالة يوم (الاثنين) بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٩ م
وحصل الدارس على درجة دكتوراة الفلسفة فى الخدمة الاجتماعية – تخصص " تخطيط إجتماعى "

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من السادة الاساتذة :

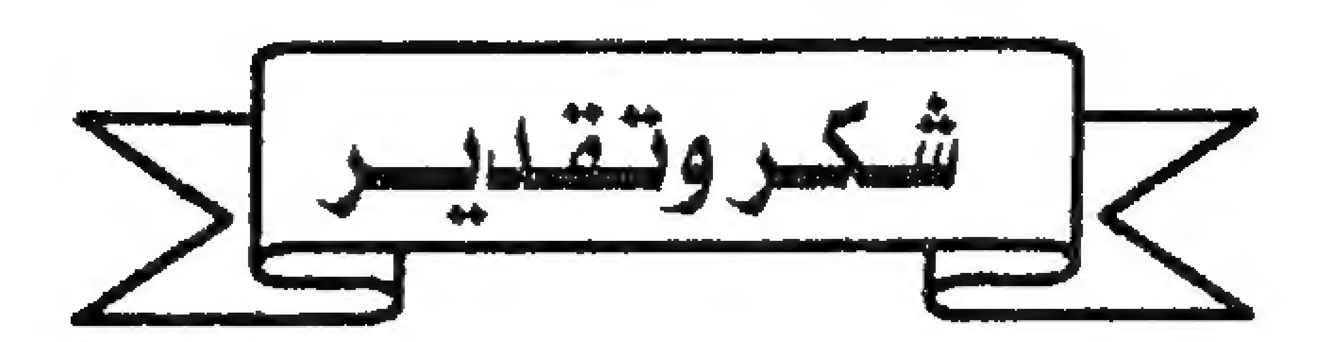
م	الاسم	الوظيفة	الصفة	التوقيع
١	أ. د / طلعت مصطفى السروجى	أستاذالتخطيط الأجتماعي بكلية الخدمةالأجتماعية – جامعةحلوان	عضواً ومقرراً	
٢	أ. د / كمال عبد المعطى أغا	أستاذ متفرغ بقسم التخطيط الاجتماعى بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان	مشرفاً	
٣	أ. د / بواب شاكرجمعه	أستاذ ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات العليا والبحوث – جامعة الفيوم	عضواً	
٤	أ. د / ماجدة أحمد عبدالوهاب	أستاذ التخطيط الاجتماعى بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان	مشرفاً	

قال تعالى:

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة آية (٧١)



شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى على عظيم نعمة التي من على بها وانني عليه بما هو أهله ولا أحصي ثناء عليه هو كما أثني على نفسه، والصلاة والسلام على رسول الله محمد ابن عبد الله عليه أزكي الصلاة أتم التسليم.

ويطيب ويشرفني في مستهل هذه الأطروحة أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي **الأستاذ الدكتور/ كمال أغا**.. العالم والإنسان.. والذي أدين له بفضل تعليمي وقبوله الإشراف على رسالتي والذي لم يبخل على طوال مدة دراستي بالنصح والإرشاد والدعم والحث على تحصيل العلم والمعرفة على نحو صحيح.. فجزاه الله عني خير جزاء.

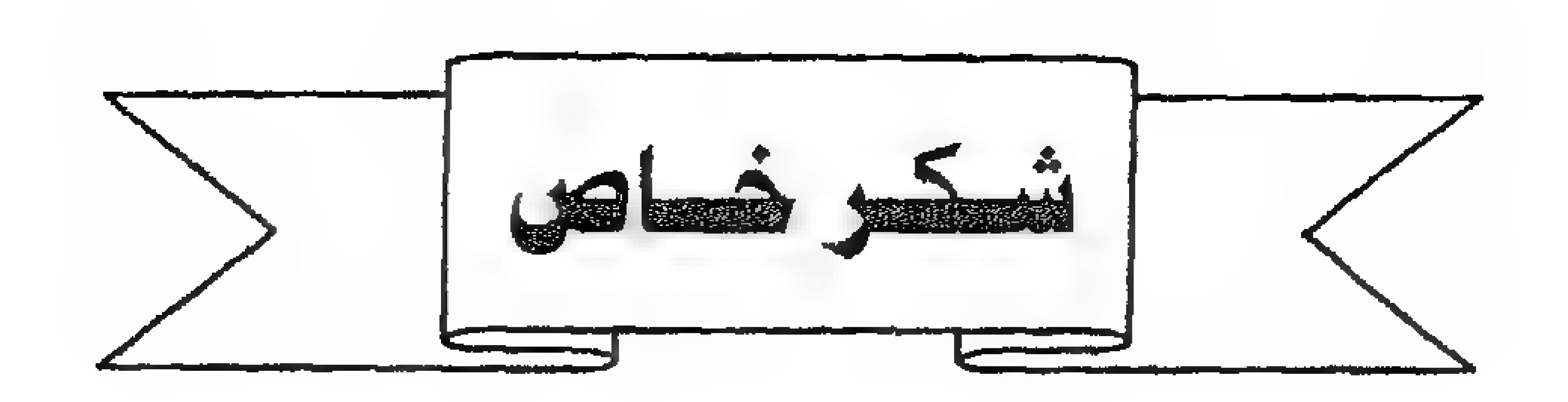
كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذة الدكتورة/ ماجدة عبد الوهاب** والتي أدين لها بفضل تحمل عبء الإشراف العلمي على هذه الرسالة، وصبرها على مثابرتها حتى يخرج هذا العمل إلى النور.

فلا يسع الباحث إلا أن يدعو المولي سبحانه وتعالى لهما بدوام الرقي والمزيد من الرفعة والإعزاز.

كما يطيب لي أيضاً أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من عاونني على إنجاز هذه الدراسة، سواء بتقديم الرأي أو إسداء النصح وحفز الهمة من السادة أعضاء هيئة التدريس بالكلية واخص بالشكر **السادة أعضاء هيئة التدريس بقسم التخطيط الاجتماعي وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور/ طلعت السروجي والأستاذ الدكتور/ محمد زكي أبو النصر والأستاذ الدكتور/ عاطف مكاوي والأستاذة الدكتورة/ مني عويس والأستاذ الدكتور/ أحمد عليق** كما أتقدم بشكر خاص للسادة الخبراء ورؤساء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني والسادة أعضاء مجالس الإدارات والمسئولين عن جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالمناطق العشوائية - الذين عاونوا الباحث في إنجاز المرحلة العملية من هذه الدراسة.

والله أسأل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء..... أنه على كل شئ قدير وبالإجابة جدير،،،

الباحث

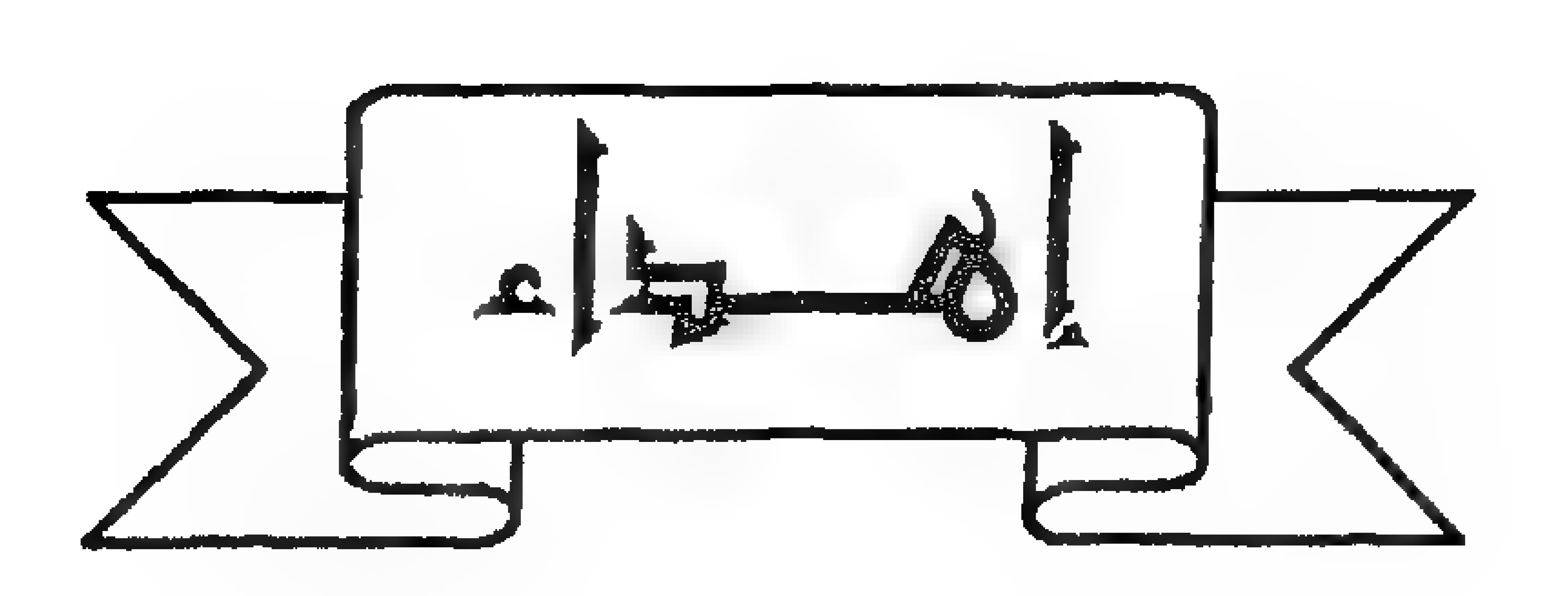


كما يطيب للباحث أن يتقدم بخالص الشكر و التقدير لأستاذيه :

- الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي – عميد كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان
- الأستاذ الدكتور / بواب شاكر جمعة – وكيل كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات العليا و البحوث بجامعة الفيوم

لتشريفهما بقبول مناقشة رسالته و الحكم عليها رغم الأعباء الكثيرة الملقاة على كاهليهما ، شكر الله لهما و جزاهما عن الباحث خير جزاء ،،،

الباحث



إلى والدي.......... رحمه الله

القدوة والمثل الأعلى والذي أدين له بحياتي

إلى والدتي.......

نبع العطاء امتنانا وعرفاناً بجميلها والذي لا يوفيه حتى حياتي.

إلى زوجتي.........

شكراً على صبرها وتحملها ودعمها

إلى أولادي..............

سارة، منه الله، عبد الرحمن، وعمر مبعث همتي ومصدر سعادتي

إلى كل من عاونني في هذا العمل المتواضع............

الباحث

الفهرس

فهرس الجداول

تابع فهرس الجداول

تابع فهرس الجداول

الباب الأول

"المفهومات الأساسية"

الفصل الأول: المجتمع المدني

الفصل الثاني: قضية الفقر من منظور اجتماعي

الفصل الأول

"المجتمع المدني"

تقديم:

يهيمن على الأدبيات العربية المتداولة حاليا، موقفا قوامه أن المجتمع المدني هو شرط قيام نظم ديمقراطية وضمانة ترسيخ الحريات السياسية والحقوق المدنية وتجسيدها، لكن هذا الرأي ينضوي على تبسيط مضلل للعلاقة لكل من الدولة والمجتمع المدني، فهو يعبر عن حقيقة أن لا مضمون للمجتمع المدني بدون حضور الدولة، وهو يختزل الدولة إلى الحكومة (السلطة التنفيذية) متجاهلاً السلطة التشريعية والقضائية، كما أنه ينظر إلى الدولة كجسم متجانس وموحد دون توترات وصراعات ونيابات وأيضاً ينظر إلى المجتمع كجسم موحد ومتناسق الوظائف والمهام دون توترات وصراعات وانقسامات.

ومن العبث البحث عن حصر لتنوع منظمات "المجتمع المدني" في شكل أو وظيفة أو نمط واحد فهي تعمل في مجالات مختلفة وتحمل رؤى متباينة لدورها وتعتمد وسائل عمل وعلاقات مع الجمهور (وهو جمهور متنوع من حيث المصالح والاحتياجات والمطامح والرؤى المجتمعية) وهيكليات ومصادر تمويل شديدة التنوع.

وكان العمل الخيري يعني بالمعني العام مؤسسات تسعى إلى عمل الخير والإحسان ولكنها لا تعني بالضرورة حسن الإدارة أو جودة العمل المؤسسي وهذا هو جوهر التغيير والاحتياج في المستقبل، ومع الوقت بدأ استخدام لفظ "وكالة" للإشارة إلى المنظمات غير الحكومية أحياناً وهذا يعني أن هذه المنظمات تعمل بالنيابة عن جهات أخري بغض النظر عن كونها عامة أو خاصة [1].

وفي هذا القرن الجديد يجب على المنظمات غير الحكومية أن تظهر نفسها كمؤسسات اجتماعية وليس كتجمعات أو وكالات خيرية، فالتطور الهائل في نظم الاتصال والمعلومات والإعلام أتاح لتلك التنظيمات الاجتماعية البعيدة عن سيطرة السلطة السياسية فرصة إعلام الرأي العام العالمي بوجهة نظرها فيما يجري من أحداث فتستطيع بذلك ليس فقط تعبئة التأييد الخارجي لها بل أيضاً يمكنها من النفاذ إلي المواطنين داخلياً، وتجدر الإثارة إلى أن ظهور الصناديق الاجتماعية التي يمولها البنك الدولي وتشترط التعامل مع تلك التنظيمات أعطاها ثقلاً أكبر من حيث توفير الاستقلال لها من خلال تأمين التمويل اللازم لمشاريعها.

أولاً: المرتكزات الإيديولوجية للمجتمع المدني:

تعددت إسهامات علماء الاجتماع والسياسة حول تعريف المجتمع المدني وقد انطوي هذا التعدد على العديد من أوْجه التباين والاختلاف والتي انحصر معظمها في الجدل حول تعريف المجتمع المدني من حيث علاقته بالدولة، وإن كان هذا لا ينفي توافر العديد من جوانب الالتقاء أو القواسم المشتركة بين غالبية هذه الإسهامات[٢]

ولما كان أكثر تحليل بنائي جدية في العلوم الاجتماعية يقوم على تفسير اتجاهات السلوك الاجتماعي والمؤسسي بالرجوع إلى العلاقات على المستوي الشخصي من جهة والمؤسسي من جهة أخري[٣]

فإنه يمكن مبدئياً بالفحص التاريخي والاجتماعي أن نطلق على المجتمع المدني ذلك الكيان الذي يضطلع بالأنشطة الاجتماعية التي تبعد عن سيطرة الدولة ويمكن تناول هذه الرؤية من خلال منظورين، فمن المنظور التاريخي المجتمع المدني يعتبر ظاهرة اجتماعية مادية ملموسة، ومن منظور نظري فرعي يبدو لنا المجتمع المدني مرتبطا بالدولة الحديثة، وبعيداً عن الفروق التحليلية فإن قوة المجتمع المدني تقع بالتحديد في منطقة الحياة الاجتماعية البعيدة عن سيطرة الدولة بينما وفي نفس الوقت لا تنكر تفاعلها وتداخلها المعقد والمركب مع الدولة[٤]

وباستعراض الفكر الأوروبي فإن نظرية المجتمع المدني في أساسها قامت على المفهوم العلماني للمجتمع وكانت نظرية "العقد الاجتماعي" أول نظرية تنادي بالمجتمع المدني حيث دعت إلى التحول من نظرية الحق الإلهي الكنسي (نظام الحكم الديمقراطي) أي الحكم الذي يحمل طابعا دينيا إلى نظرية الحرية الفردية وبناء الحياة على أساس التعاقد الإنساني الحر، وبذلك يكون المجتمع المدني هو المجتمع الذي يقوم على أساس نظرية التعاقد بين الفرد والمجتمع [٥]

بمعني أن المجتمع المدني في الفكر الأوروبي الرأسمالي يقوم على أبعاد أساسية هي:-

١- حرية السوق بالنسبة المجال الاقتصادي.

٢- استمداد السلطة من إرادة الشعب بالنسبة للمجال السياسي.

٣- مفهوم المواطنة يحدده القانون الذي يضعه المجتمع.

والمجتمع المدني ذلك الكيان الذي يتلاش فيه دور السلطة إلى المستوي الذي يتقدم فيه دور المجتمع على دور الدولة، بل ويذهب فريق آخر إلي اعتبار السلطة وجوداً معارضاً ومواجهاً لدور الدولة، لذا يجب تقليص دورها ليسود دور المجتمع، ويركز الذين كتبوا عن المجتمع المدني على أن هذا المجتمع هو الوجود الثالث بين الفرد والدولة(٧)

ولكن فكرة المجتمع المدني أصبحت أكثر عصرية من مفهوم القطاع الثالث فقد أصبح المفهوم قديم جداً وزلق فمفهوم القطاع الثالث يبقي صعب الإدراك في معناه ونتائجه(٨)

وفي عصر القطب الواحد شاع في الدول النامية مصطلح المجتمع المدني، بل وأستخدم كمؤشر للتقدم الديمقراطي بتلك الدول، حتى أن بعض المساعدات الأجنبية للدول الفقيرة ارتبطت بتمويل منظمات المجتمع المدني في تلك الدول لتدعيمه وتقويته هما أعطي انطباعا بأنه أمر مفروض أو شبه مفروض(٩)

والسياسة الاجتماعية لكي تكون مفهومة فلا بد من اعتبار أن مستوي الصراع والنزاع شئ أساسي في السياسة الاجتماعية وكذلك فهم البناء الخاص للعلاقات الاجتماعية شبكة العلاقات الاجتماعية تعد اتجاه هام لإستراتيجية التحليل البنائي لرسم نظريات العلوم الاجتماعية وأيضاً للجهود البحثية لاستنتاج الأفكار والتقنيات للوصول إلي الحقائق(١٠)

ومن ثم فإن إحدى القضايا الخلافية الكامنة ما يدور حول دور كل من "الدولة والمجتمع المدني" في حل المشكلات، وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر المتصارعة أن يلمس انقساماً بين فريقين- الأول- يري أن الحل الأمثل لابد أن ينبع من الدولة باعتبارها المسئول الأول والأخير ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لها وإنما أيضاً تنفيذها، أما الفريق الثاني فيري أملاً في حفز

طاقات كامنة كبيرة في المجتمع يمكنها أن تضطلع بدور فعال في حل تلك المشكلات بل ويري آفاقا رحبة لتلك المبادرات الاجتماعية[١١]

وفي مصر فإن قوة المجتمع المدني أخذت تتعاظم في مواجهة الدولة منذ بداية الثمانينات على نحو يختلف على الستينات ويتجاوز معدلات السبعينات، ويمكن القول بأن هناك إرهاصات لنمو ما تعرفه أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية بـــ "المجتمع المدني" أي المجتمع وقد أضحي منظماً في منظمات ومؤسسات مدينة تسهم في الحد من هيمنة الدولة، وهناك أكثر من مؤشر على ذلك:

- فعلي الصعيد السياسي تصاعدت قدرة القوي السياسية المختلفة على التعبير عن نفسها من خلال الأحزاب، وازدهار التعدد الحزبي.
- وعلى الصعيد الاقتصادي فإن قوة المجتمع في مواجهة الدولة اتخذت بالأساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ولم يكن ذلك فقط في شكل مشروعات استثمارية تقليدية في مجالات كثيرة وإنما كان أيضا في أشكال أخري.
- وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي بشكل عام حيث ازدهر عديد من النقابات والاتحادات سواء من حيث أعدادها أو من حيث حيويتها وزيادة فاعليتها وتمتعها بدرجات أكبر من الحرية في اختيار قياداتها وصياغة سياستها كما تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيات مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنســـان[١٢]

ثانياً: الأركان الأساسية للمجتمع المدني:[١٣]

الركن الأول:- "الفعل الإرادي الحر":-

يتكون المجتمع المدني بالإرادة الحرة لأفراده، فهو يختلف عن الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة حيث أن الجماعة القرابية لا دخل للفرد فيها باختيار عضويته فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة التي تفرض جنسيتها أو سياستها و قوانينها على من يولدون أو

يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

الركن الثاني "التنظيم الجماعي":-

المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، حيث أن كل تنظيم فيه يضم أفراد أو أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد ولكن يبقي أن هناك تنظيم، وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام فهو (مجتمع عضويات) حيث أن بقدر ما يعمل أي مواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصر نشط في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم في الأحزاب أو الأندية أو النقابات أو الاتحادات أو غرف تجارية أو صناعية أو تعاونية أو جمعيات أو روابط فإنه يصدق عليهم وصف (المهمشين أو المستضعفين) في أي مجتمع معاصر.

الركن الثالث "أخلاقي سلوكي":

تشير (أماني قنديل) إلي أن المجتمع المدني ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والصراع السلمي.

ثالثاً: مفهوم المجتمع المدني: Civil society

مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث أرتبط أساسا بخبرات التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، ومع ذلك هذا لا يعني بالضرورة إعادة تكرار

التجربة الغربية للتحديث، وإلا فإننا نسلم بالنزعة المركزية الأوروبية بوجود طريق واحد للتطور الإنساني متجاهلين بذلك الخصوصيات التاريخية للمجتمعات الأخرى، هذه المجتمعات التي تعرف بظاهرة المجتمع المدني وإن اختلفت درجة نضوج وتبلور هذه الظاهرة في الحالتين، وهناك ثمة اعتراض آخر على مفهوم المجتمع المدني مصدره الخطاب (الماركسي) التقليدي الذي مفاده أن مفهوم المجتمع المدني: مفهوم برجوازي، وأن تداوله أو تبنيه يصب في خدمة الإيديولوجية البرجوازية، من هنا نفهم سبب غيابه عن الكتابات الماركسية والسوفيتية خصوصاً، مقابل الاهتمام به وتطويره من قبل الماركسية الأوروبية (غرامشي Gramci) بشكل خاص وعودته للتداول الواسع في شرق أوروبا بعد إنتهاء الحرب الباردة [١٤]

وقد أستهدف مفهوم (غرامشي Gramci) للمجتمع المدني بشكل لا لبس فيه أن يكون سلاحاً ضد الرأسمالية، وليس من أجل المصالحة معها، إلا أن المفهوم في استخدامه الشائع لم يعد له هذا الهدف المضاد للرأسمالية بشكل جلي، فقد أكتسب المفهوم الآن مجموعة كاملة جديدة من المعاني والنتائج بعض منها إيجابي لدرجة كبيرة، حيث يشير المفهوم الجديد للمجتمع المدني إلى أن اليسار قد تعلم الدروس من الليبرالية حول خطر طغيان الدولة، ولكن يجب أن لا يتم نسيان الدروس المستفادة من التقليد الاشتراكي بشأن طغيان المجتمع المدني[١٥]

لقد أصبح مفهوم المجتمع المدني مجنداً لخدمة أغراض متنوعة عديدة، ذلك الأمر الذي بات معه من المستحيل فرز مدرسة منفردة من التفكير مرتبطة به، وعلى وجه العموم فإن المقصود بالمجتمع المدني هو تعبير ميدان (كامن على الأقل) للحرية خارج الدولة، ميدان للاستقلال الذاتي Autonomy والاتحاد الطوعى والتعددية أو حتى الصراع المؤمن من خلال مظلة الديمقراطية[١٦]

وعلى ذلك فإنه يمكن استعراض مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية والعربية كما يلي:

وصف (جون لوك John Locke ١٦٣٢- ١٧١٤) المجتمع المدني بأنه "ذلك المجتمع الذي ينضم إليه الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا

بها في ظل القانون الطبيعي حيث إن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي تهدر ممارستهم لتلك الحقوق لذلك اتفقوا على تكوين المجتمع المدني صيانة لتلك الحقوق"(١٧)

ومع تطور المفهوم نجد (هيجل Hegl) يعرف المجتمع المدني بأنه "محل الفردية حيث لا يستهدف الفرد إلا مصالحة الخاصة حيث يكون ارتباطه وعلاقته بالأفراد الآخرين مجرد وسيلة لتحقيق المصالح الذاتية وأن الفرد يبلغ أعلى درجات الاستقلال حين ينظر إلى كافة مجالات الحياة وخاصة الحياة السياسية على أنها في خدمة ذاته الفردية المستقلة(١٨)

بينما عرفه (لورس جورجنسون Lors Jorgensen) بأنه "أنشطة منظمة تتم بواسطة مجموعات أو أفراد وذلك من خلال القيام بتقديم الخدمات لإحداث تأثير في المجتمع لكل من أجل تحسينه، وهم ليسوا جزء من الحكومة"(١٩)

في حين ذهب (آدم وجيسكا كوبر Adam & Jessica Kuper) لزاوية جديدة فقد عرفا المجتمع المدني بأنه "البديل لميثاق الحياة بين الأسرة والدولة تبعاً للاقتصاديين البريطانيين وهو أوسع تحديداً بواسطة الممارسة الحرة للقوى الاقتصادية وهو يشمل المؤسسات الاجتماعية والمدنية التي تربط الحياة الاقتصادية بالاجتماعية، والتي يتم قيادتها بواسطة العملية التعليمية للحياة العقلانية للدولة"(٢٠)

بينما ذهبت (كارين زيتربرج Karin Busch Zetterberg) إلى اعتبار الأسرة جزء من المجتمع المدني حيث عرفت المجتمع المدني بأنه "ذلك الذي يشمل حياة الأسرة والجيران وحياة الجماعات والنشاطات الاجتماعية وأنشطة الجمعيات الطوعية" (٢١)

في حين تناوله (أليجاندرو كولاس Alejandro Colas) بنظرة توسعية سياسية حيث عرف المجتمع المدني بأنه "المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نشأ بشكل عالمي بداخل الدول بسبب التوسع في العلاقات الرأسمالية الخاصة بالإنتاج، حيث كانت للحركات الاجتماعية الحديثة أهدافاً سياسية محددة"(٢٢)

كما عرفه (فرانسيز إسبانال Francais Eispanal) بأنه "يضم أعداد من الروابط والمؤسسات التي تتشكل طوعيا، وتولي جهوداً في العديد من الميادين وتسعى إلى القيام بأعمال تنمية إنسانية بعيداً عن سيطرة الحكومات"(٢٣)

أما في الأدبيات العربية فقد جاء تعريف المجتمع المدني في التقرير السنوي الصادر عن مركز (ابن خلدون) "بأنه قد ظهر بصيغته المحددة في الثمانينات كإطار عام يربط بين الديمقراطية والتنمية، والاعتماد على المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة، ويتكون المجتمع المدني في صورته النمطية من عناصر وتنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جهات الضغط"(٢٤)

وعرف (كريم أبو حلاوة) المجتمع المدني بأنه "هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوي القومي ويتمثل ذلك في الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابات، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للإرتفاع بمستوي المهنة، والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"(٢٥)

كما أشارت (أماني قنديل) لمفهوم المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تشغل المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"(٢٦)

وعرفه (طلعت السروجي) بأنه "هو التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء أكانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، والتي قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين، وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها

استقلاليتها، وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة الطوعية، ولها بناؤها التنظيمي وهيكلها الإداري الحر، والقدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات"[٢٧]

كما عرفه (جميل هلال) بأنه "تشبيد فكري يجمع بين تضامنيات شديدة التباين من حيث الأهداف والقاعدة الاجتماعية وشكل التنظيم ومصادر التمويل التي تقام خارج مؤسسات الدولة والسوق والروابط الإرثية"[٢٨]

وجاء تعريف المجتمع المدني في الدورية الصادرة عن (مركز بحوث شرطة الشارقة) "بأنه المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة"[٢٩]

وبعد استعراض التعريفات السابقة يمكن الخروج بالنقاط التالية:

– هذا المفهوم تبلور تدريجياً عبر مراحل تاريخية مختلفة بدأت من القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا بعد انهيار المجتمع الإقطاعي وظهور المجتمع البرجوازي، وقد ساهمت عدة مدارس في صياغة هذا المفهوم مثل مدرسة العقد الاجتماعي، ويمثلها كل من "توماس هوبر Thomas Hobber" الذي يري أن المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة، و"وجون لوك John locke" الذي يرى أن المجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، و" جان جاك روسو Jon jak Rostow" الذي يري أن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة أما المدرسة "الهيجلية" فتري أن المجتمع المدني بمفردة بعيداً عن الدولة لا يستطيع تحقيق العدالة والحرية حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، بينما تري المدرسة "الماركسية" أن المجتمع المدني هو ميدان الصراع الطبقي المؤسس للدولة"[٣٠]

– المجتمع العام مكون من **ثلاثة أجزاء**، هي: الأسرة، والمجتمع المدني، والدولة أو الحكومة والمجتمع المدني هو اللحظة الثانية في اللحظات الثلاث، حيث لا تظل الأسرة على حالها من الوحدة والانسجام، بل تتفكك إلى أفراد مستقلين

يخرجون إلى دائرة الحياة الاقتصادية ونظامها القائم على المزاحمة، حيث يظهر الاختلاف والتنوع وصراع الحاجات، وفي الوقت نفسه يظهر نظام تبادل الحاجات، أي أن الناس يتبادلون فيما بينهم السلع والخدمات، وهذا هو المجتمع المدني في جانبه الاقتصادي. (٣١)

- أما جانبه الاجتماعي فيتمثل في البحث عن حل للصراع والتفتت باللجوء إلى التضامن القائم على الإرادة الحرة، ووحدة الاهتمامات. (٣٢)

- إذا فتبادل المصالح المستنير هو الذي يحكم المجتمع المدني، ويتجلى هذا في كل أشكال التضامن المنظم بين مجموعة من الناس ينتمون بإرادتهم الحرة إلى جمعية أو مؤسسة يربط أفرادها رباط طوعى، حيث إن العلاقات الاجتماعية فيها قائمة على الإرادة الحرة. (٣٣)

- وللمجتمع المدني جانب سياسي لأنه هو البنية التحتية للحياة السياسية، وهو سبب نشوئها واستمرارها الشرعي. (٣٤)

- ولا يمكن اعتبار جميع مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني على درجة واحدة من الأهمية، وخاصة من ناحية ارتباطها بقضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية، فالأمثلة البارزة لهذه المؤسسات والتي تقوم بوظيفة العمود الفقري للمجتمع المدني هي الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية أي تلك المؤسسات التي لها امتداد جماهيري وقاعدة تنظيمية تمنحها القوة الكافية للوقوف أمام السلطة السياسية كمعادل أو للنضال من أجل إرساء قواعد وأسس العمل الديمقراطي الحر. (٣٥)

- المجتمع المدني كتجربة إنسانية، وليس كمصطلح، وجد عند كل الأمم التي عرفت أشكال التعاون والتكافل الاجتماعي، والتي نظم الناس فيها أنفسهم ككيان تعاوني مستقل عن الدولة، وإذا نظرنا في نطاق التجربة الإسلامية والعربية، نجد أن كثيراً من مفاهيم المجتمع المدني عرفها المجتمع، لكن المصطلح نفسه لم يكن موجوداً، وإنما كان هناك مصطلح آخر يدل على الكيان الذي يشكل الإطار التنظيمي المقابل للإطار التنظيمي للدولة أو الخلافة، وهو مصطلح "الأمة".(٣٦)

- وإذا كان مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية يشير إلي المجتمع الذي يتشكل بناء على "العقد الاجتماعي" فإن أول عقد اجتماعي صريح تم توقيعه في التاريخ تمثل فيما يسمي بـــ" صحيفة المدينة"(٣٧)

- ولا يجمع المفكرون العرب الآن على تعريف محدد لمفهوم المجتمع المدني، فمنهم من يوسع من مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل صور المؤسسات التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البيان الاجتماعي والنظام القيمى في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى، ومنهم من يضيق المفهوم بحيث يشير إلى التنظيمات الجديثة غير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها. (٣٨)

- وهناك وجهة نظر تري الأمر من منظور مختلف حيث أشار كل من "روموندلي Ramond L.M.Lee" وهيتني B Jorm Hettne" أنه بانتهاء الحرب الباردة من خلال انهيار النموذج الاشتراكي، وقواه السياسية الفاعلة، والانتقال نظريا إلى مرحلة ما بعد السلوكية في المحتوى الأساسي للحداثة انتهت الإمكانية النظرية لوجود طريق ثالث، أو بديل نظري ثالث وأصبح لا يمكن الآن الحديث عن عالم ثالث في ظل نفاذية النموذج الرأسمالي الغربي وتسربه إلى دول العالم المختلفة، فالنمور الآسيوية لم تعد جزءاً من العالم الثالث، وكذلك بعضا من دول أمريكا الجنوبية، أو الدول الأفريقية، سواء بالتقدم الاقتصادي من خلال تبني النموذج الرأسمالي أو التدهور والتفكك شبه الكامل بحيث أصبحت هناك أزمة تصنيف سقط معها " العالم الثاني" في ذمة التاريخ، وتشتت دول العالم الثالث، ولم يبق إلا العالم الأول الذي يسعى لتشكيل بنية العالم ونسيجه طبقاً لمصالحه، وأهدافه، واستراتيجياته سواء بالقوة المسلحة اعتمادا على قرارات الأمم المتحدة، أو بالوصفات العلاجية الاقتصادية من صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي وأصبح الحديث يتم عن عالم واحد يتم تشكيلة طوعا أو كرها سواء على مستوى الدول أو قوى المجتمع التي أطلق عليها "المجتمع المدني".(٣٩)

- وقد أشار البنك الدولي من خلال موقعة على الشبكة الدولية لمعلومات إلى أن "المجتمع المدني مشكل من منظمات التنمية غير الحكومية والمجموعات المجتمعية المحلية ومنظمات النساء والتحالفات والاتحادات النوعية ومجموعات المساعدة الذاتية والحركات الاجتماعية ونقابات العمل، ومجموعات التحالف والمدافعة، وهو يشير إلي النطاق اللامحدود للفعل الجماعي لمن تجمعهم اهتمامات مشتركة وأهداف وقيم. (٤٠)

ويشير "عبد الحليم رضا" إلى أن المجتمع المدني ليس تركيبة واحدة، وهو يختلف في صورة ومراحل نموه مع مراحل النمو التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للبيئة التي ولد ونشأ فيها، وهي التي تضفي عليه ذاتيته وطبيعته، وأن المجتمع المدني تتعدد منظماته وعلاقات التعاون والصراع بين أقسامه أمر طبيعي، لذلك يجب أن يخضع نشاطه لقانون تضعه الدولة وتوافق عليه مؤسساتها التشريعية بما يكفل حرية هذا القطاع دون إضرار بالأمن القومي، والسلام الاجتماعي. (٤١)

- ويتفق الجميع عرب وأجانب على الإرادة الحرة للانضمام إلي المجتمع المدني وأن أنشطته طوعية، وكذلك استقلاله عن سلطة الدولة، بينما ركزت الأدبيات العربية على اعتباره غاية في حد ذاته لإقامة الديمقراطية واعتبار وجوده حفظاً لوجودها وضمان لاستمرارها بينما الأدبيات الأجنبية اعتبرته وسيلة لتحقيق المصالح وصيانة الحقوق المتساوية للأفراد والجماعات واعتبرته محافظاً على القانون الطبيعي وليس الوضعي، وأيضاً وسيلة هامة لنشر الفكر الإيديولوجي والذي بواسطته يتم الربط بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى نطاق لا محدود جغرافيا وستقوم هذه الدراسة بالتركيز على مفهوم المجتمع المدني وفقاً للعناصر الآتية...

رابعاً: التعريف الإجرائي للمجتمع المدني Civil Society:

١- مجموعة من الأفراد ينضمون بإرادتهم الحرة إلى جمعية أو مؤسسة يربط أفرادها رباط طوعي.

٢- له شروط للعضوية يلتزم بها كافة الأعضاء، كما أن له ضوابط معيارية مثل قيم الاحترام والتسامح والصراع السلمي.
٣- يحكم العلاقات فيه تبادل المصالح المستتير، وتقبل التنوع والاختلاف ويعترف بحق الآخرين في تكوين تنظيمات.
٤- يجمع الأعضاء فيه اهتمامات وأهداف مشتركة، ويلتزمون بقيم ومعايير مقبولة اجتماعيا لا تنكرها العادات والتقاليد المجتمعية.
٥- يقوم بتقديم الخدمات لاعضاءه، وللغير لإحداث تأثير في المجتمع ككل من أجل تحسينه.
٦- لا تغلب عليه الدوافع الربحية، بل الصالح العام، وإن حقق أرباحا فتعود لتحقيق الهدف الأساسي من إنشائه.
٧- يعمل في ميادين مختلفه في استقلال عن سلطة الدولة.
٨- له بناء تنظيمي يكون غالباً منتخب، كما أن له هيكل إداري.
٩- يخضع نشاطه للقوانين الموضوعة من قبل المؤسسات التشريعية.

خامساً: أسباب شيوع المفهوم، وتصاعد أهمية المجتمع المدني:

ثمة تطور مثير للاهتمام أخذ يوضح عن نفسه فيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع، فبعد أن استحوذت الدولة ولفترة طويلة على اهتمام الباحثين والمفكرين وحصر الاهتمام بالدولة على حساب أشكال الممارسة الاجتماعية الأخرى وأصبحت سمة عامة لهذه الكتابات، أخذ الاهتمام ينصب تدريجيا على اكتشاف الممارسات الاجتماعية حتى تبوأت موضوعات مثل: الحركات الاجتماعية والطلابية والنسوية مكان الصدارة في الدراسات الاجتماعية المعاصرة. (٤٢)

وهو ما تواكب مع تراجع نسبي لدور الدولة في بعض مجالات الإنفاق العام على الخدمات العامة، كالصحة والتعليم، والرعاية الاجتماعية، علاوة على رفع شعارات محاربة الفساد، والشفافية واحترام حقوق الإنسان، وقبول الآخر، في الوقت الذي تزايد فيه عدد مؤسسات المجتمع المدني، وتنوع نشاطها، وتغير مفاهيم البعض

منها وفلسفته، كالجمعيات الأهلية، والتي كانت الخيرية والرعاية الاجتماعية تمثلان منطلقا لعملها[٤٣]

ويمكن عرض تلك الأسباب فيما يلي:

- تطور وتغير الفكر والمعرفة الإنسانية.
- التغيرات المجتمعية.
- تغير الأهداف المجتمعية.
- جهود ومحاولات تفعيل المشاركة الإنسانية في المجتمع.
- تطوير وتغيير مفهوم سلطة وهيمنة الدولة والمؤسسات الحكومية من خلال المركزيات المتسلطة. [٤٤]
- بيروقراطية الدولة، حيث تتزايد وتتكاثر الأجهزة البيروقراطية بفروعها، وأعدادها المختلفة، وتتضخم في حجمها.
- قصور موارد الدولة بسبب الأعباء الهائلة الواقعة على الدولة أو التي ألزمت نفسها بها.
- جمود التشريع، وضعف الكوادر والقيادات.
- غياب آليات التحديث والتطوير.
- ازدهار القطاع الخاص، وبروز طبقة متسعة ومتماسكة من المنظمين ورجال الإنتاج، هو سند مادي قوى لمؤسسات المجتمع المدني، وبالعكس فإن مؤسسات المجتمع المدني القوية (من أحزاب، ونقابات، واتحادات، وجمعيات) تمثل سياجا قويا لحماية ودعم المشروع الرأسمالي الخاص، وأيضاً لتوجيهه وترشيده لخدمة الأهداف الاستراتيجية الكبرى.
- إيديولوجية العولمة، وما ترتب عليها من أن المشاركة أصبحت ضرورة وشرطا للبقاء حيث يجب على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية أن تعيد اكتشاف نفسها مرة أخرى، كإحدى القنوات الأساسية لهذه المشاركة، وعليها القيام بهذا الدور ناسجة فيما بينها شبكة من العلاقات الأفقية وطنيا ومحليا وإقليميا ودوليا، لكي تتمكن من آداء دورها في التنمية بدلا من التراجع إلى

الانغلاقات الطائفية والعشوائية في مواجهة الضغوط التي تفرضها عليها الدولة أو النظام العالمي بشركاته عابرة القومية[٤٥]

- الدور السياسي للمجتمع المدني، حيث إن المجتمع المدني يساهم في خلق مناخ عام ملائم وشرعي للعمل المجتمعي، وهو يقوم بتحديد احتياجات المواطنين بصفة عامة، وكذلك مقابلة إحتياجتهم المحلية، وعرض مطالبهم على الحكومة، هذا فضلاً عن أدوارها التعليمية فهي تدرب القاعدة الشعبية على المواطنة الديمقراطية ، وتعمل على تنمية مهاراتهم السياسية، كما تعمل على إعداد قيادات سياسية جديدة، وتستثير المشاركة السياسية للمواطنين، كما تعلم وترشد القاعدة العريضة من المواطنين بالقضايا محل الاهتمام القومي، كما تعتبر أداة هامة للرقابة والمحاسبة الشعبية. [٤٦]

- يعد "المجتمع المدني" هو المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في "التنمية البشرية المستدامة Human Sustainable Development" فبعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، منح المفهوم بعداً تنموياً من خلال منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد باتت هذه تنظر إلى "المجتمع المدني" بإعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في "التنمية البشرية المستدامة" بعد أن فشلت التنمية في التحقق في معظم دول العالم الثالث وكان الدافع وراء إعطاء موقع خاص للمجتمع المدني في عملية "التنمية البشرية" تبني "سياسة الخصخصة" والتكييف الهيكلي" في إطار سيادة اقتصاد السوق باعتبارها الإنجح للتنمية الاقتصادية، ومنح هذا بعداً جديداً لمفهوم "المجتمع المدني" فهذه السياسة التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية، وخطاب "الليبرالية الجديدة" ركزت على حصر دور الدولة في تهيئة بيئة قانونية، وبنية تحتية ملائمة لنمو القطاع الخاص باعتباره أداة التنمية الأساسية، مع توفير حد أدني بالمشاركة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني من الرعاية الاجتماعية لأفقر الفقراء (ما يعرف بشبكات الحماية الاجتماعية)، ودخلت لاحقاً مفردات جديدة على خطاب التنمية خصت بالأساس منظمات المجتمع المدني (كالمشاركة والتمكين)، لقد منح المجتمع المدني وظيفة

حماية الفرد من عسف الدولة وسطوتها، أي منح بعداً واقياً وحامياً للفرد من تدخلات الدولة وتجاوزاتها(٤٧)

سادساً: ملامح تطور المجتمع المدني في مصر:

يشير "رشاد انطونيوس" إلى أن المجتمع المدني ليس شيئاً جديداً في مصر وليس اختراعاً إمبرياليا تتغلغل من خلاله الثقافة الغربية لتفسد ثقافتنا الأصلية كما يتصور البعض فقد كانت هناك دائما مجالات خارجة عن صلاحيات الدولة حتى القرن التاسع عشر، وعلى سبيل المثال لم تكن الرعاية الصحية والتعليمية في ذلك الوقت من المهام الملقاة على عاتق الدولة فقد كانت المؤسسات الأهلية هي التي تقوم بهذه المهام، وهناك أمثلة عديدة عبر التاريخ المصري لهذه المؤسسات مثل الأوقاف والجوامع والكنائس والطرق الصوفية والجمعيات المهنية وكانت هذه المؤسسات تلعب دوراً بالغ الأهمية في مجالات عديدة من الحياة الاجتماعية، وقد أدي تزايد التفاوت الاجتماعي في مصر منذ العقود الأولي من القرن التاسع عشر إلى التأسيس الموضوعي لولادة "المجتمع المدني" حيث أفضت محاولات التحديث التي قادها "محمد على" خاصة التوسع في التعليم واندماج مصر داخل الاقتصاد العالمي، وظهور برجوازية وطنية كل ذلك أفضى إلى نمو طبقة وسطى مهنية ومع ولادة هذه الطبقات الجديدة ظهرت حاجتها إلى تشكيل التنظيمات الخاصة بها، وعلى الرغم من الطبيعة الليبرالية لدستور (١٩٢٣م) الذي قدم إطاراً شرعيا، لكنه منقوص للحياة السياسية في ظل الملكية إلا أن الحق في تكوين النقابات المهنية لم يتم الاعتراف به حتى عام (١٩٤٠م) بعد ثلاثة عقود من ظهور أول نقابة مهنية للمصريين، هي نقابة المحامين، ويعود تأسيس أول منظمة أهلية في مصر إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، وتحديداً عام (١٨٢١م) حيث تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لرعاية مصالح الجالية اليونانية بالإسكندرية، وبعد ذلك التاريخ بحوالي ثلاثين عاما تأسست سلسلة من الجمعيات الثقافية المهمة التي لعبت دوراً في تأصيل الثقافة والانتماء لمصر، ومن أبرز هذه الجمعيات "معهد مصر" للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (١٨٥٩م)، وجمعية المعارف (١٨٦٨م)

والجمعية الجغرافية (١٨٧٥م)، ثم توالى تأسيس الجمعيات الخيرية الإسلامية والقبطيـــة منـــذ عام (١٨٧٨م) الجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية المساعي الخيرية القبطيـــة (١٨٨١م) وبدأت ظاهرة الجمعيات في الشيوع والانتشار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والذي شهد أيضا، ولأول مرة تأسيس جمعيات نسائية[٤٨]

ويمكن تحديد ملامح تطور المجتمع المدني في مصر من خلال المحاور التالية:-

١-عوامل النشأة المبكرة للجمعيات الأهلية(العمود الفقري للمجتمع المدني)في مصر

٢-مراحل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر.

٣-عوامل تطور المجتمع المدني في مصر.

٤-الوضع الحالي للمجتمع المدني في مصر.

(١) عوامل النشأة المبكرة للجمعيات الأهلية في مصر: [٤٩]

أ- انتشار نفوذ الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر.

ب- النفوذ الأجنبى ثم الاستعمار البريطاني عام ١٨٨٢.

جـ- النشاط الواسع للبعثات التبشيرية الدينية.

د- إزاء كل هذه العوامل بدت الجمعيات الأهلية "آليات دفاعية"، و"احتجاجية" ضد التغلغل الأجنبي، وآليات للإصلاح الاجتماعي في مواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية المصريين.

(٢) مراحل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر: (٥٠)

مر الخط العام الذي حكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بعدة مراحل...

المرحلة الأولى: (الحقبة الليبرالية ١٩٢٣م- ١٩٥٢م)

التي شاهدت انطلاقة العمل الاجتماعي في مصر، ففي هذه الفترة دخل العمل الأهلي مرحلة القيادة الجماعية والمؤسسية التي بدأت بمرحلة الإشراف

والتوجيه من قبل السلطة عبر مجموعة من الإجراءات سواء المرتبطة بقيام مدرستي الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية، والقاهرة (عامي ١٩٣٦م و ١٩٣٧م) وعلى التوالي، أو بإنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي (عام ١٩٣٦م)، وقيام وزارة الشئون الاجتماعية (عام ١٩٣٩م)، والتي بدأت بتبني بعض مشروعات الجهود الطوعية وأعمال التفتيش والإشراف على الجمعيات التطوعية الأهلية، وفي هذا السياق يمكن الحديث عن استراتيجية الدمج الوظيفي كمنهاج حكومي أتبعته الدولة، إلى جانب دورها الإشرافي، والرقابي منذ صدور أول تشريع خاص بالجمعيات (القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩م)، وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد الجمعيات في الفترة من (عام ١٩٤٥م- ١٩٤٩م)، ويرتبط هذا الانخفاض بقيام الدولة منذ (عام ١٩٤٦م) بتبني برامج تعليمية تهدف إلى تخريج أخصائيين اجتماعين، وبشكل عام فقد اكتسبت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة حيزاً كبيراً من الحركة مكنها من الاستناد إلى مبادراتها، وتنشيط آلياتها، ودورها في المجتمع رغم التدخل الإشرافي والرقابة من قبل الدولة، ولا ينفي ذلك إمكانية تقسيم هذه المرحلة إلى عدة مراحل فرعية.

- ***المرحلة الثانية: (مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢م)***

فقد غلب على العلاقة خلالها السمة الوظيفية من جانب الدولة، وبما يتفق وتوجهاتها الشمولية إلى جانب دورها الإشرافي والرقابي، والمتمثل في مجموعة القوانين المنظمة للعمل الأهلي (قانون ٤٩ لسنة ١٩٤٩)، والقانون (رقم ٦٦ لعام ١٩٥١م)، القانون رقم (٣٨٤ لعام ١٩٥٦، ورقم ٣٢ لعام ١٩٦٤م) وقد شهدت هذه الفترة تذبذبا في نمو الجمعيات الأهلية ما بين فترتي الخمسينات والستينات مقارنة بالفترة السابقة، كما هو موضح بالجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

(تطور اعداد الجمعيات الأهلية أواخر القرن التاسع عشر
وحتى منتصف ستينات القرن العشرين)

السنة	عدد الجمعيات التي تأسست في كل مرحلة
١٨٩٩م	٦٥
١٩٠٠م- ١٩٢٤م	١٩٥
١٩٢٥م- ١٩٤٤م	٦٣٠
١٩٤٥م – ١٩٤٩	٥٩٨
١٩٥٠م – ١٩٥٩م	١٣٠١
١٩٦٠م – ١٩٦٥م	١٩٥٠
الإجمالي	٤٧٣٩

__المرحلة الثالثة: (مرحلة السبعينات من القرن العشرين- الانفتاح الاقتصادي):__

اتجهت الدولة في سبعينات القرن العشرين نحو التعددية المقيدة والانفتاح الاقتصادي، وأخذت فجوة أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع المدني في التزايد التدريجي وقد ارتبطت هذه الفجوة- إلى حد كبير- بصعود التيار الإسلامي، وقدرته على النفاذ إلى العديد من المنظمات الوسيطة وفي مقدمتها الجمعيات الأهلية، والنقابات وكان من المفترض أن تحدث تغيرات إيجابية في المناخ الاجتماعي والسياسي تقود إلى تغيير قانون الجمعيات (رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤)، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد أستمر القانون ساريا رغم المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على المجتمع، ورغم نمو العدد المطلق للجمعيات بشكل مستمر كما يوضح الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

تطور عدد الجمعيات الأهلية ١٩٧٦م – ١٩٩٧م

السنة	العدد الإجمالي للجمعيات
١٩٧٦م	٧٥٩٣
١٩٧٧م	٧٦٣٧
١٩٧٨م	٨٠٠٤
١٩٨٥م	١١٤٧١
١٩٨٦م	١١٧٧٦
١٩٨٧م	١٢٠٣١
١٩٩٠م	١٢٨٤٢
١٩٩١م	١٣٢٣٩
١٩٩٤م	١٤١٦٢
١٩٩٧م	١٤٦٠٠

المرحلة الرابعة: (ثمانينات القرن العشرين– تراجع دور الدولة):

تزايدت أعداد الجمعيات خلال فترة الثمانينات تعبيراً عن زيادة وعي المواطنين والحاجة لسد الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة في بعض المجالات، وتهيئة الفرصة لإقامة نظام ديمقراطي تعددي، وبروز قوي اقتصادية واجتماعية جديدة، وهي أسباب تخالف تلك التي كانت وراء قفزة مماثلة شهدها العمل الأهلي في الفترة ما بين الستينات والسبعينات (وإن تساويا تقريباً في أعداد الزيادة التي تقدر بأربعة آلاف جمعية)

(٣)عوامل تطور المجتمع المدني في مصر : (٥١)

(أ) المتغيرات الدولية: تثير أوضاع المجتمع المدني في مصر قضية تتعلق بأسلوب التعامل مع المتغيرات الدولية بشأن دور السوق ووسائل الإعلام، والاتصال

التي تخترق الحياة البشرية في كل مكان، الأمر الذي تبدو معه أساليب التحصن أو المواجهة غير مجدية، ولذلك يكون من الضروري العمل على تفعيل المجتمع المدني بكل مؤسساته وتوسيع نطاق مشاركته من جانب، ومواكبة هذه التطورات والعمل من داخل النظام العالمي بنفس أسلوبه حتى يمكن الاستفادة مما يتيحه من فرص وإمكانات لن تتحقق في حالة مواجهته، والوقوف ضده من جانب آخر.

(ب) الابتعاد عن التخطيط المركزي.

(جـ) السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

(د) تراجع الإنفاق العام للحكومة، وهو الاتجاه الذي برز منذ أوائل الثمانينات ليحل محل النموذج التنموي الذي كان سائداً في معظم البلدان النامية.

(هـ) القانون وهو الأداة الأساسية لسيطرة الدولة على تلك المنظمات، إلا أن الحكومة والأفراد يتعاملون مع القانون بطريقة وظيفية، بحيث تتمسك الحكومة بحرفتيه أو تتغاضى عن بعض أحكامه حسب الظروف، ويلجأ الأفراد لتحقيق أهدافهم إلي الثغرات الموجودة في القانون أو إلى التحايل عبر أشكال قانونية أخري.

(و) قضية التمويل: التمويل يعد من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فعليه يتوقف حجم نشاطها، وتنوعه، ومستواه، وأثره على المجتمع الذي تخدمه، وتزداد هذه الأهمية نتيجة لطبيعة مصادر تمويل المنظمات التي تتسم بالمرونة والتغير وتأثرها بالمناخ السياسي والاجتماعي للبلاد، فضلاً عما يمثله التمويل من مساهمة كبيرة في القيمة الاقتصادية للمجتمع المدني ككل، فهو يمثل القيم المالية والعينية التي تدخل إلى ميزانية المنظمة لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها والتي تشمل بعض الأنشطة التي تسهم بدورها في عملية التمويل المستمرة، وللتمويل مصادر ثلاثة (ذاتية- إعانات حكومية- مصادر تمويل أجنبية) وتتعدد جهات التمويل في مصر منها على سبيل المثال (مؤسسة فورد- بعض منظمات الأمم المتحدة كاليونيسيف

والبرنامج الإنمائي) وهذه المعونات برغم بعض الانتقادات الموجهة لها والتي في بعض الحالات صحيحة إلا أنها ساهمت في نمو، وتطور آداء منظمات المجتمع المدني في مصر.

(ي) توافر مناخ سياسي على مستوي الخطاب والممارسة مشجع ومؤكد لدور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما ترتب على ذلك من مرونة في تسجيل الجمعيات الجديدة والتشجيع على إنشائها. [٥٢]

(٤) الوضع الحالي المجتمع المدني في مصر:

شهدت مصر منذ الثمانينات من القرن العشرين تطوراً بالغ الأهمية في ساحة المنظمات الأهلية، حيث تسارع نمو هذه المنظمات ليصل عام ٢٠٠٤ إلى ١٨,٦٠٠ ألف منظمة، بالإضافة إلى التنوع والتجديد في أنماط هذه المنظمات والوزن النسبي المتصاعد لبعض القضايا، ويأتي علي قمتها مكافحة الفقر، وفي هذا السياق لا يمكن إغفال توجه الخطاب السياسي الرسمي إلى مؤسسات المجتمع المدني المشاركة، وشراكة الدولة للنهوض بالمجتمع المصري- كذلك لا يمكن إغفال بعض الجوانب والأبعاد الإيجابية في القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية (القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢)، والذي فتح الباب عريضاً لكل مجالات نشاط الجمعيات الأهلية[٥٣]

وفي ضوء ما سبق فإن البنية الأساسية للمجتمع المدني قد تطورت في الفترة من (١٩٧٦م- ١٩٩٩م) كما يلي: [٥٤]

- الأحزاب السياسية:

بلغ عدد الأحزاب السياسية في (عام ١٩٩٩م)، (١٤) حزبا، (٦) منها فقط استمدت شرعيتها من موافقة لجنة الأحزاب، والباقي استمد شرعيته من أحكام قضائية.

وقد أصبح عدد الأحزاب السياسية الآن ٢٦ حزباً سياسياً شرعياً حتى عام ٢٠٠٨م.

- النقابات المهنية:

يبلغ عدد النقابات المهنية (٢٤) نقابة، تأسس عشر منها خلال فترة تبني التعددية السياسية، في الثلاثين منه الماضية، وبناء على البيانات المتاحة عن حجم العضوية، فإنها تقدر- علي المستوي الإجمالي- بحوالي ٥ ملايين عضو، يختلف توزيعهم من نقابة إلى أخري، حيث يصل العدد في حالة نقابة المعلمين إلى مليون عضو، وهي أكبر النقابات المهنية، ويقف عند (عدة آلاف) في حالة نقابات مهنية أخرى (الصحفيون، والرياضيون، وغيرهم)، لقد أرتفع حجم العضوية إلى أكثر من الضعف في الفترة من (١٩٧٦-١٩٩٩) وقد يرجع ذلك إلى عوامل عديدة ولكن ما يعنينا هنا في هذه الدراسة هو إقرار الواقع الحالي من حيث كثافة العضوية كأحد الجوانب الإيجابية الهامة بالنسبة للمجتمع المدني في مصر.

- جمعيات رجال الأعمال:

وهي تعكس أنشطة جديدة أو مجالا جديداً لمؤسسات مدنية، ارتبطت بالسياسة الاقتصادية التي تم تبنيها (عام ١٩٧٤م)، وعرفت باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبرز أولها (عام ١٩٧٥م)، وهو المجلس المصري الأمريكي (تأسس بقرار من رئيس الجمهورية) ثم توالى تأسيس هذه الجمعيات، حتى بلغ عددها (عام ١٩٩٩م) حوالي (١٦) جمعية أستمد البعض منها شرعيته بقرار من رئيس الجمهورية (غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨١م)، وأستمد البعض الآخر شرعيته من القانون (رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤)، ويمكن تقدير عدد أعضاء هذه الجماعات (عام ١٩٩٩م) بحوالي (١٥٠٠٠) موزعين على مختلف الجمعيات، والبعض منهم عضويته في أكثر من جماعة.

- النقابات العمالية:

تضم حوالي (٣,٤) مليون عامل من إجمالي عدد العمال في مصر (١٣ مليون عامل) ويضمها الاتحاد العام للعمال، ومن ثم فهي تعبر جزئيا عن مصالح جانب من العمال، وليس عن الطبقة العمالية أو الحركة العمالية.

- الغرف التجارية والصناعية:

تضم ما يقرب من (٣) ملايين عضو، وهي تعكس مصالح القاعدة العريضة من أصحاب الأعمال، خاصة من ينتمون للطبقة المتوسطة، والعضوية هنا إجبارية وشرط لممارسة المهنة، وهو ما يفتح الباب لكبار رجال الأعمال للعضوية.

- الجمعيات الأهلية:

في (عام ١٨٩٩م) لم يكن يزيد عدد الجمعيات الأهلية عن (٦٥) جمعية، وبعد نصف قرن أي في عام (١٩٤٩م) كان عددها (١٣٠١) جمعية فقط، وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين أقترب عددها من (١٢ ألف) جمعية وخلال عشر سنوات فقط أي في عام (٢٠٠٢م) زاد عددها بما يتجاوز (أربعة آلاف) جمعيه فأصبح إجمالي عددها (١٦٦٠٠) جمعية، ولم يقتصر تطور الجمعيات الأهلية على هذه الزيادة في الحجم، بل تطورت مجالات نشاطها فزاد عدد الجمعيات الجديدة التي تمارس نشاطاً في مجال التنمية، والتنمية المحلية، وكذلك منظمات المرأة والبيئة والمنظمات الدفاعية بشكل عام التي تستهدف التأثير في صنع السياسات، وفي أولويات قضايا الرأي العام لإحداث التغير المنشود، ويلاحظ أيضاً تزايد الاتجاه إلى العمل في مجالات التنمية البشرية فقد اتجه قطاع كبير من المنظمات الأهلية نحو تبني مشروعات تنمية محلية تركز على المناطق الفقيرة، وهناك تطور ملحوظ في تنفيذ مشروعات القروض الصغيرة في السنوات الخمس الأخيرة من تسعينات القرن العشرين، وقد وصل عدد جمعيات التنمية الاجتماعية إلى (٣٨٥١) جمعية عام (١٩٩٩م) أرتفع إلى (٤٠٧٨) جمعية (عام ٢٠٠٢م) [٥٥]

- منظمات الدفاع ومناصرة الحقوق:

يقصد بها بشكل أساسي منظمات حقوق الإنسان، التي تزايد عددها منذ بداية الثمانينات في القرن العشرين لتصل إلى (٢٣) منظمة، الغالبية العظمي منها مسجلة كشركة غير ربحية في إطار القانون المدني، وهو ما يعد مخرجاً عمليا، وقانونيا يغطي القصور في مجالات نشاط الجمعيات الأهلية التي كانت تخضع للقانون (٣٢

لسنة ١٩٦٤م)، وعلى مدى (الخمس عشرة) سنة الأخيرة تطورت المنظمات الدفاعية إلى حد كبير وتدريجياً أتسم نشاطها بالتنوع (بحوث ودراسات، توعية، وتعليم وتدريب، ومساعدة قانونية، وحقوق مدنية سياسية، وحقوق اجتماعية واقتصادية).

وأخيراً تشير (أماني قنديل) إلى أن أحد أهم ملامح التطور في البنية الأساسية للمجتمع المدني في مصر خلال العشرين سنة الماضية هو استجابة جانب من المؤسسات لاحتياجات المجتمع وقضاياه بمرونة عالية، حتى مع عدم توافر مرجعية قانونية مقبولة، والمثال الرئيس في هذا الإطار هو تأسيس شركات مدنية غير ربحية تنشط في البحوث والدراسات، وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة.

وقد شهد (عام ٢٠٠٣م) مؤشرات إيجابية تمثل أبرزها في مبادرات قومية- استندت على الشراكة- تتوجه نحو مكافحة الفقر وتعميق مساهمة المنظمات الأهلية في التنمية البشرية لعل أبرزها المبادرة القومية لاعتبار (عام ٢٠٠٣) عام الطفلة المصرية، إلى جانب مبادرة أخرى حملت أسم الأطفال بلا مأوي (قضية أطفال الشوارع)، ومبادرة قومية- تستند على الشراكة- لتحسين نوعية التعليم، كذلك فإن أنشطة مكافحة الفقر، والحد من البطالة ومواجهة مشاكل العشوائيات، كانت هي الأخرى ملمحاً لاهتمام الجمعيات الأهلية في بداية الألفية الجديدة[٥٦]

حواشي الفصل الأول

١-حسام بدراوي: عصر جديد للمنظمات الغير حكومية وتحويلها من منظمات خيرية إلى مشاريع اجتماعية، بحث منشور، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين (القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية،المجلد الأول،٢٣-٢٤أبريل ٢٠٠٠)ص ص ٢٢٧: ٢٢٨.

2- **Paul Hirst,** "Democracy and civil society" (London, Berk beck college, UGL Press limited, 1997). P. 117.

3- **Kyriakos M. Kontopoulos,** "The logics of social structure"(U.K. Cambridge University Press, First edition, 1993) P. IX.

4- **Karin Busch zetterberg,** "The civil society in the welfare state in Global civil society" (Oxford University Press, year Book, 2001) P.P. 22: 23.

٥-مركز بحوث شرطة الشارقة: الفكر الشرطي، دورية ربع سنوية (الامارات العربية المتحدة، المجلد الرابع عشر، أكتوبر ٢٠٠٥) ص ٢٢٨.

٦-المرجع السابق، ص٢٢٦.

٧-المرجع السابق، ص٢٢٨.

8-**Jon Van til,** "Building social Capital and Growing ciril society" (Bloomington, Indiana University Press, 2000)p.5.

٩-عبد الحليم رضا عبد العال: التغير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية) ص٣٦٠.

10-**Martin Davies,** "the sociology of social work" (London, Routledge, First edition, 1991)p.72.

١١-طلعت مصطفي السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع (حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان٢٠٠١)ص ص١٧٤: ١٧٥.

١٢-المرجع السابق، ص ١٧٦.

١٣-أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، بحث منشور، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثالث، المجلد السادس والثلاثون، سبتمبر ١٩٩٩) ص ص ٧١: ٧٢.

١٤-كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني (دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، ١٩٩٨) ص١٠٧.

١٥-إلين مكسينزوود وآخرون: المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، ترجمة خليل كلفت وآخرون (القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولي، ١٩٩٧) ص ١٨.

١٦-المرجع السابق، ص١٩.

١٧-إقبال الأمير السمالوطي: المجتمع المدني في مصر وآفاق التنمية، بحث منشور في مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الخامس عشر، الجزء الأول، ٢٠٠٤) ص٤.

١٨-المرجع السابق، ص٤.

19- **Lors Jorgenes**, "What are NGO Doing in Civil Society" (U.K., An intrac pub., 1996). P. 36.

20- **ADam Kuper & Jessica Kuper**, "Civil society" In the social science Encyclopedia, (London, routledge, second edition, 1996) P. 89.

21- **Karin Busch Zetterberg**, Op. Cit., P. 20.

22- **Alejandro colas**, "International civil society social Movements in world politics" Oxford, Blackwell Pub., 2002) P. 49.

23- **Francais Espanal**, "World civil society" (Geneva, the international conference center, 2002). P. 1.

٢٤-مركز ابن خلدون: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي (القاهرة، ١٩٩٣) ص١٢.

٢٥-كريم أبو حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠١: ١٠٢.

٢٦-أماني قنديل، مرجع سبق ذكره، ص٧١.

٢٧-طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة (القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولي، ٢٠٠٤) ص١٩٠.

٢٨-**جميل هلال:** حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني (بيروت، مؤسسة هنريش بول، ٢٠٠٤)، ص٣.

٢٩-**مركز بحوث شرطة الشارقة**، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧.

٣٠-**على عبد الصادق:** مفهوم المجتمع المدنى قراءة أولية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة الكتاب، ٢٠٠٧)ص٨.

٣١-**محمد عثمان الخشت:** معني وحدود المجتمع المدني، ندوة حقوق الإنسان والمجتمع المدني (جامعة القاهرة، حصاد الندوات الثقافية، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥) ص ص ١٣٤: ١٣٥

٣٢-**المرجع السابق**، ص١٣٥.

٣٣-**المرجع السابق**، ص١٣٥.

٣٤-**المرجع السابق**، ص١٣٥.

٣٥-**على عبد الصادق**، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

٣٦-**محمد عثمان الخشت**، مرجع سبق ذكره، ص١٣٦.

٣٧-**المرجع السابق**، ص١٣٧.

٣٨-**أحمد زايد:** المجتمع المدني والثقافة المدنية، ورقة عمل منشورة في حصاد الندوات الثقافية، حقوق الإنسان والمجتمع المدني (جامعة القاهرة، ٢٠٠٥) ص١٢٥.

٣٩-**نصر محمد عارف:** التنمية من منظور متجدد (التحيز-العولمة- وما بعد الحداثة) (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧) ص ص٩٠: ٩١.

40-http:w.w.w. world Bank.Org "what is Civil Society",2007.

٤١-**كريم أبو حلاوة**، مرجع سبق ذكره، ص٨٤.

٤٢-**حسن سلامة:** العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلي الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه منشورة في المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٥) ص١٢٠.

٤٣-**عبد الخالق محمد عفيفي:** إسهام منظمات المجتمع المدني ومنظمة الأسرة العربية في تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة والبيان الختامي لحقوق الأسرة، المؤتمر العربي الإقليمي للمراجعة العشرية للسنة الدولية للأسرة، منظمة الإسكوا، بيروت ٢٠٠٣، بحث منشور (مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الخامس عشر، الجزء الأول، ٢٠٠٤) ص٧٤.

٤٤-**طلعت مصطفي السروجي وآخرون:** التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مرجع سبق ذكره، ص ص١٧٧: ١٨٠.

٤٥-**عبد الخالق محمد عفيفي**، مرجع سبق ذكره، ص٧٩.

٤٦-**جميل هلال**، مرجع سبق ذكره، ص١.

٤٧-**أماني قنديل:** التقرير السنوي الأول المنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠١) ص١٥٥.

٤٨-**المرجع السابق**، ص ص ١٥٥: ١٥٦.

٤٩-**وحيد عبد المجيد** التقرير الاستراتيجي العربي (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، ٢٠٠٠) ص٣٠٥.

٥٠-**أماني قنديل:** تطور المجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص١٠٤.

٥١-**عبد الغفار شكر:** الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥) ص٢٣.

٥٢-**سلوي العامري:** تقرير جمهورية مصر العربية عن تمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤) ص٤٣.

٥٣-**أماني قنديل:**تطور المجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص٧٨: ٨٦

٥٤-**عبد الغفار شكر**، مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

٥٥-**أماني قنديل:** مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣) ص٢٦١.

٥٦-**المرجع السابق**، ص٢٦٢.

الفصل الثاني

"قضية الفقر من منظور اجتماعي"

-تقديم
-أولاً: مفهوم الفقر:
١- مفهوم الفقر في الأدبيات الأجنبية.
٢- مفهوم الفقر في الأدبيات العربية.
-ثانياً: المناطق العشوائية وشيوع الفقر.
-ثالثا: سياسات التخفيف من حدة الفقر.
أ- سياسات المنظور الاقتصادي.
ب-سياسات منظور الاستثمار البشري.
ج-سياسات منظور الرفاهة الاجتماعية.
-رابعاً: المشاركة كاستراتيجية تخطيطية للحد من الفقر.
-خامساً: مداخل التخطيط ومشاركة المواطنين:
١- مدخل تغيير الاتجاهات.
٢- مدخل تغيير الفرصة.
٣- مدخل تحديد القضية.
٤- مدخل تغيير الهدف.
٥- مدخل تغيير الرؤية.
٦- المدخل المختلط.
-سادساً: أساليب المشاركة في عملية التخطيط:
١- الاستشارات المحلية والمسوح.
٢- الاستعانة بانتداب "العاملين في الخدمات" كوسيلة للمشاركة في عملية التخطيط.
٣- التخطيط اللامركزي (المشاركة المحلية في التخطيط).
٤- الحكم المحلي.
٥- تنمية المجتمع المحلي.
-سابعاً: نماذج لدور المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر:
١- النماذج الأجنبية.
٢- النماذج المصرية.
٣- تصور تقوم عليه النماذج الناجحة.
-حواشي الفصل الثاني.

تقديم:-

عرفت البشرية الفقر منذ أقدم العصور، وتعرض لدراسته المفكرون والفلاسفة، واهتموا بوضع أفضل الحلول لعلاج المشاكل الناجمة عنه فالفقر إذا ظاهرة تاريخية اجتماعية موغلة في القدم، وليست وليدة عصر معين. ونظراً لخطورة انتشار ظاهرة الفقر، فقد حاول عدد من الباحثين تشخيصها وتفسيرها بغرض التحكم فيها وتوجيهها، والحد من آثارها إذ أن الفقر سبباً ونتيجة في أن واحد لبعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد استطاع الاقتصاديون أن يطوروا اتجاها بحثيا يدور حول توزيع الدخل بوضعه معبراً عن الفقر، كذلك استطاع الاجتماعيون ذلك عبر استخدام المؤشرات الاجتماعية sociol Indicatonrs للموارد البشرية بوصفها تعريفاً متسعاً للفقر[١]

ولقد أعلنت للأمم المتحدة عام (١٩٩٦م) عاما دوليا للقضاء على الفقر، كما نظمت أول عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر من (١٩٩٧م- ٢٠٠٦م)، وكان القصد من ذلك هو خلق الوعي واستدعاء الأنظار، ودعوة الحكومات لتركز سياساتها للتصدي الأسباب الجذرية للفقر[٢]

هذا ويعتبر الفقر أحد أهم المشكلات الخطيرة التي تهدد بعض فئات المجتمع المصري ويشكل بالتالي أحد التحديات الكبرى التي تعوق جهود التنمية، وقد ازدادت المخاطر على هذه الفئات في السنوات الأخيرة مع تفاقم معدلات التضخم، وانهيار الأسواق المالية والتحول إلى اقتصاديات السوق والاتجاه نحو التقليل من الإنفاق الحكومي لدعم الغذاء مما أتاح الفرصة لانطلاق سياسات الأسعار لبعض السلع الأساسية[٣]

ويشير (peter Alcock) إلى أن معظم الكتابات عن الفقراء تفيد بأنهم في حاجة إلى ما يسمي "إجراء جديد New Action"، وهنا يبرز دور المهنيين في تحديد واستخدام الاستراتيجيات والأساليب المختلفة لمواجهة تلك المشكلة، ومهنة الخدمة الاجتماعية تاريخيا تدافع وتعمل مع السكان الضعفاء، ومعظمهم من الفقــراء[٤]

وتلك الدراسة بصدد مناقشة أساليب تفعيل استراتيجيات التخطيط الاجتماعي لمواجهة الفقر، والحد من آثاره، والتي تندرج ضمن استراتيجيات التضامن الا وهي استراتيجية المشاركة، وذلك من خلال المجتمع المدني ودوره في التصدي لمشكلة الفقر في المناطق العشوائية كإجراء جديد تقترحه هذه الدراسة، فالفقر ظاهرة تعاني منها المجتمعات النامية وأيضاً المتقدمة، تتباين درجة شدته بين هذه المجتمعات ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة.

ولكي نتعامل مع قضية الفقر فعلينا كشف الواقع بكل متناقضاته، وكشف مظاهر الاستغلال والتحكم الكامن في البناء الاجتماعي القائم من ناحية وإلى تقديم رؤية تاريخية- واقعية مصحوبة بعمل دؤوب في مختلف مجالات الحياة من ناحية أخـــرى[٥]

كما أنه ينبغي تحديد طرق وأساليب أخري للوقوف على المشكلة حيث أن الدخل أصبح أقل وأضعف قيمة للدلالة عن الفقر ولابد من وجود مؤشرات أخرى فالفقير والغني ليس بالمقارنة بين المجتمعات وبعضها، ولكن بالمقارنة بين أبناء المجتمع الواحد، والفقير يقاس طبقا لمعايير المجتمع واشباعاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والإشباع له مصادر وأوجه تتعدد بنوعية الإشباع، فهناك إشباع مادي، وصوره كثيرة، وإشباع غير مادي وصوره غير واضحة وقليلة مثل تعامل الفقراء مع مصدر الإشباع بكرامة بحيث يكون لهم الحق بالحصول على الخدمة مع مراعاة وتقدير لمكانتهم دون الانتقاص من قدرهم ومراعاة لظروفهم[٦]

ومن الضروري أن تقوم الدولة بتعزيز التعبير السلمي عن أولويات الناس، وأن تضمن حيزاً ديمقراطيا لرعاية مصالح شتي الفئات، ولذلك فإن عليها أن تعزز المشاركة، وتشجع الشراكات[٧]

وعلى جميع العناصر الفاعلة في المجتمع من نقابات، ووسائط إعلام، وفئات مجتمعية، وأحزاب سياسية، ومؤسسات أكاديمية، وجمعيات مهنية أن تجتمع في شراكة لمعالجة الفقر البشري بكل أبعاده، ولابد أن ترتكز تلك المشاركة علي المصالح المشتركة[٨]

أولاً: مفهوم الفقر: The concept of poverty

لمفهوم الفقر، والنظريات المتعلقة بأصوله وأسبابه أكبر الأثر في تطوير الأفكار السوسيولوجية وبخاصة في القرن التاسع عشر، فالفكرة القائلة بأن الفشل أو عدم النجاح هو الذي يؤدي إلى الفقر كان لها صدى وتأثير عميق على النظرية السوسيولوجية فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن أية محاولة أو جهد مباشر للتخفيف من وطأة الفقر، قد يشجع الفقراء علي الكسل والبلادة، ولا يشجعهم علي الاقتصاد، وحسن التدبير، ومعني هذا أن الشفاء من هذا المرض قد يكون أسوأ من المرض ذاته، وتبعاً لهذه الأفكار التي تعتبر بمثابة بديهيات في ذلك العصر، كان المفكرون مثل (بنثام Bentham)و (توماس شالمرز Thomas chalmers) يفترضون أن من المستحيل تماما محاولة التهوين من الفوارق الضخمة في توزيع الدخل، ومع ذلك فإن وجود الفقر، وكثرة عدد الفقراء كان عبئا ثقيلا على الضمير الاجتماعي خلال السبعينات من القرن التاسع عشر لذلك قام (بوث) بإجراء مسح للفقر في مناسبات كثيرة متتالية، وكان هذا النوع من الدراسة هو أحد المصادر الرئيسة لعلم الاجتماع كعلم في القرن التاسع عشر[٩]

ولدراسة موضوع الفقر يجب الوقوف على طبيعة المفهوم في الأدبيات الأجنبية والعربية للخروج بالمفهوم التي ستعتمد عليه هذه الدراسة..

١) مفهوم الفقر في الأدبيات الأجنبية:

يشير (كالينج ورث J.B.Cullingworth) إلى أن قياسات الظواهر الاجتماعية تكتنفها العديد من إشكاليات التحديد للوصول إلى تعريف واضح[١٠]

والفقر ليس في كونه حالة أو وضع ثابت كما أشار (مارشل Marshall) بل أنه عبارة عن ظروف، وأسباب تؤدي إليه[١١]

ومن ثم فالبطالة والجهل والمرض، وعدم التمكين أسباب تؤدي إلى الفقر كما أشارت (sar A. Levitan) [١٢] ، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن التوظيف في حد ذاته لا يضمن دخل كاف يؤدي إلى حل مشكلة الفقر، وأشار (زاسترو Zastrow)

إلى أن الفقر هو فقدان المال، وأن الدخل السنوي هو المقياس الأكثر استخداما لتعريف الفقر(١٣)

وأشار (بول سبيكر paul spicker) إلى الفقر من عدة منظورات: (١٤)

- *المنظور السلوكي*: والذي يرجع فيه الفقر إلى سلوكيات الفقراء أنفسهم من حيث أنها تتسم بالكسل والخمول.
- *المنظور الباثولوجي* (علم الأمراض أسبابها وأعراضها): يرى أن البيئة الاجتماعية بالاشتراك مع سلوكيات الأفراد تؤدي إلي الفقر، وانخفاض المكانة لهؤلاء الفقراء داخل المجتمع.

المنظور البيولوجي: يشير إلى أن الفقر يتأثر ببعض العوامل مثل التنشئة الاجتماعية وأن هناك حالة من الاكتئاب ترتبط بالفقراء.

وأشارت موسوعة العلوم الاجتماعية إلى مفهوم الفقر على أنه أحد المفاهيم التي جذبت الاهتمام وبالذات علم السياسة والعلوم الاجتماعية، فهو يدور في فلك الحدود والمواصفات التي تتقبلها الحكومات لمستوى معيشة الأفراد، وتلك هي إشكالية المفهوم من حيث أن تلك الحدود والمواصفات تختلف من دولة لأخرى، فقد أشار كل من (آلن ، وكارول والكر Alan walker & carol walker) إلى أن مفهوم الفقر يحظى بأهمية بالغة يترتب على تحديده السياسات التي توضع من أجل مواجهته؛ ومن أجل مساعدة الفقراء(١٥)

وتناول (ماك ولينزلي Mack and lansley) مفهوم الفقر من ثلاثة مداخل: (١٦)

- *الفقر المطلق*: وهو عبارة عن حد أدنى ثابت يطلق عليه "حد الفقر poverty line" إذا قل عنه نصيب الفرد من الدخل القومي- يعد من الفقراء.
- *الاحتياجات الأساسية*: تعتمد على فكرة أن هناك عنصرين أساسيين هما دخل غير كاف للوفاء بالمتطلبات الغذائية، والملبس، والمسكن وخلافه،

والعنصر الثاني يتعلق بعدم كفاءة تلك الخدمات (مثل وجود مياه شرب ولكنها غير نقيه وخطرة على الصحة)

الحرمان المتوقع: وهذا المدخل يهتم بأي مقياس للفقر يحدد عدد الناس الذين سيطالهم الفقر في المستقبل القريب أ والبعيد.

وقد عرف (آلكوك pete Alcock) الفقر "بأنه انحسار فرص الحياة التي تؤثر على الصحة والتعليم، والمسكن، والبطالة، وبأنه إنفاق أقل من المتوسط على الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والمسكن"(١٧)

وقد أقر مجلس وزراء المجموعة الأوروبية المفهوم على أنه "يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر ذات الموارد التي تقل لدرجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها"(١٨)

وهناك من حدد مفهوم الفقر تبعاً للسن والعرق والنوع والوضع العائلي ومكان الإقامة حيث ذكر أن "خطر الفقر يتزايد بالنسبة للأطفال عن بقية الفئات العمرية، وأن النساء أكثر تعرضاً للفقر من الرجال وأن الأسر التي تعولها امرأة أكثر عرضة للفقر عن غيرها من الأسر، وأن وضع الحي أو منطقة الإقامة تؤثر من حيث كونها عشوائية أو مخططة. (١٩)

وعليه، فإن معظم المحللين يعرفون الفقر على أنه "حد يقل عن مستوي معين من المعيشة الجيدة والتي يعتقد أنها تشتمل على حد معقول من الحياة اللائقة حسب مستوى المجتمع المراد تقييمه".(٢٠)

٢) مفهوم الفقر في الأدبيات العربية:

الفقر في اللغة معناه "العوز والحاجة"(٢١)، ولكن العوز والحاجة قد يرتبطان بالأغنياء أيضاً، كما أنهما درجات وتختلف وجهات النظر بشأنهما من مكان لمكان ومن ثقافة لأخرى، ويمكن أن نتناول تعريف الفقر في بعض الأدبيات العربية للوصول إلى تحديد لمفهوم الفقر كما يلي:

فقد عرفه (حمد زكي بدوي) على أنه "الحالة التي لا يمتلك فيها الشخص وسائل المعيشة أو الحصول على المتطلبات الضرورية للحد الأدنى للمعيشة فيضطر إلى البحث عن المساعدات العامة والخاصة للحصول عليها"(٢٢)

وعرفه (عزت حجازي) بأن "الفقر ليس مجرد حالة اقتصادية بل أنه ظروف وأوضاع تتعلق بنسق القيم التي تحدد السلوك والاختيارات، ودرجة التأثير في سير الأمور والمشاركة في الحياة العامة، ووصمة التدني والتحقير التي تلحق بالفقراء وبذويهم"(٢٣)

وجاء تعريف الفقر في (تقرير التنمية البشرية في مصر) على أنه "ظاهرة متعددة الأبعاد ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين متكاملين للفقر، وهما فقر الدخل- الذي ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوي المعيشة المناسب اجتماعياً، وفقر القدرة.. الذي ينصرف إلى تدني مستوي قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية، وفي جني ثمارها"(٢٤)

وقد عرفه البعض بأنه "مستوي معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية المعنوية، والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد"(٢٥)

وأشار إليه (كمال التابعي) على أنه "ظاهرة اجتماعية باثولوجية ومشكلة معقدة، ترتبط ببنية المجتمع وثقافته- تؤثر فيها وتتأثر بها- وتعزى إلى مجموعة متفاعلة من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتتجسد مظاهرها في الحرمان المادي والاجتماعي والسيكولوجي وتدني نوعية الحياة مثل (انخفاض الدخل- تفشي البطالة- سوء التغذية- انتشار المرض- انتشار الأمية- عدم توفر السكن الملائم- ارتفاع وفيات الأطفال- قصر العمر الافتراضي- تدهور البيئة- عدم توفر المياه النقية- تفاوت الخدمات واللامساواة- غلبة القيم السلبية كالتواكل وعدم المشاركة واللامبالاة وضعف الانتماء والولاء وغياب حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية)، وقد يكون الفقر مطلقا أو نسبياً"(٢٦)

كما تناولته (كريمة كريم) على أنه "حالة معيشية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، والفقر هو ذلك الشخص الذي يحصل على دخل يساوي

أو يقل عن دخل خط الفقر، فدخل خط الفقر يمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير في المجتمع وهناك أكثر من طريقة لتقدير دخل خط الفقر، ولكن من أكثر الطرق شيوعاً، تحديد دخل خط الفقر بذلك المستوي من الدخل الذي يفي بالاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة من غذاء ومسكن وملبس، وتعليم، مع مراعاة أن يكون هذا الدخل كاف لتغطية مستوي غذائي متوازن من سعرات حرارية وبروتينيات باستخدام أرخص أنواع الأطعمة المتاحة"[٢٧]

أما (طلعت السروجي) فقد عرف الفقر على أنه "انخفاض في دخول الأفراد يؤدي إلى عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات الحياة الرئيسية، وهو ضعف في القدرات وعدم وجود أهداف يعمل الأفراد على تحقيقها، وهذا الضعف في القدرات يعرقل المجتمع ويظل أفراده على هذا الوضع راضين بما هو كائن"[٢٨]

٣) وبعد استعراض مفهوم الفقر في الأدبيات الأجنبية والعربية يمكن الوقوف على النقاط الآتية:

- نجد أنه ليس هناك اتفاق على معني واحد لمفهوم الفقر، وإنما هناك اجتهادات كثيرة، تتداخل في أكثر من نقطة، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة من أهمها: اختلاف المواقف المبدئية للباحثين من الفقر وتصورهم لما يلزم عمله بشأنها، وتنوع المنطلقات النظرية والاختيارات المنهجية، وغيرها وفضلاً عن هذا، هناك عوامل ثانوية كثيرة، ربما كان من أبرزها:

١- اختلاف السياقات الحضارية التي يظهر بها الفقر.

٢- تباين صور الفقر، ومدى انتشاره وحدته باختلاف المجتمعات والعصور.[٢٩]

- ينظر إلى المفهوم نظرة نسبية، نظراً لارتباطه بمستوي المعيشة العام في أي مجتمع وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية، وخط الفقر (كتعبير قياسي) poverty line: وهو المبلغ من المال الذي تحدده الحكومة أو الهيئات الاجتماعية الدولية، ويعتبر ضرورياً لمعيشة الفرد في أدني مستوي من المعيشة[٣٠]

- لابد أن نميز بين أمرين مختلفين في ظاهرة الفقر، ومفهومه هما: [٣١]

١- مدي انتشار الفقر أو شيوعه ويشار إليه بعدد ونسبه الأشخاص من مجموع السكان في مجتمع ما الذين يوجدون على خط الفقر أو تحته.

٢- حدة الفقر، وتبدو في مدي تدني دخول الفقراء عن دخل خط الفقر أو درجة التفاوت بينها.

- هناك تمييز بين نوعين من حالات الفقر: [٣٢]

١- "حالة الفقر المؤقت":يكون نتيجة لأسباب مؤقتة عندما تزول تنتهي معها حالة الفقر، وعلى سبيل المثال (حالة بطالة المؤهلين علمياً، وذوي الحرف الفنية) فهؤلاء يعتبرون فقراء وهم متعطلين عن العمل لأنهم لا يحصلون على دخل ولكن عندما يحصلون على عمل ملائم يخرجون من حالة الفقر التي يعيشونها طالما أن عائد العمل يزيد عن دخل خط الفقر.

٢- "حالة الفقر الزمن": يكون نتيجة لأسباب هيكلية في الفرد ذاته على سبيل المثال (الأمية وانخفاض مستوي التعليم عموماً، أو عدم تعلم حرفة، أو اعتلال الصحة) فمن يعيشون في حالة الفقر المزمن هم من يحصلون على دخل فعلي أو متوقع (في حالة تعطلهم) يقل عن دخل خط الفقر، فهؤلاء ليس لديهم القدرات والإمكانيات التي تمكنهم من الحصول على عمل ذو دخل مناسب، فهؤلاء وهم في حالة بطالة يعدون أيضاً ممن يعيشون في حالة فقر مزمن، وليس فقر مؤقت مثل أقرانهم من العاطلين المتعلمين والفنيين.. لأنهم حتى عند إيجاد عمل، فإن الدخل الذي سيحصلون عليه يكون أقل من دخل خط الفقر، ولذلك فإن أي سياسات تتجه لتخفيف حدة الفقر، لابد أن توجه بالأساس لمكافحة الفقر المزمن، أو تستطيع أن نطلق عليه (فقر القدرة).

الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير فهو كما أثار (Mark Fried) إلى أن الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية، وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة واللامساواة في الرفاهية والهجرة، وتفاوت الخدمات

في البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية، وسوء التغذية والجهل والمرض وقصير العمر الافتراضي.. أي أن الفقر مصطلح له مضامين متعددة كما تناوله (vernon) فهو فقر اقتصادي وسيكولوجي واجتماعي، ولكن الاقتصاديون يتمكنون عادة أكثر من غيرهم تحديد من هو الفقير بصورة أكثر سهولة ويسر، فنجد (فيليب عطية) يشير إلى أن ندرة الموارد أو تبديدها وتوزيعها على نحو غير عادل يؤدي إلى الفقر، في حين أن (عبد الباسط عبد المعطي) في دراسة حول "توزيع الفقر في القرية المصرية" خرج نتيجة أن الفقر هو حالة بنائية السبب فيها هو الأسلوب الإنتاجي الذي من طابعة وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي[٣٣]

-وضع تطور البحث في مجال الفقر خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم والقياسات تبلور منهجان مختلفان: [٣٤]

١- منهج يعتمد على "طريقة الدخل والاستهلاك" ويتم قياسيما من خلال المسوح التي تجري على دخل الأسر ومعدلات إنفاقها علي السلع والخدمات.

٢- منهج يعرف "بطريقة المشاركة" التي تبني على تعريف للحرمان ينبع من عوامل تغطي مجالاً أوسع من مجرد الدخل والاستهلاك، وتحدد هذه العوامل عن طريق ما يعرف بـــ "تقييم الفقر بالمشاركة".

- فهناك تفسيرات عدية توضح مفهوم الفقر منها ما هو شائع ومعروف لدي عامة الناس ومنها ما هو على درجة عالية من الخصوصية في تفسير الفقر والحرمان الاجتماعي. [٣٥]

ويري الباحث أن "كمال التابعي" قد حدد مفهوم الفقر في صياغة واضحة لطبيعته وأبعاده، ولذلك فسوف تعتمد هذه الدراسة على ذلك المفهوم بالتحديد.

ثانياً: المناطق العشوائية وشيوع الفقر:

إن الرؤية الضيفة لمشكلة المناطق العشوائية، والتي حققت نمواً سرطانيا مذهلاً في السنوات الأخيرة تري أنها مشكلة إسكان فقط وتركز على التشوه

الجمالي، والقبح الذي أصاب أحياء العاصمة والمدن الكبرى، ولكن هذه الرؤية شديدة السطحية لأن المشكلة أكبر من ذلك وأخطر، ولابد من إدراك أبعادها الحقيقية ذات الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فمناطق الإسكان العشوائي هي أحياء يسكنها الفقراء بالفعل، ولكنها لا تكون نسيجا اجتماعيا منسجماً. (٣٦)

و "المناطق العشوائية أو العشوائيات shanty townr" تم تعريفها على أنها "التجمعات السكانية المزدحمة بالسكان الفقراء، والمبنية من الطين والخشب والصاج، وبقايا المباني على أرضي غير مملوكة لهم ليس فيها مرافق صحية أو إضاءة ومحرومة من خدمات الأمن والخدمات الأساسية الأخرى، وهي منتشرة في مدن العالم الثالث وعلى أطرافها، وأيضاً في بعض الدول التي لا تهتم بمشاكل الفقراء من مواطنيها. (٣٧)

وقامتا (نومادر مصطفي وهدي حجازي) بتحديد مفهوم المناطق العشوائية في عدة نقاط: (٣٨)

١- هي تلك المناطق الإقامية سواء كانت على أطراف المدن أو داخل المدن أي سواء كانت عشوائية أو حضرية متخلفة لاشتراكيما في معظم السمات والخصائص.

٢- يقيم فيها مجموعة من الناس على مساحة أرضية غالبا ما تكون بوضع اليد، أو مؤجرة من القطاع الخاص، أو مساكن شعبية أقامتها في الأصل الحكومة وتدهورت.

٣- هي مناطق تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي متدنى باعتراف الدولة.

٤- ترمز هذه المناطق في الغالب إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسئولية الجمعية، كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي المواطنين.

أما السمات الاجتماعية لهذه المناطق العشوائية فتتمثل في: انتشار البطالة، والأمية،والافتقار إلى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، وممارسة أعمال هامشية وأنشطة غير مستقرة، وشيوع السأم وعدم الرضا وهي بؤر للتوتر الاجتماعي والحقد والكراهية للمجتمع والسلبية، وعدم المشاركة والتطوع لخدمة البيئة. (٣٩)

والتعريف الأخير للمناطق العشوائية وسماتها الاجتماعية السابقة هي ما ستعتمد عليه هذه الدراسة عند التطبيق في الجانب العملي.

وتشير الإحصاءات إلي أن عدد سكان العشوائيات في مصر قد بلغ ما يزيد عن (٢٠%) من مجموع سكان مصر، بشكلون حوالي (٣٧%) من إجمالي سكان الحضر بواقع (١١٧٢) منطقة عشوائية في مصر موزعة على (٢٤) محافظة، أي أنه لا توجد محافظة في مصر "تقريباً" تخلو من هذه المناطق العشوائية، والمشكلة ليست في مصر فقط حيث يشير تقرير الامم المتحدة عام (٢٠٠٣م) أن هناك نحو (مليار) شخص من سكان الكرة الأرضية أصبحوا يعيشون في مناطق سكنية عشوائية، وأن العدد قد يتضاعف خلال الثلاثين عاماً التالية ما لم تحدث تغييرات جذرية لعلاج المشكلة خاصة وأن الغالبية العظمي من هؤلاء السكان يعيشون في الدول النامية والفقيرة. (٤٠)

يتكدسون في النطاقات الفقيرة التي تحيط بالمدن الكبرى في العالم الثالث، حيث يعاني هؤلاء من ظروف معيشية بالغة السوء، فمن أزقة موحلة تقوم على جوانبها أكواخ مبنية من مواد مجمعة من هنا وهناك، إلى طموح لا يتجاوز توفير الحد الأدنى من الغذاء لأطفال يتضورون جوعاً. (٤١)

ورغم أن الكثيرين ينادون بضرورة أخذ موضوع الفقر في ضوء النسبية الواقعية لأنماط الحياة إلا أن هناك من السمات والمظاهر الشائعة ما يجعل الفقر سببا ونتيجة في ذات الوقت لكثير من التلازمات المتصلة بمنطقة الإقامة، ونوع السكن، وحجم الأسرة ، والمستوي التعليمي، وطبيعة المهنة، وكيفية سد الحاجات الضرورية من الغذاء، والملبس، وقضاء وقت الفراغ، والرؤية إلى الذات، والرؤية إلي الآخر وطبيعة الأنماط الاستهلاكية، والرؤية تجاه المستقبل وغيرها. (٤٢)

وتختص المناطق العشوائية بافتقارها إلى خدمات البنية الأساسية وخدمات الرعاية الاجتماعية من صحة وتعليم وخلافة، وهو ما يعرقل فرص النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي بهذه المناطق(٤٣)

كما أن من سماتها الاقتصادية أيضاً الفقر والعجز، حيث تتوافر فيها معظم الظروف المهيأة للجريمة والانحراف بكل أشكالها كما أنها مأوى للخارجين على القانون، وطريقة الحياة فيما لها طابع خاص يتميز بعدم الاكتراث لأن أغلب سكانها من الغرباء خاصة المهاجرين(٤٤)

فهي تهيئ لساكنيها الحماية البيئة التي لا تتلقاهم بالترحاب، ويقل الارتباط أو ينعدم بين الأحياء العشوائية والمرافق الشبكية الأساسية في المدن خاصة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي. (٤٥)

وعندما تقترن السمات الاجتماعية والثقافية بظاهرة الفقر، فإنها تخرج بها من المفهوم الاقتصادي المحدد في نطاق الإمكانات والموارد الاقتصادية والموزون بميزان مؤشر الدخل، إلى المفهوم الاجتماعي المتمثل في تدني الأوضاع والأنماط السلوكية للفقراء اجتماعياً وثقافيا وخدمياً. (٤٦)

فهناك علاقة تقوم بين الإنسان والمكان من حيث كيفية التعامل مع عناصر البيئة المادية في المجتمع، فضلاً عن الجوانب الثقافية غير المادية (الفكرية) المتاحة بذلك المجتمع. (٤٧)

فنجد أن المناطق العشوائية مازال الناس فيها يعيشوا في ظروف مروعة، ومنازلهم لا يراعي فيها القياسات الكمية أو النوعية(٤٨)

فالعامل الاقتصادي، والتخطيط العمراني ليسا هما فقط المسئولان عن ظاهرة العشوائيات.. فنجد على سبيل المثال مدينة عمرانية جديدة مخططة مثل (مدينة السلام) على تخوم مدينة القاهرة قد نالت منها العشوائية وأصبحت الصفة السائدة لها، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها عدم مراعاة بعد التخطيط الاجتماعي عند تصميم المدينة.

ومن أجل ذلك فإن المناطق العشوائية تستقطب الفقر، وأيضاً فإن شيوع الفقر قد يولد العشوائية كنتيجة للسمات الاجتماعية والثقافية للفقراء الذين يستوطنون تلك المناطق.

ثالثاً: سياسات التخفيف من حدة الفقر:

يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السياسات: [٤٩]

الممكن إتباعها لمقاومة الفقر مع التأكيد على أن هذه السياسات تكاملية، وليست تبادلية من حيث تأثيرها على ظاهرة الفقر في المجتمع، هذه المجموعات الثلاث من السياسات هي: سياسات المنظور الاقتصادي، سياسات منظور الاستثمار البشري، وسياسات منظور الرفاهة.

أ) سياسات المنظور الاقتصادي:

ويشمل هذا المنظور السياسات التي تهدف إلى زيادة فرص الفقراء في الحصول على عمل، وتملك أصول إنتاجية بهدف خلق دخول لهم، ولأسرهم، ويدخل تحت هذا المنظور الاقتصادي لمقاومة الفقر ثلاث أنواع من السياسات:

١) السياسات التي تشجع الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية:

في أي من القطاعات الاقتصادية (صناعية ، زراعة، خدمات..... إلى أخره) سواء كانت هذه الاستثمارات من القطاع العام أو الخاص فإقامة هذه المشروعات يترتب عليها خلق فرص عمل جديدة أمام الأيدي العاملة التي تعاني من البطالة مما يخفض أساسا من حالة الفقر المؤقت في المجتمع كما أن هذا النوع من الاستثمارات يخفض أيضاً من حدة الفقر المزمن، ولكن دون أن تخفض من نطاق انتشاره– طالما أن فرص العمل المتاحة في هذه المشروعات للأيدي العاملة غير المؤهلة (مثل الأمين، وذوي مستويات التعليم المنخفضة والعمالة غير الماهرة) تعطي أجراً يقل عن دخل خط الفقرة.

وهنا يأتي دور الحكومة في توفير البنية الأساسية اللازمة لتطوير النشاط الاقتصادي، وكذلك تعديل السياسات الضريبية لتشجيع القطاع الخاص على القيام بالأنشطة كثيفة العمل[٥٠]

٢)الاستثمارات التي تأخذ شكل القروض الصغيرة:

التي تعطي للخريجين من الجامعات والتعليم الفني لبدء مشروع خاص بهم مثل (قروض الصندوق الاجتماعي، وبنك ناصر) ويؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى تخفيض الفقر المؤقت أساسا، حيث توجه القروض إلى العاطلين من المتعلمين، ولكن يكون لهذا النوع من الاستثمارات تأثير إيجابي على تخفيض الفقر المزمن أيضاً إذا ما كان هؤلاء الخريجين يأتون من أسر تعيش تحت خط الفقر.

ويجب تسهيل إجراءات الحصول على القروض الصغيرة، وأن تعتمد على ضمان المجموعات وليس على الضمان الذي يعتمد على الأصول التي يملكها الأفراد، إذ أن الفقراء لا يملكون شيئاً، وبالتالي فهم مستبعدون من الحصول على القروض[٥١]

٣)الاستثمارات التي تأخذ شكل القروض متناهية الصغر:

توجه إلي الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وهذا النوع من الاستثمارات له تأثير مباشر على الفقر المزمن في المجتمع، وتلك النظرة تتماشى مع دراسة "وليافر Lucy williams" التي أكدت على أن خفض نسب المتعطلين، ورفع دخل الأسر في المناطق الحضرية المحرومة يؤدي إلى خفض حدة المشكلة[٥٢]

كما أكد "توماس بوجي thomas w.pogge" على أن التمكين لعائل الأسرة الفقيرة سواء كان تمكين اقتصادي عن طريق توفير فرص عمل أو تمكين من المشاركة في الحياة السياسية، والأستفادة من الموارد المتاحة له في بيئته أو تلك التي تقدمها الدولة هو بمثابة أحد الحلول المتطورة لمشكلة الفقير، وهو حق من حقوق الإنسان، وهو بمثابة مسئولية تتحملها الدولة.[٥٣]

- والنوعين الثاني والثالث من الاستثمارات يقوم بهما في مصر جمعيات أهلية محلية، وأجنبية بالإضافة إلى هيئات شبة حكومية مثل (الصندوق الاجتماعي) وهيئات حكومية مثل (وزارة التضامن الاجتماعي، وبنك ناصر) ولكن بالرغم من كثرة عدد من يعملون في الإقراض متناهي الصغر الأسر التي تعيش تحت خط الفقر إلا أن إجمالي الاستثمارات الموجهة إلي هذا النوع من القروض يعتبر صغيراً بالنسبة لعدد الأسر الفقيرة مما يجعل الأثر النهائي لهذه الاستثمارات على خفض مستوي الفقر المزمن غير ملموس.

ب) سياسات منظور الاستثمار البشري:

ويشمل هذا المنظور السياسات التي تزيد من الاستثمارات في رأس المال البشري مثل الاستثمار في التعليم ، والصحة والتدريب عن أجل رفع إمكانات وقدرات الفقراء لتمكنيهم من القيام بأعمال تدر عليهم دخلاً يزيد عن دخل خط الفقر، هذا النوع من السياسات له تأثير مباشر على تخفيض الفقر المزمن في المجتمع، حيث يعمل على إزالة الأسباب الرئيسة (مثل: الأمية، أو عدم التدريب المهني، أو اعتلال الصحة... إلى أخره) والتي تؤدي لعدم قدرة الفرد علي الحصول علي دخل مناسب من عمله يمكنه من أن يعيش هو وأسرته فوق خط الفقر.

فالتعليم الأساسي يقدم مجاناً للأطفال في مصر، لكن يجب تحسين نوعية التعليم الأساسي، كما يجب توسيع شبكة التأمين الصحي التي تتضمن أكبر عدد من الفقراء، وتصميم برنامج لتحسين الحالة الغذائية للفقراء. (مثل توفير وجبة غذائية لأطفال المدارس الحكومية أو الملتحقين بفصول محو الأمية)، وتوفير مياه مأمونة وصرف صحي بجميع المناطق وخاصة المناطق العشوائية أو الحضرية المتخلفة(٥٤)

جـ)سياسات منظور الرفاهة الاجتماعية:

ويشمل هذا المنظور السياسات التي تعالج الفقر عن طريق تقديم الدعم العيني أو المالي لمن يعيشون تحت خط الفقر، وعلى سبيل المثال: سياسة الدعم

السلعي في مصر تدخل ضمن هذا المنظور، ويعتبر هذا المنظور أقل المنظورات جذبا بالنسبة لمكافحة الفقر، حيث أن ما يقدمه للفقراء من دعم إنما بمثابة "مسكن" وليس "علاج" لحالة الفقر التي يعيشونها، فتخفيف حدة الفقر يكون بتوفير عمل مناسب للفرد يمكنه من الحصول على دخل منتظم مقابل جهد يبذله، ولكن هذا النوع من السياسات يكون ضرورياً بالنسبة للفئات التي لا تستطيع العمل بسبب ظروف هيكلية (مثل الإعاقة، أو كبر السن) وفي حالات أخرى يكون هذا النوع من السياسات مطلوبا أيضاً اقتصاديا واجتماعيا في المجتمعات التي يكثر فيها الأسر التي يقل دخلها عن دخل خط الفقر لمساعدتها على تحمل أعباء المعيشة.

وهناك مجموعة من الفقراء لا يمكنها الاستفادة من الإستراتيجيتن السابقتين، وهؤلاء الفقراء لا يمكنهم العمل، حيث أنه في الاستراتيجيتن السابقتين كان يتم التركيز على ازدياد الدخل أو رأس المال البشري وذلك لإعدادهم للحصول على فرصة أفضل في سوق العمل وبجانب ذلك يجب تصميم شبكة للضمان الاجتماعي، وأن تغطي شبكة التأمينات الاجتماعية فئة كبار السن والمعافين والمتعطلين وأيضاً يجب زيادة نسبة المعاشات المقدمة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لتغطي احتياجات الفرد من الغذاء والاحتياجات الأساسية(٥٥)

كذلك ينبغي أن تشمل سياسات منظور الرفاهة الاجتماعية عدة توجهات بجانب التوجهات السابقة لتماشي مع التغيرات التي طرأت على الساحة الاجتماعية نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية، وبالنظرة المدققة في تراث الدراسات الاجتماعية وما تعكسه من اهتمام كبير بظاهرة الفقر يمكن الخروج بالتوجهات الآتية:

ا) التمكين السياسي للفقراء:

أكدت دراسة "بايومين ZyGmunt Bauman" على أن التنمية الاقتصادية رغم تحقيقها معدلات لا بأس بها من التقدم والنمو إلا أنها لم تحل المشكلة وما زالت مشكلة الفقر تنقل من جيل إلى آخر، ويرجع ذلك إلى حالة الظلم واللامساواة في

التوزيع وأكد على دور جديد للفقراء من خلال المشاركة في الحقوق السياسية مدعيا بذلك أن تلك مسئوليات أخلاقية ينبغي الالتزام بها ولا ينبغي التفريط فيها(٥٦)

فلا بد من تنظيم الناس للعمل الجماعي من أجل التأثير في الظروف والقرارات التي تمس عيشهم، ولابد من وصول صوتهم لدوائر السلطة للدفاع عن مصالحهم(٥٧)

٢)إقامة شراكات من أجل التغيير: (٥٨)

على جميع العناصر الفاعلة في المجتمع- من نقابات ووسائط إعلام وفئات مجتمعية، وشركات خاصة، وأحزاب سياسية ومؤسسات أكاديمية، وجمعيات مهنية- أن تجتمع في شراكة لمعالجة الفقر البشري بكل أبعاده، ولابد أن ترتكز تلك الشراكة على المصالح المشتركة.

٣)الدولة القادرة والمسئولة: (٥٩)

حيث لابد من تبني سياسات جديدة لإعادة توزيع الدخول، وتدخل الدولة لإعادة توجيه النشاط الاقتصادي في قطاعه المنتج، وتوفير التسهيلات والمساعدات الحقيقية لحصول المواطن على التعليم والرعاية الصحية والمرافق العامة لإحداث تحسين في أحوال الغالبية الفقيرة، وتحقيق المشاركة الفاعلة في المجتمع، حيث أنه من الضروري أن تقوم الدولة بتعزيز التعبير السلمي عن أولويات الناس، وأن تضمن حيزا ديمقراطيا لرعاية مصالح شتي فئات المجتمع، ولذلك فإن عليها أن تعزز المشاركة وتشجع الشراكات، فالقضاء على الفقر لا يقتضي وجود دولة انكماشية ضعيفة، بل يستلزم وجود دولة فاعلة وقوية تستعمل قوتها لتمكين الفقراء لا إضعافهم عن طريق وضع برامج للسياسة الاجتماعية تحقق الأمن الاجتماعي، وتوفير فرص لبدائل أخرى في النسق الاقتصادي والاجتماعي، يمكن عن طريقها تحويل نظرة المجتمع من "أمن المجتمع الأكبر إلى أمن المواطن"، ويتطلب ذلك تدعيم استقلالية المحليات، وتنشيط المنظمات الحكومة والأهلية وتشجيع الحكومية المركزية، وتسهيل التخطيط اللامركزي المنطلق من القاعدة إلى القمة، فمن المتعين

على الحكومات أن توفر الوسائل الكافية للجماعات المحلية لتسهم بالآراء والمعلومات وصياغة السياسات والخطط وتدعيم التخطيط بالمشاركة علي أوسع نطاق.

ومن الواضح أن هذه المعالجات تكشف عن تغير في المضمون حيث لم يعد هناك تركيز على الجانب الاقتصادي وحده، إلى جانب أن هذا التغير ليس مجرد نتيجة لمواكبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بل أنه دليل على التغير العميق في الأفكار الخاصة بالتكامل الاجتماعي وبتدخل الحكومة لتحقيق التضامن الاجتماعي، وترتبط هذه النقطة باهتمام آخر أولاه منظرو الاتجاه التعددي الوظيفي عنايتهم يتمثل في دراسة مشكلات الفقر والحرمان من منظور التغير الدينامي المتوازن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ظاهرة عدم الاستقرار المزمنة لم تعد مبنية على العمل وحدة، ولكن على توزيع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية أيضاً بالإضافة إلي قضية أخرى تدخل في صميم معضلة الفقر وهي مستقبل دولة الرفاهية(٦٠)

٤)صياغة قوانين جديدة: (٦١)

يجب وضع قانون جديد لصياغة تلك البرامج والإلزام بها من خلال نظام الرعاية، حيث يعد ذلك أحد الآليات للحماية الاجتماعية لذلك النموذج من السياسات التي تتماشى مع المفاهيم الجديدة، والتي تتماشى مع التحولات الحادثة في الآونة الأخيرة.

رابعاً: المشاركة كاستراتيجية تخطيطية للحد من الفقر:-

وصف "نيل جلبرت، وهاري سكبت "Neil Gcilbert & Harry speert المشاركة بأنها قيمة مشهورة شعار القوة للناس، واعتبارها أحد أهم الاستراتيجيات التخطيطية، وصنفاها ضمن "استراتيجيات التضامن "Collaboratives strate gier لمواجهة الفقرة وغيره من المشكلات والقضايا ضمن رؤية أشمل لنماذج التخطيط الاجتماعي علي "المتصل التحليلي التفاعلي The analytic- Intesactional "continuum

والذي يتضمن النماذج:

- النموذج العقلاني الرشيد Rational Decision making Model
- النموذج المختلط Mixed Scanning Model
- النموذج التزايدى Disjointed Incrementalism model
- النموذج التوافقي Transactive planning Model

حيث يتم ترتيبها حسب قربها أو بعدها من التخطيط على أساس كونه "عملية فنية The technimcthodological aspects of the planning process" وما djfuذلك من التركيز على المهام التحليلية Analytic tasks، أو على أساس كونه "عملية سياسية اجتماعية planning as a sociopolitical process، وما يتبع ذلك من التركيز على المهام التفاعلية Interactional, tasks والتي يستخدم معها استراتيجيات التضامن ومن أهمها استراتيجية المشاركة كأحد الاستراتيجيات التخطيطية(٦٢)

وأشار "الفريد كان Alfred J. Kahn" إلى أن عملية التخطيط تتضمن المشاركة من جانب المواطنين، والمتخصصين، والسياسين، والإدارات الحكومية، وكافة الجماعات المهتمة في تشكيل الخطط والإطارات التخطيطية، وأن التخطيط يسهل الديمقراطية بطرح مدي واسع من الاختيارات بين الناس ويعلمهم كيفية استخدام الاختيارات، وكيفية صنع المشاركة (٦٣)

حيث أنها تزيد من تكوين الاتجاه التعاوني والعمل المشترك بين سكان المجتمع في مواجهة المشاكل المشتركة، ويعتبر تكوين مثل هذه الاتجاهات الإيجابية من أهم دعائم التنمية(٦٤) والشراكة تعني "اتفاق رسمي بين عدد من المنظمات يتم بموجبة التعاون فيما بينها في تخطيط أو تنفيذ برنامج أو مشروع معين أو تنظيم عملية تقديم الخدمة، وشراكة القطاع الخاص والقطاع التطوعي مع السلطات المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية هي الاستراتيجية الأحدث في الحد من الفقر"(٦٥)

ويعتبرها (عبد المنعم شوقي) "مبدأ أساسي يتعلم فيه المواطنون كيف يحلون مشكلات مجتمعهم سواء بالمشاركة في المناقشات أو اتخاذ القرارات اللازمة أو التنفيذ أو التمويل"(٦٦)

وأشار إليها معجم العلوم الاجتماعية على إنها "تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعية بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسئولية"(٦٧)

ونظراً لارتباط مصطلح "المشاركة participation" بالعديد من المهن والتخصصات المختلفة نجد أن هذا المفهوم ينظر إليه بمنظورات متعددة، فينظر إليها على أنها عملية، وأيضاً على أنها وسيلة، كما ينظر إليها على أنها نشاط، وأخيراً على أنها أسلوب، وبالفعل تتضمن المشاركة كل هذه المعاني: (٦٨)

أ)المشاركة كعملية:

تعرف على أنها "العملية التي من خلالها يؤثر طرفان أو أكثر في بعضهما البعض بدرجة ما، حول التحكم في اتخاذ القرار"

ب)المشاركة كوسيلة:

حيث تعرف بأنها "الوسيلة التي يتمكن بها المواطنون بالمجتمع المحلي من التأثير على القرارات التي تتعلق بالسياسات والبرامج التي تقرر طريقة معيشتهم"

جـ)المشاركة كنشاط:

تعرف على أنها "مجموعة الأنشطة التي يقوم بها المواطنون للتأثير في اختيار نوعية العاملين وأيضاً التأثير في أعمالهم".

د)المشاركة كأسلوب:

والمشاركة كأسلوب تعرف بأنها "أسلوب technique لتحديد الأهداف واختيار الأولويات، وتقرير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، وهي أيضاً وسيلة لتوصيل احتياجات المواطنين ورغباتهم للسلطة المختصة، وأساس المشاركة تصعيد التأثير من القاعدة الشعبية إلى المسئولين ذوي العلاقة بموضوع المشاركة".

والمشاركة في الخدمة الاجتماعية تقترب من مفهوم حق تقرير المصير باعتبار أن المشاركة هي التطبيق العملي لحق تقرير المصير، فعن طريقها يمكن للإنسان أن يشارك في تحديد طريقة حياته، كما أن كلاً من المشاركة وحق تقرير المصير يستمدا جذورهما من مفهوم الحرية بالنسبة للفرد[٦٩]

والمشاركة في التخطيط الاجتماعي وسيلة لتنفيذ الخطط الموضوعة لتحقيق الأهداف الموضوعة لإحداث التأثير المرغوب في حين أنها في الطرق الأخرى للخدمة الاجتماعية وخاصة طريقة تنظيم المجتمع هي غاية في حد ذاتها لتنمية المجتمع.

وتؤكد بعض التجارب في كل من بولندا والنرويج أنه من الخطورة الاعتماد على المعيار الاقتصادي وحده في اتخاذ القرارات، بل لابد من الاعتماد أيضاً علي المشاركة الشعبية لأن ذلك يؤدي في النهاية لتقليل عبء التكلفة الباهظة التي سيتحملها المجتمع إذا لم يتم الاعتماد على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات[٧٠]

ويرتبط ذلك بإعادة توزيع الموارد على الفئات المستفيدة، والمستفيد في هذه الحالة هم (الفقراء)، ويقوم بذلك منظمات المساعدة الاجتماعية[٧١]

ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه (أماني قنديل) عندما وصفت سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها "مجموعة العمليات والأنشطة التي تقوم بها بعض مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها"[٧٢]

وتعتبر المشاركة فرض مرغوب فيه لبناء القدرة، وتستخدم للإشارة إلى الشكل المرغوب للانخراط في ميادين الخدمات الاجتماعية [٧٣]

ويجب أن تؤول المشاركة بمعناها الواسع والمقصود أن تتضمن ليس فقط تجنيد أعضاء جدد ولكن، تتضمن أيضاً إحداث تغييرات في نمط المشاركة ذاته من جانب الأعضاء الموجودين[٧٤]

وبالنسبة لكثير من أخصائيين الخدمة الإنسانية بما في ذلك المخططين، يعتبر موضوع المشاركة أحد الموضوعات المركزية في عملية الممارسة، حيث أن المشاركة الشعبية أمراً جوهرياً لنجاح جهودهم، ولقد أحتضن المخططون في

مؤسسات مثل (مجالس المجتمع المحلي) لفترة طويلة فكرة الطوعية voluntarism التي كانت تعني في مجال الممارسة اشتراك قطاع عريض من قادة المجتمع في صياغة السياسة وتنفيذ البرامج(٧٥)

وهناك أشكال كثيرة للمشاركة عن طريق الوحدات والمجالس المحلية والمشاركة عن طريق الجمعيات التعاونية والمشاركة عن طريق المنظمات الأهلية بأنواعها، والمشاركة عن طريق اللجان الاستشارية للمديريات الحكومية المختلفة(٧٦)

خامساً: مداخل التخطيط ومشاركة المواطنين: (٧٧)

Approaches to planning and Citizen participation:

أكدت بعض المؤسسات على أهمية تحقيق الاتصال بين الغالبية العظمى من المواطنين في العمليات التخطيطية، وطرق تحقيقها، وهذا يحتاج إلى عدد من المتطوعين كي يحثوا ويستثيروا المواطنين للمشاركة، وكانت هذه الطريقة تشير إلى أهمية عدد المشاركين في العملية التخطيطية من المواطنين، ولكن الآن يركز الكثير من المخططين على مشاركة الأشخاص غير الرسميين الذين لديهم القدرة على التمثيل الجيد لمجتمعهم ويسمون (مندوبين أو ممثلي المجتمع) في تخطيط، وتنفيذ ومتابعة الخطط، ولا يركز المخططون في الوقت الحاضر على عدد المشاركين فقط، ولكن يركزون بشدة هذه الأيام على "ممثلي المجتمع" لأنهم على دراية بقيم مجتمعهم وحاجاتهم ورغباتهم ومن هو غني أو فقير في مجتمعهم، وتتضح مشاركة المواطنين في التخطيط الشامل، وعلى الجانب الآخر فإن المواطنين المشاركين (أصحاب الهدف) من التأكيد أن يكون لهم تأثير حقيقي فعال في الخطة، وذلك من خلال مشاركتهم، فالمشاركة ذات الهدف تسمح لمشاركة العديد من المواطنين في مراحل الخطة وتطورها.

١) مدخل الاتجاهات: **Trends- Driven approach**

يعتمد هذا الاتجاه على التخطيط بصفة أساسية، ويراعي القيم المجتمعية وحاجات السكان، ولتنفيذ الخطط يجب تصميم واستخدام أساليب وتكتيكات مهنية

يقوم بها مخططون متخصصون، وإعطاء المواطنون دور ضئيل جداً في هذا المدخل، ويؤكد هذا المدخل أيضاً على أن المواطنين ليس لديهم القدرة على التصميم، والاختيار السليم وليس لديهم القدرة على التنبؤ، وبذلك تكون فائدة التخطيط في تزويد أهالي المجتمع بأهداف الخطط، وما هي العواقب من جراء عدم وضع الخطط الهادفة لمواجهة حاجات السكان، فالتخطيط عملية من خلالها يمكن أن تتنبأ بمستقبل المجتمع.

٢) مدخل الفرصة:- Opportunity-Driven Approach

في التخطيط توجد عملية تسمى بعملية تغيير أو تبديل الفرصة، ففيها يُقدر المجتمع مستقبله الذي يكون مبنياً على حسن الاختيار بين البدائل، ويكون أفضل استخدام لهذا الأسلوب في المناطق والمواقع التي تكون فيها الاختيارات والبدائل متغيرة، وهناك خطوة هامة جداً في هذه العملية، وهي مشاركة المواطنين حيث تكون المشاركة بالرأي حول الفرص والبدائل الموجودة مع وضع الإمكانات المتاحة في الاعتبار.

وفي هذا المدخل يتم اكتشاف ما لدى الأطراف سواء كانوا أفراد أو جماعات أو منظمات من قدرات موزعة بينهم، لا يتم إنجاز البرامج والمشروعات إلا من خلال مشاركتهم لتجميع تلك القدرات والإمكانات.

ويمكن من خلال استخدام تحليل البدائل والاختيارات، إتباع منهج تخطيطي للوصول إلى مرحلة تغيير الأهداف بما يتفق والصالح العام، ومن خلال تلك العملية يمكن تحديد أدوار العملاء (فرد-جماعة-مجتمع-منظمات) بواسطة عملية وضع وتحديد الأهداف.

٣) مدخل تحديد القضية: Issue-Driven Approach

في هذا المدخل يتم التركيز على القضايا الهامة والملحة التي تواجه المجتمع وهذا المنهج يكون بسيطاً وعملياً في عملية التخطيط.

ويتم تحديد تلك القضايا بواسطة أفراد المجتمع عن طريق المقابلات العامة وإجراء استطلاعات للرأي التي تتم عن طريق الهاتف أو بالبريد ، وهذه العملية تضمن المشاركة الفاعلة للمواطنين في عملية التخطيط، على الرغم من أن تجهيز الخطط اللازمة بعد ذلك يكون مسئولية هيئة التخطيط.

٤) مدخل الهدف: Goal-Driven Approach

يعتبر هذا المدخل من المداخل التقليدية الكلاسيكية، فهو ينشأ بواسطة طرح الكثير من الأهداف المجتمعية المراد تحقيقها ثم يتم سؤال جماعة كبيرة من الناس للموافقة على مجموعة أهداف بشأن مستقبل المجتمع، يتم الاتفاق عليها.

ويعتبر هذا المدخل من أبسط المداخل للتخطيط فهماً للواقع، ولكنه من أكثر المداخل تعقيداً في إدارة عملية التخطيط، حيث أنه يعتمد على مشاركة المواطنين في مراحل عملية التخطيط وهي عملية شاقة تحتاج إلى قدر كبير من المهارة الإدارية التي تحدد مستوى مشاركة المواطنين، ولكنه يُعد أكثر الطرق تحقيقاً للخطط الواقعية ، فتحقيق الأهداف في عملية التخطيط يكون أكثر سهولة من تحديدها.

٥) مدخل الرؤية:- Vision-Driven Approach

الرؤية الصائبة ركن هام وأساسي للتحكم في عملية التخطيط بأكملها، وتأتي تلك الرؤية الصائبة من خلال قيادة شعبية قوية، والدور الحقيقي الوحيد للمواطنين في مدخل تغيير الرؤية هو الاعتراض أو الموافقة على تلك الرؤية النابعة من القيادة، وتكتسب الرؤية قوتها من الدعم المجتمعي لها.

وهذا المدخل ينتج عنه خطط تمتاز بأهمية كبيرة للتطوير والتنمية في حين أنها تكون أقل الخطط تحقيقاً للمشاركة، وهناك خطأ شائع في استخدام مصطلح "الرؤية" للاقتراب من التطبيق العملي ووضع الأهداف ، في حين أن الرؤية تدور حول تغيير الخطط، وعادة ما يكون ذلك نادر ونسبي ولكنه ممكن الحدوث، ويشد هذا المدخل الانتباه دائماً لأنه بسيط وغير مكلف على المستوى التخطيطي، أما

عملية وضع الأهداف فلا يمكن تحقيقها من خلال مدخل تغيير الرؤية فوضع الأهداف يحتاج لجمع قدر كبير جداً من البيانات الصحيحة ثم تحليلها ومن ثم الشروع بعد ذلك في تحديد الأهداف ووضع الخطط.

٦) المدخل المختلط:- Blended Approach

مستوى مشاركة المواطنين يؤثر ويتأثر كثيراً بالمدخل التخطيطي، والخطط الجيدة هي ذات دلالة عل حسن اختيار المدخل التخطيطي المناسب، ولكن لا توجد ثوابت في ظل عوامل وظروف متغيرة، فقد تحتاج عملية التخطيط لاتفاق الآراء حول موضوع أو قضية معينة، أو قد تحتاج إلى تغيير في الاتجاهات عند التعارض مع بعض القيم المجتمعية السلبية، وربما تحتاج إلى أساليب يقوم بها مخططون متخصصون وعندئذ يتم إعطاء المواطنين دور ضئيل في تلك العملية وربما تقتضي طرح كل البدائل المتاحة والقيام بعملية الاختيار من بينها، وعند نقطة معينة ينبغي تحديد القضايا الهامة التي يمكن الانطلاق منها والعمل على حلها مما قد يؤدي إلى تغيير الأهداف أو الرؤية كلها، ومن ثم فإن المدخل المختلط قد يكون مطروحاً للقيام بعملية التخطيط في ظل كل تلك الظروف والعوامل المتغيرة التي يفرضها الواقع المادي.

سادساً: أساليب المشاركة في عملية التخطيط:- [٧٨]

Participation Techniques in Planning process:-

هناك خمسة أساليب ممكنة للحصول على المشاركة في عملية التخطيط:-

١) الاستشارات المحلية والمسوح:-

هي إحدى طرق الحصول على المشاركة في التخطيط، حيث يقوم المشتغلون بتصميم أي مشروع بزيارة المنطقة التي سيقام عليها المشروع للحصول على البيانات الأولية عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المنطقة من خلال إجراء الدراسات والمسوح Surveys ، ومناقشة الأفراد وعقد الاجتماعات، ويمكن

الحصول على المعلومات الصحيحة من خلال المناقشات الجماعية، ومناقشة ممثلي المجتمع (القيادات غير الرسمية) لتوفير الوقت والجهد المبذول.

٢) الاستعانة بإنتداب (العاملين في الخدمات) كوسيلة للمشاركة في عملية التخطيط:-

يمكن استخدام هؤلاء العاملين كوسيلة لتحقيق المشاركة الشعبية في التخطيط، وذلك بسبب دورهم كأداة ربط بين المجتمعات المحلية والسلطات القومية أو الإقليمية، كما أن بإمكانهم تقديم المعلومات الخاصة بنوع مشروعات التنمية المطلوبة في المنطقة، وبإمكانهم المساعدة في تقييم التأثير المحتمل لمشروعات معينة أو المشاكل التي قد تنجم عن تنفيذها، ويمكنهم أيضاً التوضيح سبب قيام تلك المشاريع للأفراد والشكل الذي ستأخذه، وكيف يمكنهم الاستفادة من تلك المشاريع، وتتعاظم فائدة هؤلاء العاملين في حالة المشروعات التي يتطلب التخطيط والتنفيذ عن طريق إدارة حكومية أو أحد الوزارات، والأكثر من ذلك دورهم في حل مشكلة الاتصال الناشئة عن اشتراك أكثر من هيئة في عملية التخطيط.

٣) التخطيط اللامركزي (المشاركة المحلية في التخطيط):

هناك أسلوبين رئيسيين قد ينفذ من خلالهما التخطيط على المستوي المحلي:

الأول: عن طريق وجود مندوبون من هيئة التخطيط القومي على المستوى المحلي للقيام بعملية التخطيط.

الثاني: عن طريق إنشاء هيئات تخطيط محلية مكونة من المسؤولين المحليين أو عن طريق مندوبين منتخبين يكونون مسئولين عن إعداد الخطط لمنطقتهم، وقد يشكل إعداد الخطط المحلية في أي من الحالتين جزء تكميلي من ممارسة التخطيط القومي.

٤) الحكم المحلي:

يتباين الحكم المحلي من دولة إلى أخري، وهناك محاولات جرت في معظم الدول لجعل نظام الحكم المحلي فعال كوسيلة للتشجيع على المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وهو الأمر الذي تسبب في تأكيد أكثر على الحكم على المستوى الأهلي ومستوى القرية والتأكيد في بعض الأحيان على أنه جزء من برنامج التنمية الأهلي المتكامل، وجهود لدمج الحكم المحلي مع مؤسسات صنع القرار وبذلك أصبح ذو مغزى قوي للشعب، ولا يمكن الوقوف على فرق واضح وجلي لكل من التخطيط اللامركزي والحكم المحلي، فيمكن وصف التخطيط الذي تنفذه المجالس المحلية كشكل من أشكال التخطيط اللامركزى، ولكن الحكم المحلي يحتوي على أكثر من مجرد كونه شكل من أشكال التخطيط اللامركزى حيث أنه يعتبر وسيلة هامة لتعليم الأفراد المبادئ الأساسية للديمقراطية، وكذلك إكساب القادة المنتخبين الخبرة في فن القيادة، وكوسيلة للتشجيع على المشاركة المحلية في التنمية.

٥) تنمية المجتمع المحلي:

هناك تفسيرات وتعريفات عديدة مختلفة لمصطلح تنمية المجتمع المحلي منها أنه "مدخل لحث المجتمع والمعاونة على استخدام الموارد المحلية لتحسين مستوي المعيشة" ومنذ (عام ١٩٥٥م) تبنت الأمم المتحدة تعريف "تنمية المجتمع المحلي" واستخدمته كأساس للتخطيط، وتقييم العديد من برامج تنمية المجتمع، ووفقاً للأمم المتحدة فإن مصطلح (تنمية المجتمع المحلي) قد تم استخدامه دولياً ليشير إلى "العمليات التي يتوحد معها جهود الأفراد مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات مما يجعلها تتكامل في حياة الدولة وتمكينها من المساهمة بالكامل في نجاح، ورفعة الدولة". ثم بعد ذلك يتم صنع هذه العملية المعقدة بعنصرين أساسيين:

ب- مشاركة الشعب نفسه لتحسين مستوى معيشته مع المزيد من الاعتماد على المبادرات الخاصة (قدر الإمكان).

ت- تقديم الخدمات الفنية، والخدمات الأخرى بالأساليب التي تشجع على المبادرة، والاعتماد على النفس، والمساعدة المشتركة أو المتبادلة، وجعل هذه الأمور أكثر فاعلية.

سابعاً: نماذج لدور المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر:

ترجع الجذور التاريخية لتخطيط الرعاية الاجتماعية في مصر إلى ظهور حركات الإصلاح الاجتماعي، وبالمصلحين الاجتماعيين ومن أمثلتهم (لطفي السيد، أحمد حسين) وأعضاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في الثلاثينات، حيث أنخرطوا في العمل السياسي بهدف إصدار تشريعات اجتماعية لصالح الفقراء في مصر، وكان نتيجتها إنشاء مصلحة الضمان الاجتماعي، ومصلحة الفلاح اللتان كانتا النواة لإنشاء (وزارة الشئون الاجتماعية)،"وزارة التضامن الاجتماعي حالياً"، وقد قاموا أيضاً ببعض التجارب الاجتماعية مثل أندية الشباب بالأحياء الفقيرة والمراكز الاجتماعية في الريف، فقد كانت هذه الجهود ممهدة لظهور مجالس الهيئات الاجتماعية مثل مجالس تنسيق الخدمات التي ظهرت في مصر(عام١٩٥٠م) والتي تسمى الآن بالاتحادات الإقليمية[٧٩]

وهكذا فإن البدايات الأولي لتجربة تخطيط الرعاية الاجتماعية في مصر كانت للمجتمع المدني، أما على المستوى العالمي حالياً فقد دعت المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات إلى تعاون قائم على الشراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، واعتبار الحاجات والحقوق وتطلعات الناس البؤرة المركزية للسياسات ومن أمثلة هذه المؤتمرات (مؤتمر القمة العالمي للأطفال بنيويورك ١٩٩٠م ، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو ١٩٩٢م، المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان فيينا ١٩٩٣م، المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدولي النامية بريدج تاون ١٩٩٤م، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة ١٩٩٤ م، المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بكين ١٩٩٥، والقمة الاجتماعية كوبنهاجن ١٩٩٥م) [٨٠]

ولكن ما هو الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني وهي منظمات لا تهدف للربح- في النضال ضد الفقر. يتوفر بهذه المنظمات حرية العمل وقدرة على الابتكار قد لا تعرفها المنظمات الدولية أو الحكومية[٨١]

١)النماذج الأجنبية:

أ) بنك الفقراء في بنجلاديش (جرامين): [٨٢]

- طرح (محمد يونس) رئيس قسم الاقتصاد بجامعة تشيتاجونج في بنجلاديش تجربة عملية لحل أزمة الفقر، ووضع برنامجاً إيجابياً للوصول إلى عالم بلا فقر غير معتمد في ذلك على النظريات الاقتصادية الأكاديمية، بل اتخذ من اقتصاد الحياة الحقيقية التي يعيشها الفقراء وسيلة لدراسة أحوال الفقراء، ومعرفة مشكلاتهم التي يواجهونها من منظورهم الخاص، تمهيداً لتذليل هذه المعوقات للوصول إلى تحسين مستوى معيشتهم.
- ساهم هذا البنك في تقديم أكثر من (٢,٥) مليار دولار من القروض بالغة الصغر لأكثر من (٢) مليون أسرة في بنجلاديش والبالغ عدد سكانها (١٢٠) مليون نسمة.
- قامت هذه القروض متناهية الصغر على أساس إنضمام طالب القرض لمجموعة من الأشخاص ذوي الفكر المتشابه ممن يعيشون في نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية سميت بـــ (مجموعات الدعم)، إقتناعاً بأن التضامن سيكون أقوي عند تكوين مثل هذه المجموعات، وينبغي أن توافق المجموعة على طلب القرض لكل عضو فيها، وهي بذلك تتحمل مسئولية معنوية عن القرض، وإذا حدثت متاعب لأي عضو في المجموعة فإن المجموعة تقدم له في العادة يد المساعدة حتى لا تحرم من الحصول على القروض وفي ذلك حافز على التعاون والتضامن فيما بينهم.

- وعندما تتكون مجموعة من (٥) أشخاص، يتم إعطاء قروض لعضوين منها، فإذا قاما بالسداد بانتظام في لأسابيع الستة التالية، فإنه يمكن لأثنين آخرين طلب قروض، ويكون رئيس المجموعة عادة هو آخر المقترضين.
- وحتى يعترف "بنك جرامين" أي بنك القرية بالمجموعة أو يعتمدها، يتعين على أفراد المجموعة الخمسة المقترضين أن يتلقوا تدريبا لمدة سبعة أيام على الأقل ومن ثم اجتيازهم لاختبار شفهي يجريه أحد كبار موظفي البنك لكل عضو على حدة، وإذا لم يجتازوه يطلب منهم مزيداً من الدراسة.
- شجع البنك مقترضيه على تكوين مدخرات يمكنهم اللجوء إليها في الأوقات الصعبة أو استخدامها في قرض توليد دخل إضافي بحيث يتم إيداع (٥%) من كل قرض في صندوق جماعي من قبل كل مقترض، وهذا الأمر يشبه العادة البنغالية المعروفة والمتبعة (بتخزين حفنه من الأرز كل يوم لتكوين مخزون كبير) ويمكن لأي مقترض الحصول على قرض بدون فائدة من هذا الصندوق الجماعي بشرط أن يوافق كل أعضاء المجموعة الآخرون علي مقدار المبلغ واستخدامه، وقد وصل إجمالي المبالغ المودعة في كل الصناديق الجماعية إلى أكثر من (١٠٠) مليون دولار في عام (١٩٩٨م)، وهو ما يزيد على صافي قيمة كافة الشركات البنجلاديشية باستثناء قلة منها.
- وقام البنك خلال (١٢) عاماً بتقديم (١٧٨) مليون دولار من القروض لبناء ما يزيد على (٤٨٢٠٠٠) منزل، مع سداد يقرب من الكمال للأقساط الأسبوعية، ومازال هذا البرنامج حتى يومنا هذا مستمراً بكفاءة ويزداد توسعاً.
- ولقد زاد عدد فروع البنك لأعداد يصعب حصرها حيث أن كل أسبوع يتم فتح حوالي (١٠٠) فرع جديد حتى أن اجتماعات رؤساء تلك الفروع يطلق عليها اسم (الاجتماعات القومية)، وأصبحت العضوية في ذلك البنك عضوية أسرية، ويتم ترتيب حلقات دراسية لتلك الأسر على فترات لضمان استمرار النجاح.
- وقد تم وضع مبادئ أساسية من خلال تلك الاجتماعات القومية المشار إليها سالفاً وهي (النظام- الوحدة- الشجاعة- العمل الجاد في جميع نواحي الحياة)

أنبثق عنها بعد ذلك (١٥) مبدأ فرعي آخر تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك تحقيقاً للنمو والتنمية، في كافة نواحي الحياة متخذين في ذلك معياراً واحداً وهو (تحسين نوعية الحياة لأعضاء جرامين) مؤكدين على العدالة الاجتماعية كأحد أهم المبادئ الستة عشر.

- ثم ما لبث أن أصبح أعضاء البنك والمساهمين فيه هم المقترضين أنفسهم حيث أن المقترض بعد انتظامه في السداد لمدة (عام واحد) يحق له أن يصبح مساهماً في البنك وفي رأس ماله لذلك زاد راس المال وأزداد عدد الأعضاء، وأصبحت القروض تقدم دون تدريب مسبق لإيمان القائمين على البنك بأن لدي جميع البشر مهارة فطرية وهي ما أسموها (مهارة البقاء) وأنه من المضيعة للوقت تعليم الفقراء مهارات جديدة بدلاً من تحقيق أقصىّ استفادة ممكنة من مهاراتهم القائمة.
- وتم إنشاء (برامج محاكاة لجرامين) في (٢٧) دولة منذ أواخر عام (١٩٩٨م) بمعرفة جهات دولية مانحة مثل (مؤسسة روكفلر- البنك الدولي- الحكومة الأمريكية- صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال- الحكومة الألمانية) وقد قدمت هذه المنظمات (٨٨) مليون دولار من القروض لنمو (٢٨٠٠٠) فقير، ويجتذب "جرامين" المحاكين المتوقعين بدعوتهم لحضور "برامج الحوار الدولي" وهي مؤتمرات لمدة أسبوعين يستضيفها "بنك جرامين"، و "صندوق ائتمان جرامين" في بنجلاديش (٤)مرات في كل عام.
- وتم تطبيق ومحاكاة التجربة في ولاية "أركانسو" بأمريكا عام ١٩٩٢ وغيروا أسم البنك إلى "صندوق حسن النية" باعتبار أن البنك لا يعتمد على الضمان العيني وإنما على حسن نية المقترضين منه.
- ومن الجدير بالذكر أن نسبة (١٠٠%) من أعضاء "جرامين" يشاركون في الانتخابات بدولة بنجلاديش ويتوجهون إلى صناديق الاقتراع معاً ككتلة انتخابية تساهم في تغيير السياسات بما يتفق مع الصالح العام وفقاً لرؤيتهم التي تم الاتفاق عليها فيما بينهم.

- ويعتبر هذا البنك منظمة من منظمات المجتمع المدني فهو لا يهدف للربح كما أن المشاركين فيه يجمعهم هدف واحد وهو "تحسين نوعية الحياة"، وله شروط للعضوية، كما أن له ضوابط معيارية متمثلة في المبادئ الـ (ستة عشر)، وتقوم العلاقات فيه على أساس تبادل المصالح المستنير، وهو يعمل في ميادين عديدة وتستقل أنشطته عن سيطرة الدولة، كما أن له بناء تنظيمي، ويخضع للقوانين الموضوعة من قبل المؤسسات التشريعية للدولة، وليس أدل على ذلك من قول (محمد يونس) حيث "أنه من غير الممكن الحكم على "جرامين" على أساس وضعه بالنسبة للقطاعين العام والخاص، فإنه من الصعب استخدام المصطلحات السياسية لتصنيف "جرامين" ذلك أن "جرامين" يتعارض مع كل من القطاعين العام والخاص على النحو المفهومين به بوجه عام، والأحرى أنه يدعو إلى إقامة قطاع جديد تماما– هو ما يسمى (القطاع الخاص الذي يدفعه الوعي الاجتماعي)". [٨٣]

ب)رابطة تحسين ظروف الفقراء: (٨٤) (AICP)

Association for Improveing circumrtancer of the poon

- رابطة تحسين ظروف الفقراء والمعروفة باسم (AICP) بدأت في نيويورك منذ (عام ١٨٤٣م) تحت قيادة "روبرت هارتلي Robert Hontley" أنبثق عنها عدة تنظيمات مشابهة تم إنشاؤها في مدن أخرى حول (نيويورك) وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي أعقبت العام (١٨٣٧م) وما نتج عنها من بطالة وفقر.
- اعتمدت الـ (AICP) على المتطوعين لمواجهة الفقر وجها لوجه عن طريق زيارة الفقراء في منازلهم بغية تعديل اتجاهاتهم الفكرية– حيث أن الفكرة السائدة آنذاك أن الفرد هو المسئول عن فقرة، وأن الفقير هو المسئول الوحيد عن حالته الاقتصادية، ووفقاً لهذه الرؤية، فإن المساعدات المادية كانت آخر الحلول المطروحة أهمية وأن معظم المتطوعين كانوا من الطبعة المتوسطة (البروتستانتيه) في حين أن عملاءهم كانوا من الأوروبيين

(الكاثوليك) المهاجرين إلى أمريكا حيث أدي تدخل وضغط هؤلاء إلى تجنيد قوي السلطات المحلية لتوفير المستويات الآمنة من الإسكان، ومكافحة الجوع، وتأمين الماء الآمن النظيف في المناطق العشوائية.

- ثم تجددت الأزمة أثناء الكساد العظيم (عام ١٩٣٢م)، وتم إعداد برامج لمساعدة الفقراء، ولكن هذه المرة على مستوي الحكومة الفيدرالية عن طريق تعظيم المشاركة من قبل المقيمين في تلك المناطق العشوائية، والذين هم أعضاء في جماعات الخدمة، وذلك بإمدادهم بالمصادر والموارد اللازمة لتقوية البناء المجتمعي للفقراء ليكونوا مشاركين بنشاط في اتخاذ القرار المحلي على مستوي الحكومات المحلية للتأثير في تحسين أوضاعهم المعيشية.

ج)الحركات الاجتماعية في أمريكا والبرازيل: (٨٥)

في (عام ١٩٦٠م) تناول الكهنة (الكاثوليك) في أمريكا والبرازيل الفقر المتوارث بمساعدة بعضهم البعض، ووضعوا تفسيرهم للأمر من خلال منظور ديني بحت، وكانت بداية التنظيم الأساسية من خلال الكنائس "كمؤسسات قاعدية" وأطلق على هذه التنظيمات أسم "الحركات الاجتماعية" والتي أسست لأبسط وأفقر الناس في الدولة، وقد استمدت هذه التنظيمات شرعيتها من خلال تفويض (المجلس الثاني للفاتيكان)، وانتشرت هذه التنظيمات بعد ذلك في (بنما، وجواتيمالا، والأرجنتين، وبيرو) وتدريجيا أصبح الكثير من هذه المنظمات عالمياً، حيث أنها دعمت نفسها للعمل في صناعة القرار بدون تكوين حزب سياسي وتنوعت خدماتهم وركزوا على الآتي:

- التعليم بالمشاركة، والتعلم الاجتماعي النشط.
- البحث المعملي بالمشاركة بدون وجود جامعة.
- إقامة مشروعات اقتصادية صغيرة لتكوين اقتصاد قائم على موار المجتمع.

ومن ثم بدأت الحركات الاجتماعية كتنظيمات في الظهور في باقي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا والهند وآسيا وأدي ذلك لتعاون الناس وتضامنهم معاً في الجيرات، (ومدن الأكواخ) والمناطق العشوائية حول العالم، ويأتي ذلك استجابة للقوي الحديثة ولأهمية قضية الفقر التي أدت إلى للانتشار خارج الحدود الدولية بسرعة أكبر من سرعة انتشار أي حركة اجتماعية أخري، وكمثال على ذلك ما حدث في إندونيسيا (١٩٦٠- ١٩٧٠م) عندما بدأ تشكيل عدد قليل من تلك التنظيمات، وفي أقل من عقدين وصل عدد تلك المنظمات إلى أكثر من (٣٠٠) منظمة رسمية، وتأتي شهرة منظمات الحركة الاجتماعية الجديدة (إلى السرعة في الاتصال بالجماهير واستخدامها لاستراتيجيات خاصة بها دون تدخل من أي قوي وتنسيق أعمالها وإنجاز خططها بنجاح.

ب) تجربة جمعية الإنجازات العملية في الهند بالتعاون مع منظمتي "OXFAM"، "HUDCO":

تأسست هذه الجمعية في مدينة "أحمد آباد" بالهند وقدمت نمطاً من العمل الإقليمي، حيث قامت بدور إعادة إسكان المقيمين المناطق العشوائية المنكوبة، وهي منظمة لا تهدف إلي الربح، أسسها المعماريون الشباب ومخططو والمدن والأخصائيون الاجتماعيون، ونفذت عملها على مستوي المجتمعات المحلية، وكان من أهم إنجازاتها بناء حي خصص لإعادة إسكان ضحايا كوارث الفيضانات في (عام ١٩٧٣م) التي اجتاحت مدينة (أحمد آباد) وشردت (٣٠٠٠) أسرة وجعلتهم بلا مأوي، فقامت الجمعية باختيار موضعاً يبعد مسافة (١٠كم) عن مركز المدينة واستخرجت التصاريح اللازمة لإقامة المشروع وتخصيص الأرض دون مقابل وبالإضافة إلى ذلك تقديم معونة (٧٠٠ روبية) لكل مسكن بين كما تم تنسيق الجهود مع منظمة (OXFAM) وهي منظمة خيرية بريطانية ساهمت بمبلغ (٤٠٠ روبية) لكل وحدة سكنية، وتم أيضاً التنسيق مع هيئة (HuDco) التي قدمت قروضاً مسيرة جداً يتم سدادها على عشرين عاما بمعدل فائدة محدود، وفي بضعة شهور تم الانتهاء من بناء (٢٢٤٨) مسكن، باستخدام مواد بناء محلية رخيصة جداً،

وبالاستعانة بالجهد الذاتي الكامل، ورغم أن معظم السكان كانوا من الأميين إلا أن معدل المشاركة كان كبيراً. [٨٦]

٢) النماذج المصرية:

كفل الدستور المصري حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الخاصة ونص على ذلك في دستور عام (١٩٥٦م) والدستور الحالي (١٩٧١م) بأن للمصريين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الوجه المبين في القانون، وهو من الحقوق التي كفلتها القوانين فقد نص القانون المدني على تنظيم الأحكام المتعلقة بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة، ومن المسلم به أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تعمل في ميدان النشاط الشعبي تقوم بدور أساسي في ميادين الرعاية الاجتماعية، وتعتمد عليها في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين لما يتميز به العمل في ميدان النشاط الأهلي من مرونة تجعله أكثر ملاءمة لأداء هذا النوع من الخدمات المواطنين، وتكمن أهمية منظمات المجتمع المدني في كونها منظمات وسيطة تعمل كحلقة اتصال بين السكان، ورغباتهم واحتياجاتهم ومواردهم من ناحية، وبين صانعي القرار والقائمين علي التخطيط التنموي من ناحية أخري[٨٧]

أ)مشروع تحسين بنية التعليم في المناطق الفقيرة: [٨٨]

- يمثل هذا المشروع نموذج للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مصر والتي شهدتها السنوات القليلة الماضية، كنموذج جديد على الساحة العربية دفع بالجمعيات الأهلية كمتغير رئيس في التنمية البشرية يعكس تحديا مهما يتمثل في التعليم كأحد أهم أركان التنمية البشرية.

- وتوجد مشكلات تعليمية عديدة ترسم ملامح أزمة التعليم في مصر مثل انخفاض نسبة القيد في التعليم الأساسي وارتفاع نسبة التسرب، وزيادة كثافة الفصول، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى تتعلق بالتنمية المهنية لإعداد المعلم، وقصور الإمكانات بالمدارس، وضعف صلاحية بعض المباني التعليمية، والبيئة

العشوائية غير الملائمة التي توجد بها نسبة كبيرة من المدارس، وفقر المجتمع المحلي.

- ومن ثم فإن نموذج الشراكة الجديد بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مصر يسعى بكل قوة نحو تحسين العملية التعليمية في المجتمعات الفقيرة، وتطوير مشاركة الأهالي لتحسين بيئة التعليم.

- وتنطلق تلك المبادرة من منطلق القناعة بأهمية تحسين نوعية الحياة خاصة للفقراء، والمهمشين ومن ثم تبني الجمعيات الأهلية مهمة إحداث التغيير المرغوب في البيئة التعليمية الفقيرة في المناطق العشوائية والفقيرة، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

- وتم تسهيل ذلك التعاون، باتخاذ قرار غير مسبوق من جانب وزارة التربية والتعليم في مصر سنة (١٩٩٨) بإنشاء إدارة داخل الوزارة خاصة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم للقيام بمهام أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم، والتنسيق بين تلك الجمعيات الأهلية وبين صانعي السياسة التعليمية، ومواجهة كافة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها المتعلقة تحسين البيئة التعليمية، إلى جانب اقتراح المشروعات التي قد تزيد من فاعلية تلك المنظمات، وكذلك التعاون مع المجلس الأعلى للآباء، والمعلمين لتفعيل مشاركتهم في العملية التعليمية.

- وخلال السنوات المحدودة الماضية، انعكست هذه الشراكة على المجتمع بوضوح حيث قامت الجمعيات الأهلية في الأحياء الفقيرة والعشوائية بالتعاون مع الطلاب، وأولياء الأمور والمعلمين باستكمال البنية الأساسية لمئات من المدارس ورفع شعار"مدرسة جميلة نظيفة ومتطورة"، وتوفير أجهزة "الحاسب الآلي" والتدريب على استخدامها، وإنشاء رياض للأطفال، ودور الحضانة، وبرامج تعليم الكبار.

ب)مشروع توسيع قاعدة الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرار:-

- هي أحد تجارب التحول الديمقراطي في البلدان العربية، والذي نفذته الهيئة القبطية الإنجيلية في مصر، وهي محاولة جادة وغير مسبوقة في مصر لاختبار حدود وإمكانيات أن تصبح منظمات المجتمع المدني شريكا فاعلاً في عملية صنع السياسة العامة على مستوي المحليات.

- استندت التجربة إلى نص المادة (١٠٥) بالقانون (٤٧ لسنة ١٩٧٩م) الخاص بالإدارة المحلية في مصر، والتي تنص على "أنه يجوز لأعضاء المجالس الشعبية المحلية حق طرح موضوعات عامة للمناقشة تخص محافظتهم أو وحدتهم المحلية"، بالإضافة إلى المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية من قانون المجالس المحلية والتي تنص على "تحديد وإقرار خطة للمشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية في المشروعات المحلية".

- وقد تم تحديد الإطار المكاني بمحافظات ثلاث هي (القاهرة "حي البساتين- حي دار السلام"، المنيا "مركز سما لوط"، بني سويف "مناطق مدينة الفشن").

- وتم تحديد الإطار الزمني (بعام كامل)، مر خلالها المشروع بثلاث مراحل مرحلة تتعلق بمستوي الجيرة، والثانية تتعلق بالمستوي المحلي، والأخيرة تتعلق بالمستوي الإقليمي المتعلق بالمحافظات الثلاث.

- <u>المرحلة الأولي</u>:- مرحلة الانتقاء والتعبئة، حيث تم اختيار خمس جمعيات أهلية من كل محافظة وفقا لمعايير خاصة بالخبرة والثقة والقدرة على التوصل وامتلاك الرؤية.
  - التوصل إلى مجموعة أهداف وآليات لتفعيل المشروع.
  - وضع آلية لتبادل المعلومات.
  - إجراء الاتصالات المباشرة لكسب تأييد القيادات الشعبية، والتنفيذية بكل محافظة.
  - عقد لقاءات مع القيادات الشعبية والتنفيذية لشرح فكرة المشروع وأهمية المشاركة الشعبية في صنع القرار.

- القيام بقياس للوعي بالمشاركة من خلال إجراء استقصاء على المشاركين بالتركيز على فئتي الشباب والسيدات باعتبارهما عناصر مهمشة.

- <u>المرحلة الثانية</u>: ارتبطت هذهْ المرحلة بتأسيس الشبكة العامة، والتحرك المتوازي حيث بدأت عملية التشبيك بين الجمعيات الأهلية المختارة في كل محافظة، كما شرعت في بناء وتفعيل الشبكة المحلية في كل محافظة، ومن ثم تلاها بناء الشبكة العامة التي تشمل المحافظات الثلاث.
- <u>المرحلة الثالثة</u>: جسدت عملية التفاعل بين القاعدة الشعبية والقيادات المحلية وهو ما عبرت عنه سلسلة الاجتماعات بين الشبكات المحلية والإدارات التنفيذية في المحافظات الثلاث، وقد استندت هذه الاجتماعات على مجموعة من القواعد العامة متمثلة في التالي:
  - التنسيق بين المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية ومنظمات المجتمع المدني.
  - استناد قواعد التفاعل على التفاوض والحوار كأسلوب عمل.
  - التأكيد على مفاهيم الاستقلالية والحرية سواء في إبداء وجهات النظر، أو في تقديم الاقتراحات والحلول التي تعترض عملية التعاون والتنسيق.

وقد جاءت تلك الخطوات لتشكل قواعد عامة تحكم ما تلاها من خطوات تنفيذية تتعلق بتنفيذ المشروع.

* <u>النتـــائـــج</u>:

تجلي تأثير التجربة في جملة القرارات التي اتخذتها الجهات التنفيذية التي توضح دور الجمعيات الأهلية في إعادة صياغة السياسات العامة ولو على مستوى القرى عبر إعادة ترتيب أولويات الجهات التشريعية الشعبية والتنفيذية في تلك المناطق، فعلى سبيل المثال في محافظة (المنيا) تم توجيه المجلس المحلي إلى التحرك نحو إنشاء مركز للشباب بعد أن كانت المخصصات السنوية متجهة نحو إنارة ورصف الشوارع، فبعد قيام الشبكة الفرعية في قرية (بني غني) بالمحافظة

باستقصاء آراء الشباب والسيدات عبر استمارة استبيان وجد أن احتياجات القرية تتركز حول إنشاء مركز الشباب وليس رصف وإنارة الشوارع.

- وفي محافظة (بني سويف) قامت الشبكة المحلية بعقد العديد من اللقاءات مع المسئولين من أجل اتخاذ خطوات جادة نحو بناء شبكة مياه عملاقة تساعد على التغلب على مشكلة عدم توافر مياه نقية صالحة للشرب، وذلك بتكلفة (٢ مليون جنية) وهو يعد نموذجاً آخر يطرح إمكانية مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسة العامة، إذ كانت المشكلة في السابق يتم التعامل معها بالحلول والبدائل الوقتية التي ساهمت في تفاقم المشكلة وليس التخفيف من حدتها.

جـ) دور المجتمع المدني في الخدمات الصحية: [٨٩]

أسهمت الجمعيات الأهلية بشكل فعال في تقديم الخدمة الصحية بأشكالها المختلفة لقطاعات كبيرة من المواطنين فقد تم إنشاء العديد من المستشفيات العريقة الكبيرة ذات السمعة الطبية بواسطة جمعيات أهلية، ومنها على سبيل المثال مستشفي الجمعية الخيرية الإسلامية (العجوزة سابقاً)، ومستشفي المواساة بالإسكندرية ومستشفي الهلال الأحمر والمستشفي القبطي بالقاهرة، ومستشفي جامع مصطفي محمود بالجيزة، وغيرها من المستشفيات بالقاهرة والمحافظات، كما تم إقامة العديد من المستوصفات الخيرية في المدن والقرى بعضها قائم بذاته، وبعضها ملحق بمساجد وكنائس، أو كجزء من مشروعات أخرى للتنمية الاجتماعية، وقد أسهمت تلك المنشآت في تقديم مناضد للخدمة الصحية بأسعار رخيصة للمواطنين في المناطق التي تعاني من نقص الخدمة الصحية إلى جوار أنها وفرت فرصاً للعمل للفئات العاملة في مجالات الخدمة الطبية بمختلف نوعياتها.

***وقد أستهدف العمل الأهلي في المجال الصحي:**

- توفير الخدمة الطبية لمجتمع محلي يعاني من نقصها.
- تقديم الخدمة بتكلفة أرخص من القطاع الخاص.
- توفير فرص عمل جديدة.

- توفير مصدر دخل للجمعية تنفق منه على مجالات أخرى.

وقد قدم القطاع الأهلي خدماته الصحية في أماكن لم تصل إليها الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة، كما أنشأ منافذ جديدة لبعض التخصصات في الأماكن التي تشهد ضغطاً على المنافذ القائمة، وقدمت الخدمات الصحية بتكلفة أقل، ونجحت في تشغيل العديد من المواطنين مما يخفف حدة مشكلة البطالة.

د) الأسر المنتجة ومواجهة الفقر والبطالة:-

- مشروع الأسر المنتجة الذي تبنته جمعية التدريب المهني والأسر المنتجة وهى أحد منظمات المجتمع المدني والمشهرة تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي والتي تمدها بالإعانات السنوية اللازمة لنشاطها، وتتمتع كذلك بالمنح الأجنبية، وتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية، يديرها مجلس إدارة من المتطوعين، ويعمل بها عدد كبير من الموظفين والفنيين المتخصصين (منتدبين من وزارة التضامن)، وغير المنتدبين.
- "والأسر المنتجة" مشروع لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية باستخدام وسائل وأساليب اقتصادية، وذلك بتنمية الموارد والخامات البيئية مع تنمية الطاقات البشرية لأفراد الأسرة للعمل في مجال الصناعات البيئية والريفية والمنزلية والصناعات الصغيرة وذلك بتحويل الأسرة إلى وحدة إنتاجية لبناء مجتمع المنتجين بالعمل على زيادة قدرة وكفاءة الأسرة ماديا لمقابلة التغيرات الاقتصادية. [٩٠]

*أهم أهداف المشروع:- [٩١]

- التوسع في التدريب التحويلي لمختلف فئات المجتمع لزيادة القدرة والطاقة الإنتاجية لديهم.
- تحويل الفئات المستحقة للمساعدات، والقادرة على الإنتاج إلى فئات تنموية تعتمد على نفسها.

*الفئات المستهدفة:- (٩٢)

- الأسر ذات الدخل المنخفض، وكذلك الأسر المستحقة للمساعدات والمعاشات الاجتماعية والحكومية.
- الأسر التي لديها وقت الفراغ الكافي للإنتاج.
- العاملون بوحدات الحكومة والقطاع العام.
- مكلفو الخدمة العامة والشباب.
- خريجو الجامعات والمعاهد العليا، وفوق المتوسطة والمتوسطة وطلابها.
- الرائدات الريفيات والحضريات.
- كبار السن من الجنسين ذوو الرغبة والقدرة على الإنتاج.
- أسر الفئات التي ترعاها الجمعيات أو المؤسسات الخاصة.

ويتمشي هذا المشروع مع الاتجاهات الحديثة للحد من الفقر والبطالة، من خلال التنمية البشرية، اعتمادا على مشاركة الفقراء أنفسهم، وكذلك المتعطلين وقيامهم بدور في تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال إعادة التدريب والتأهيل كممارسة مهنية يمكن أن تدر عليهم دخولاً أكبر، ويوفر مشروع الأسر المنتجة إمكانية حقيقية للمشاركة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة الفقر والبطالة، وذلك من خلال التعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي، والجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة في تنفيذ هذا المشروع سواء في مجالات الإقراض أو التدريب أو تسويق المنتجات، وهكذا يتضح من طبيعة المشروع أنه في جوهره ترجمة لفكرة التنمية البشرية التي توسع الخيارات أمام الناس تزويدهم بمعارف أكثر، وتمكنهم من ممارسة مهن ووظائف أفضل تحقق لهم دخولاً أكثر مما يساعدهم في النهاية على تحقيق مستوي معيشي أفضل ومن خلال ذلك تتم تنمية المجتمع وزيادة طاقاته الإنتاجية، وقد حقق المشروع بالفعل نتائج هامة يمكن التعرف عليها من خلال استعراض أهم إنجازاته(٩٣)

*إنجازات مشروع الأسر المنتجة:- (٩٤)

أشار تقرير الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني الذي تصدره اللجنة الاقتصادية الاجتماعية بالأمم المتحدة إلى:

-استفاد من مشروع الأسر المنتجة (١,٥٥٨,٨٠٤) أسرة (أي أكثر من مليون ونصف مليون أسرة).

-تراوحت القروض المقدمة للأسر ما بين (١٠٠ جنيه) إذا كان التمويل من الجمعية و (٥٠٠٠ جنيه) إذا كان التمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

-تعددت المجالات التي شملتها هذه المشروعات ابتداء من مشروعات التفصيل والحياكة، والأشغال النسوية والتريكو، والمشغولات الفنية إلى تربية الدواجن وتسمين المواشي ومنتجات الألبان، إلى السجاد والكليم والنجارة والتطعيم بالصدف، والأرابسك، والمعادن.

-تعاونت وزارة التضامن الاجتماعي مع الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة في إنشاء مراكز إعداد وتدريب بلغ عددها (٣٤٧٤) مركز تنشر في جميع المحافظات، وتقوم هذه المراكز بأنشطة إنتاجية إلى جانب الخدمات التدريبية، وقد زادت قيمة منتاجاتها لعام (١٩٩٦م) عن (١٨,٥) مليون جنيه.

-تقوم وزارة التضامن الاجتماعي والجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة بالتعاون في تسويق منتجات الأسر المنتجة من خلال ١٣٧ معرض موزعة على جميع المحافظات، وتبلغ قيمة المنتجات المعروضة فيها حتى (٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠) مبلغ (٤,٥٨٦,٨٣٧جنيه) (أي أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون جنيه) بينما زادت المبيعات عن ثلاثة ملايين جنيه.

*وبعد استعراض النماذج الأجنبية والعربية لدور المجتمع المدني في مواجهة الفقر فإنه يمكن تحليل هذه النماذج والتجارب والخروج بالنقاط التالية:

أ) بالنسبة للنماذج الأجنبية:

- في تجربة الـ (AICP) رابطة تحسين ظروف الفقراء في نيويورك نجد أن نسبة رجال الأعمال الكبار المشاركين المتطوعين كانت ضعيفة، وكانت النسبة الكبيرة للجماعات من ذوى الأصول الدينية والتي ساهمت في بناء المنازل لمن لا منازل لهم من الفقراء، وساعدت في توطين المهاجرين الأسيويين، أما رجال الأعمال فكان إقبالهم على المشاركة في مكافحة الظواهر والمشكلات التي لاقت دعماً إعلامياً كبيراً مثل مكافحة المخدرات، الأطفال المشردين، العنف الطائفي. (٩٥)
- وباستعراض التجارب الأجنبية نلاحظ أن العامل الديني مؤثر في المشاركة لمواجهة الفقر ولا حرج مطلقاً في التأكيد عليه وتوثيقه أكاديمياً، في حين أن دول العالم الثالث تلاقي حرجاً شديداً عند تأصيل تلك المجهودات وتوثيقها أكاديمياً وعمليا بداعي أن ذلك مدعاة للتخلف.
- باستعراض النماذج الأجنبية نجد أن الأنماط السائدة من برامج مساعدة الفقراء لا تخرج عن:(٩٦)
- برامج تعتمد على الدعم المالي المباشر.
- برامج تقوم على إمداد الفقراء بالمواد الأساسية مثل الغذاء والعناية الطبية والإسكان الآمن وخاصة في المناطق العشوائية.
- برامج تقوم على توفير الرعاية للفئات المعوزة والأكثر تعرضاً للفقر مثل الأطفال والنساء.
- برامج لها أولوية وتقوم على إعادة بناء المؤسسات الموجودة والمساعدة على تدعيم المشاركة من قبل الأفراد المتطوعين لتبني مثل تلك المؤسسات.
- أحد المشكلات الكبيرة لإستراتيجيات مكافحة الفقر هي في البناء الإداري المضطلع بتقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات، وعليه فإنه ينبغي الانتباه إلى الآلية أو الكيفية التي تتم بها البرامج. (٩٧)

- في تجربة بنوك الفقراء (جرامين) تتبلور تلك الفلسفة على عدم الاعتماد كلية على النموذج الكلاسيكي للتنمية والمفترض فيه أن التنمية تبدأ من القمة إلى القاعدة بمشروعات اقتصادية واجتماعية تتيح فرص عمل للمواطنين، لأن هذا المفهوم يعجز في أحوال كثيرة عن توفير فرص عمل كافية لمعظم الأيدي العاملة، وفي هذه التجربة يتم إتباع أسلوب تنموي آخر يبدأ من القاعدة بإيجاد فرص عمل حر للفقراء عن طريق الائتمانات الصغيرة لتنشيط الاقتصاديات الصغيرة، مما يساعد على تحقيق تحول اجتماعي اقتصادي ملموس(٩٨)
- من الثابت أن هناك علاقة قوية بين المجتمع المدني العالمي ومنظمات المجتمع المدني المحلية باعتبار أن هذه المنظمات تقوم بعملية التبادل المعرفي والثقافي بين السياسات الدولية والمحلية وأن قوة المنظمات المحلية تزيد من قوة المجتمع المدني العالمي(٩٩)
- وقد تمكنت منظمات المجتمع المدني المحلية من خلال التقدم الهائل لتكنولوجيا الاتصالات في الحقبة الأخيرة من فتح قنوات اتصال قوية مع المجتمع المدني العالمي ومع هيئات الأمم المتحدة، وقامت باتخاذ بعض المواقف وإجراء عدد من المشاريع بالتنسيق بين هذه المنظمات بعضها البعض(١٠٠)
- بزوغ ما يسمي بالمجتمع المدني العالمي يشير إلى ترتيبات موازية للتفاعل السياسي لا تحكمها مبادئ المركزية أو سيطرة الدولة وإنما تنبئ هذه الترتيبات عن درجة من الوعي الذاتي من جانب ناشطين محليين تخطوا الحدود المحلية إلى العالمية(١٠١)
- توالت المؤتمرات العالمية الدولية لتعكس بذلك مزيداً من التماسك بين قوى المجتمع المدني العالمي، وأتاحت له قدراً عاليا من التأثير، وقد ظهرت بصورة أكثر وضوحاً على سبيل المثال في أحداث (سياتل) عام (١٩٩٩م)

الذي عبرت فيها قوى المجتمع المدني العالمي عن رفضها لسياسات العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية[١٠٢]

- يوجد العديد من منظمات المجتمع المدني العالمي التي تهتم بدعم التشبيك وبناء القدرات Capacity building and networking of Ngo's لمؤسسات المجتمع المدني سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتعمل على زيادة قدرات المنظمات الصغيرة، وذلك من خلال إصدار نشرات وإقامة البرامج التدريبية، وتدفق المعلومات والبيانات في مختلف المجالات سواء كانت في الصحة، أو البيئة، أو حقوق الإنسان، وذلك من خلال تطوير نشاط هذه المنظمات[١٠٣]

ب) بالنسبة للنماذج العربية:

- المشروعات التي نفذتها الجمعيات الأهلية لتحسين نوعية التعليم بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، تعد نموذجاً رائداً لبناء شراكة فاعلة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، فعندما يحدث تنسيق على درجة عالية بين الطرفين، يكون المردود واضحاً على البيئة الفقيرة المحلية التي تتواجد فيها[١٠٤]
- <u>يمكن تحديد توجهات منظمات المجتمع المدني في مصر من خلال التمييز بين ثلاثة اتجاهات:</u>[١٠٥]

<u>الاتجاه الأول</u>: يتوجه نحو بعض أشكال الرعاية الاجتماعية، وأهمها الشكل التقليدي التاريخي، وهو المساعدات الاجتماعية بالإضافة إلى تقديم خدمات أساسية تتركز في مجال الصحة، التعليم، والثقافة.

<u>الاتجاه الثاني</u>: تنموي حيث يتبنى بشكل أو بآخر فلسفة التمكين وتعزيز إسهام المجتمع المحلي في عملية التنمية الشاملة، إلى جانب أن بعضها يقدم أيضاً خدمات أساسية .

<u>الاتجاه الثالث</u>: دفاعي حيث يتبنى قضايا اجتماعية وسياسية مثل حقوق الإنسان، والبيئة، وحماية المستهلك.

- اتجهت بعض منظمات المجتمع المدني إلى تطوير العشوائيات من خلال جهود متكاملة استهدفت تطوير البنية الأساسية، وبناء مساكن جديدة، وتوصيل الصرف الصحي، وإدارة مشروعات القروض الصغيرة، من خلال تدخلات منظمة ومخططة على مدى زمني يعود إلى التسعينات من القرن العشرين، وقد استطاعت تحسين نوعية الحياة لقطاعات وفئات مهمشة تماماً، فعلى سبيل المثال فإن تطوير عشوائيات (زينهم وحكر السكاكيني بالقاهرة، ومنشأة ناصر) قد أعتمد بالأساس على تنظيم جهود طوعية[١٠٦].
- أبدت وزارة التضامن الاجتماعي ضمن خطتها لإعادة التأهيل والتدريب للفئات المهمشة لإيجاد فرص عمل، تعاوناً غير مسبوق مع منظمات المجتمع المدني وخاصة (الجمعيات الأهلية) في تخطيط وتنفيذ مشروعات بالإسناد، أو من خلال عمل تلك المنظمات كوسيط فيما يتعلق بالقروض الصغيرة[١٠٧].

٣) <u>ولكي نصل إلى نماذج ناجحة ودور أكثر فاعلية للمجتمع المدني في مصر فإنه يمكن استخلاص عدة نقاط من التجارب السابقة (كتصور تقوم عليه النماذج الناجحة)</u>:

- أنه يمكن أن يزداد تأثير وحيز المشاركة في السياسات العامة من جانب مؤسسات المجتمع المدني، باستمرار تصاعد الاتجاه الداعي لتغليب الدور التنموي على الدور الخدمي والخيري.
- الاستمرار في بناء القدرات المؤسسية وتعظيم فرص التعاون والتفاعل والتشبيك فيما بين التنظيمات المدنية حتى يمكن التأثير في مسار السياسات العامة.

- تكامل المجتمع المدني مع الحكومة وخاصة (الجمعيات الأهلية) حيث يختلف دور كل منهما في التنمية، فالمنظمات المدنية تعمل على المستوى الأصغر في المجتمع، تعمل في المجتمع المحلي كالقرية والحي، وتعمل في القطاع النوعي للحرفيين أو النساء، ومن خلال عملها في نطاق محدود نجحت في الجمع بين الكفاءة والفاعلية والمعرفة الدقيقة بتفاصيل الوضع المحلي، وهي تتبني مفهوماً جزئياً للتنمية يستجيب للمصالح ذات الطابع المحلي والنوعي، وعلي النقيض منها فإن الحكومة تعمل على نطاقات أوسع، وتستهدف المجتمع ككل- بالمعنيين الجغرافي والاجتماعي- إلا أنها بسبب إتساع نطاق عملها تفتقر إلى الكفاءة في مجالات معينة أو في العمل مع جماعة اجتماعية بعينها وتحتاج بالفعل إلى الخبرة الميدانية وفعالية النشاط المتوافرة لهذه المنظمات [١٠٩]
- مساندة الحكومة ودعمها لمنظمات المجتمع المدني، لكي تمارس نشاطها بحرية وإمدادها بالمعلومات، حيث أن تلك المنظمات تحتاج إلى معرفة أكثر وأوسع بالمجتمع وهو الأمر الذي يتوافر لدى الهيئات الحكومية، وهكذا ينشأ الأساس الموضوعي للتكامل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في التنمية، ومواجهة الفقر، وخاصة في المناطق العشوائية[١١٠]

حواشي الفصل الثاني

١-محمد زكي سليمان: قضية الفقر، محاضرات غير منشورة ملقاة على طلاب الدراسات العليا بمرحلة الدكتوراه(جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العام الجامعي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧).

٢-الأمم المتحدة: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخمسين (نيويورك، الجزء الأول، ١٩- ٢٣سبتمبر ١٩٩٥) ص٢٤٨.

٣-رفيقة سليم حمود: المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٧٩)ص٨٧.

٤-طلعت مصطفي السروجي: استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكنيهم من اتخاذ القرار علي المستوى المحلي، بحث غير منشور (القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية الدائمة للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨)ص١.

5-Brenda Dubois & Karla Krogsrud Mibey, "social work An empowering profession" (Borton, Allyn and Bacon, 1992) p110.

٦-محمد زكي سليمان، مرجع سبق ذكره.

٧-طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة (القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولي، ٢٠٠٤) ص٣٢٧.

٨-المرجع السابق، ص ٣٢٧.

٩-عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣) ص١٨١.

10-J.B.Culling worth, "Housing needs and planning policy" (London, Routledge, 1966) p.3.

11-T.H.Mashall, "social policy in the twentieth century" (London, Hutchinson University Library, 1975) p.183.

12- Sar A. Levitan, "Programs in Aid of the Poor" (Baltimore, The Johns Hopkins University Press, Third edtition, 1976). P. 11.

13- Charles Zastrow, "Social problems – Issue and solution" (Chicago, Nelson Hall Pub. 1992) P. 309.

14- paul spicker, "poverty and social security concepts and principles" (London, Routledge, 1993) P.P. 74: 75

15- Adam Kuper & Jessica Kuper, "Civil society" in the social science Encyclopedia" (London, Routledge, second edition, 1996) P.655.

16- Ibid, p.p. 656:657.

17- Pete Alcock, "understanding poverty" (London, Macmillan Press., second edition, 1997) P.3

١٨-على غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلي العولمة (الجزائر، جامعة بسكرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) ص١٨٧

19- John J. Macionis, "social problems" (New Jersey, pearson prentice Hall, second edition, 2005)p.p.33: 35

20- Robert walker, "social security and wefare concepts and comparisons" (New york, McGraw Hill house, First edition, 2005) p. 131.

٢١-مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز (القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩١) ص ٤٧٧.

٢٢-أحمد زكي بدوي: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣) ص١٠٣.

٢٣-عزت حجازي: الفقر في مصر- بحث الخريطة الاجتماعية لمصر (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦) ص١٨.

٢٤-معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية لمصر (القاهرة، ١٩٩٧)

٢٥-يحيي حسن درويش: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية (القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الأولي، ١٩٩٨) ص١٢٧.

٢٦-كمال التابعي: الفقر في ظل تحولات العولمة رؤية مستقبلية، الندوة السنوية السادسة، قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، الفقر في مصر الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة (القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩) ص ١٧١.

٢٧-كريمة كريم: تحدي إقتلاع الفقر المتطلبات والسياسات، بحث منشور، مؤتمر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين (القاهرة، المجلد الأول، ٢٣- ٢٤ ابريل ٢٠٠٠) ص٨٥

٢٨-طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

٢٩-عزت حجازي، مرجع سبق ذكره، ص٩.

٣٠-يحيي حسن درويش، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

٣١-عزت حجازي، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

٣٢-كريمة كريم، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

٣٣-كما التابعي، مرجع سبق ذكره، ص ص١٧٢: ١٧٦.

٣٤-إقبال الأمير السمالوطي: قراءات في التخطيط الاجتماعي (القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ٢٠٠٢) ص ٢٧٣.

٣٥-طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

٣٦-محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠) ص٢٤٨

٣٧-يحيى حسن درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص١٤٩: ١٥٠.

٣٨-تومادر مصطفي أحمد صادق، هدي محمود حسن حجازي: تنمية المناطق العشوائية في مصر من منظور اتجاهات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد السادس عشر، الجزء الثاني، أبريل ٢٠٠٤) ص٨٤٦.

٣٩-المرجع السابق، ص٨٤٦.

٤٠-المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام (القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، الدورة التاسعة عشر، ١٩٩٨) ص ص١٩١: ١٩٢.

٤١-برنار جرانوتييه: العشوائيات السكينة (المشكلات والحلول)، ترجمة محمد علي بهجت الفاضلي (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠) ص١٩.

٤٢-محمد عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٩.

٤٣-تومادر مصطفي ، هدي حجازي: مرجع سبق ذكره، ص٨٤٥.

٤٤-المرجع السابق، ص٨٤٦.

٤٥-برنار جرانوتييه، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

٤٦-محمد عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٩.

٤٧-محمود الكردي: التحضر دراسة اجتماعية (القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٦) ص١٦١.

48-Unni wikan, "Life among the poor in cairo" Translated by Ann Henning (Cambridge, the university press,1980) p.21

٤٩-كريمة كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص٩١: ٩٥.

٥٠-هبه الليثي: أبعاد ظاهرة الفقر في مصر واستراتيجيات مكافحته، الندوة السنوية السادسة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، بجامعة القاهرة، الفقر في مصر الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة (مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩) ص٥٤١.

٥١-المرجع السابق، ص٥٤٠.

52-Lucy Williams, and others, "Law and poverty the legal syrtem and poverty reduction (New York, Zed Books , fifth edition, 2003) p.217.

53-Thomar W. Pogge, "world poverty and human rights cosmopolitan responsibilites reforms", (Cambridge, polity press, 2003)p.197.

٥٤-هبه الليثي، مرجع سبق ذكره، ص٥٤٢.

٥٥-المرجع السابق، ص٥٤٢.

56-ZyGmunt Bauman, "Work consumerism and the new poor" (Buckingham, open university press, first edition,1998) p.86.

٥٧-طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص٣٢٧.

٥٨-المرجع السابق، ص٣٢٧.

٥٩-المرجع السابق، ص ص٣٢٧: ٣٣٢.

٦٠-علي غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.

61- Philip R.Popple & Leslie leighninger, "Social work, social welfare, and American society (Boston, Allynand Bacon, Fifth edition, 2002) p.p.308:311.

62- Neil Gilbert & Harry specht, "planning For social welfare "Issues ,Models and Tasks" (New Jersey, Prentice- Hall Inc., 1977) p.p. 78: 113.

63- Alfred J.kahn, "social policy and social services" (New Youk, Rondom House, second edition) p.163.

64- K.P. Benne & L. P. Bradford, "participation and Democracy in Dorothy and curtic miodles our community" (New York, N. Y. University Press, 1985) P.69.

65. pete Alcock, op. Cit., p.248

٦٦-عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠) ص٢١٨.

٦٧-أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٥.

٦٨-محمد أحمد عبد الهادي وآخرون: أساسيات طريقة تنظيم المجتمع (كفر الشيخ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، ١٩٩٨) ص ص٢٩٦: ٣٠٠.

٦٩-محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث) ص٧٤.

٧٠-رشاد أحمد عبد اللطيف: المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي (نموذج تدريبي)، بحث منشور ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، دار النشر بجامعة حلوان، العدد الأول، ١٩٩٦) ص٥٣.

71- Jon Van Til, "Buiding social capital and Growing civil society (Bloomington, Indiana university press 2000) p.10

٧٢-أماني قنديل: المجتمع المدني العالمي (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢) ص١٤.

٧٣-أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠) ص٢٦٢.

74- D. Ghai & C. Hewitt, "Globalization and social integration patterns and processes" research for Social development (United Nations, UNRISD, 1994)p.16

75-Ibid, P.15.

٧٦-عبد الرحيم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣) ص ص ٣٣١: ٣٣٢

77- Eric Damian Kelly & Barbara Becker, 'community planning an Introduction to the comprehensive plan" (washington- D.C. Island press, 2000) P.P.113: 117

78- Diana conyers, "An Introduction to social planning in the third world" (New Yonk, prentice- hall, 1985) P.P103:115

٧٩-طلعت مصطفي السروجي وآخرون: التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية (حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلون، ٢٠٠٣) ص٢٤.

٨٠-عزة عبد العزيز سليمان، محاسن مصطفي حسانين: الجمعيات الأهلية في مصر ودورها في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، بحث منشور، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرون (القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، المجلد الثاني، ٢٣- ٢٤ إبريل ٢٠٠٠) ص ٤٧٨.

٨١-برنار جرانوتييه، مرجع سبق ذكره، ص٤١٤.

لمزيد من التفاصيل يرجع إلي:

٨٢-محمد يونس: عالم بلا فقر: دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية، ترجمة محمد محمود شهاب (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧).

٨٣-المرجع السابق، ص٢١٠.

84-Norma Kolko phillips & shulamith lala Ashenberg straussner, "U urban social work an introduction to policy and practice in the cities" (Boston, Allyn and Bacon, 2002) p.p. 80: 81.

85- William G. brueggemainn, "the practice of macro social work" (New York, Bnooks col, second edition, 2001) P.P.426: 431

٨٦-برنار جرانوتييه، مرجع سبق ذكره، ص ص٤١٤: ٤١٦.

٨٧-محمد هيكل: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧) ص١٧١.

٨٨-أماني قنديل: مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣) ص ص٢٧٢: ٢٧٣

٨٩-عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥) ص ص٤٩: ٥٠.

٩٠-المرجع السابق، ص٥١

٩١-محمد هيكل، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

٩٢-عبد الغفار شكر، مرجع سبق ذكره، ص٥٣.

٩٣-المرجع السابق، ص ص ٥٢: ٥٥.

٩٤-المرجع السابق، ص ص٥٥: ٥٦.

95- Dorothy, N. Gamblee & Marie overby weil, "citizen parntic pation", Richard L. Edwards editor in chief (Encyclopedia of social work, washington D.C., Natiaral assosciation of social workesr, 19th edition, 1995)p.4.86.

96- Sar A. Levitan, op. cit., p.13.

97- Robert Adams, "social policy for social work" Bristol, palGrave, frist edition, 2002)p.173.

٩٨-عبد الحليم رضا عبد العال: التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية) ص٢٦٩.

99- Clark- Ann- Marie, "the sovereign limits of Global civil society" (A comiparism of NGO participation in UN world conferences on the environment, Human rights and waman, world politics, Vol. 51,1998)p.1

100- Andrew E. Rice & cyril Ritche, "Realatioships between international non- Governmental organizations and the United Nation (New Youk, UIA, 1995)P.P2:3

101-Ibid, p.4

102- Mario pianta, "Global civil society" (New York, Oxford University press, Year book, 2002)p.187

103- Cyril Ritchie, "Building Global Governance partner ships" In a world civil society conference (New York, United Nations University, 1999)p.4.

١٠٤-أماني قنديل: مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٩.

١٠٥-المرجع السابق، ص٢٦٥.

١٠٦-المرجع السابق، ص٢٧٥.

١٠٧-المرجع السابق، ص٢٦٨.

١٠٨-أيمن السيد عبد الوهاب: المشاركة الشعبية واقع تفرضه متطلبات النهوض الوطني، مجلة المظلة (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نشرة فصلية، العدد ٣٦/ ٣٧، يوليو٢٠٠٥) ص ص ٢٤: ٢٥.

١٠٩-عبد الغفار شكر، مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

١١٠-المرجع السابق، ص٦٥.

الباب الثاني

"الاستراتيجية المنهجية للدراسة"

الفصل الثالث: التصميم المنهجي للدراسة

الفصل الثالث

التصميم المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها (مشتملة على الدراسات السابقة، وتساؤلات الدراسة).

ثانياً: أهداف الدراسة.

ثالثاً: المدخل المنهجي.

رابعاً: أساليب وأدوات جمع البيانات.

خامساً: صعوبات العمل الميداني وكيفية التغلب عليها.

سادساً: منهج التحليل الأحصائي.

سابعاً: مجتمع البحث.

حواشي الفصل الثالث.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

لفتت أوضاع الفقراء الصارخة أنظار الخبراء، ودوائر صنع القرار المحلية والعالمية، حيث يعيش (٢,٨مليار) نسمة على أقل من دولارين يومياً في مستهل القرن الحادي والعشرين من بين سكان العالم الذين يزيدون عن (٦ مليار) نسمة[١]

ومازال عدد الفقراء يتزايد بوتائر عالية، حيث يبلغ عدد السكان الذين يتدرجون تحت فئة (الفقراء فقراً مطلقاً) على مستوى العالم (١,٣ مليار) نسمة، وهم الذين يصارعون من أجل البقاء على قيد الحياة بأقل من (٣٧٠ دولار) سنوياً[٢]

وبالنظر إلى واقع الدول العربية نجد أن (٢٧%) من سكانها يعانون من الفقر، وهناك تفاوت بين تلك الدول من حيث الدخل، وتتفاوت أيضاً في مستويات الفقر حيث نجد أن بعض من تلك الدول (١٠%) سكانها يعانون من الفقر مثل الأردن والبحرين، في حين تصل النسبة في كل من مصر واليمن إلي أكثر من (٣٠ %) من إجمالي تعداد سكانها[٣]

وتمثل مشكلة الفقر في مصر تحدياً كبيراً حيث بلغ المستوي الإجمالي للفقر في مصر ما تقرب نسبته من ٣٨,٣٥% من تعداد السكان[٤]

في حين يشير الجهاز المركزي التعبئة العامة والإحصاء في دراسة أجراها على مستوي الجمهورية بأن مستوي إنفاق الفرد في العام يبلغ (٨١٤ جنيها مصرياً)، وأن نسبة الفقراء في مصر قد بلغت (٥٢,٠٦%) من أجمالي تعداد السكان، وأن الرقم الإشاري لفجوة الفقر هو (٣,٧٨%) ما يعني أن مقدار العجز عند الفقراء يبلغ (٢٠٦ جنيها مصرياً) [٥]

مما يؤدي إلى تزايد الاتجاه لدي هؤلاء الخبراء بمن فيهم خبراء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى أن التنمية الاقتصادية والاتجاه إلي الخصخصة ورفع معدلات النمو الاقتصادي لا تكفي وحدها لتأمين نمواً اقتصادياً بعيد المدى وعلاجاً لمشكلة الفقر التي تتضاعف وخاصة في المراحل الأولي لعملية التكيف الهيكلي في البلدان التي تتجه نحو تغيير إيديولوجيتها والعمل بسياسة الانفتاح

والاتجاه نحو نظام السوق الحر، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك والتي من بينها الخصخصة[٦]

ولذلك كان لزاماً إيجاد وسائل أخرى بجانب الاعتماد على الدولة (دون التخلي عن دورها كلية) لمواجهة الفقر وآثاره.

وقد أدركت الدولة أيضاً أهمية إقامة شراكات لمواجهة الفقر من خلال عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن.

والقصد من ذلك التأكيد على ضرورة الانتقال من مركزية الدولة إلى الدولة اللامركزية التي تقوم على المشاركة في اتخاذ القرار[٧] ورغم طرح مفهوم الشراكة منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين تقريباً، ومع ذلك لم تشهد الساحة نماذج فاعلة وذات دلالة إلا في السنوات الأخيرة حيث برز اتجاه جديد في إطار الخطة القومية لتبني اقتراب "التخطيط بالمشاركة" وتمثيل جانب من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الإعداد للخطط والمشروعات القومية[٨]

ومع دخول العالم الألفية الجديدة اجتمع رؤساء الدول والحكومات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تبني هؤلاء "إعلان الألفية الخاص بالأمم المتحدة" وقد تضمن العديد من الأهداف من أجل التنمية والقضاء على الفقر بحلول (عام ٢٠١٥) [٩]

وتأكيداً على ذلك فقد وقع رئيس الجمهورية على اتفاقية الأهداف التنموية الألفية الجديدة (عام ٢٠٠٣)، وفي مقدمتها القضاء على حدة الفقر والجوع بحلول عام (٢٠١٥)، ووضع المنظمات الأهلية في مصر ضمن الآليات الرئيسة لتحقيق أهداف الألفية، وقد تكشف لأول مرة عن اهتمام غير مسبوق في الخطاب السياسي الرسمي في مصر بدعوة المجتمع المدني للتصدي للفقر والبطالة، وتحسين نوعية التعليم، ودعم المؤسسات المدينة للإسهام في عملية التنمية البشرية المستدامة، وكان أبرز ما في هذا الأمر طلب رئيس الجمهورية تضافر جهود المجتمع المدني مع الدولة من أجل تحقيق التنمية، وإزالة كافة المعوقات الإدارية والتشريعية التي تحد من فاعليته في الخطاب الرسمي الذي ألقاه في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة عام

٢٠٠٣، كما أن حرم رئيس الجمهورية عقدت اجتماعا مع الاتحاد العام للجمعيات في نهاية (عام ٢٠٠٣) إشارة إلى أهمية تفعيل دور الجمعيات الأهلية على المستويين العالمي والقومي، وتبني منظومة من المشروعات التنموية وخطة لبناء قدرات الجمعيات[١٠]

ولما كان الفقر الحضري على قمة (أجنده) السياسة الدولية، والمؤسسات الحكومية تعاني من ضعف التجهيز وعدم كفاءة الغالبية من موظفيها لذلك قامت الجهات الدولية المانحة للتمويل والمعونات بالبحث عن شراكات فاعلة من أجل أقامه المشروعات للحد من الفقر في البلاد النامية من أجل الفقراء لتحسين تقديم الرعاية بشكل أكثر عدالة وفاعلية من خلال استجابة الحكومات بسماحها إقامة شراكات مع المجتمع المدني من خلال مؤسساته[١١]

وقد أشارت الدراسات التي تناولت الموضوع إلى أهميته وخطورة آثاره وسبل مواجهته، وضرورة مواصلة الجهود البحثية للحد من خطورته والآثار الناتجة عنه ويمكن الإشارة إلى بعض من تلك الدراسات، الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة:

أ) الدراسات المتصلة بالفقر:

١) دراسة أمل إبراهيم سليمان "العلاقة بين الفقر وإشباع حاجات الرعاية الصحية ١٩٩٤: [١٢]

قامت هذه الدراسة بقياس مدي كفاية معاش الضمان الاجتماعي لإشباع حاجات الرعاية الصحية للفقراء، وذلك بمقارنة الفروق الدالة بين عينتين من الفقراء إحداهما من الذين يتلقون معاش الضمان الاجتماعي والأخرى لا تتلقى ذلك المعاش، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة:

- أن متوسط دخل الأسرة الفقيرة بعد العمل غير الرسمي هو (٤١,٥) جنيه في الشهر.

- عدم كفاية هذا المبلغ للوفاء بحاجات الرعاية الصحية أو أبسط أساسيات الحياة الكريمة.

وقد اقترحت هذه الدراسة:

- زيادة موارد الأسرة الفقيرة من خلال الموازنة العامة للدولة.

٢) دراسة طلعت مصطفي السروجي "استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار على المستوي المحلي" ١٩٩٨: [١٣]

خلصت هذه الدراسة إلى أن الفقراء في المجتمعات المحلية قوة يمكن تدعيم وجودها واستمراريتها إذا ما أحسن ظهورها وتوجيهها، وأنه يجب فهم وتحليل الفقر في المجتمع المحلي، حتى يمكن الوقوف على أسبابه المختلفة، وكذلك تحليل لعملية اتخاذ القرار على المستوي المحلي، حتى يمكن بناء وصياغة استراتيجية أكثر ملاءمة للتعامل مع الفقراء، وتقويتهم لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم في هذا المجتمع، وأن الإستراتيجية الأكثر مناسبة لتقوية الفقراء هي تلك التي ترتبط بثقافتهم، وتراعي ظروفهم وأوضاعهم، ودرجة الاتفاق العام حول قضاياهم ومشكلاتهم، وضرورة مشاركة الفقراء في المجتمع المحلي بصورة فاعلة في عملية صنع واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وتحملهم المسئولية تجاه حياتهم، والاعتماد على التضامن والعمل الجماعي بين الفقراء لإيجاد مجموعة متكاملة من الأساليب التي تمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التخطيطية، والمشاركة الفاعلة فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات لتغيير ظروف حياتهم والوصول إلى واقع أفضل، ولتقوية الفقراء فلابد من دعم واسع النطاق بالاعتماد على الموارد والطاقات المحلية، والمنظمات الشعبية والطوعية في المجتمع وتغيير مخطط في الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من السلبية إلى الفاعلية ومن التأثر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى التأثير فيها.

٣) دراسة عزة على شحاته "فعالية مشروعات تنمية القرية في مواجهة الفقر في الريف المصري" ٢٠٠٠[١٤]

كان من أهم نتائج هذه الدراسة:

- التأكيد على أن مشروعات صندوق التنمية المحلية حققت بعض أهدافها الاقتصادية من خلال زيادة دخول المستفيدين، ولكن هذه الزيادة بسيطة لم تسمح لهم بالادخار والاستثمار وتسديد الديون.
- أن مشروعات صندوق التنمية المحلية حققت بعض أهدافها الاجتماعية من خلال اهتمام المستفيدين بمواصلة تعليم أبنائهم، كما زادت من مشاركتهم الاجتماعية للآخرين، لكن لم تسهم المشروعات في اهتمام المستفيدين بالصحة والمشاركة السياسية وشغل أوقات الفراغ.
- تبين فشل مشروعات صندوق التنمية المحلية في إشباع الاحتياجات الأساسية للمستفيدين.
- أن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، انخفاض قيمة القروض، وغلاء الأسعار.

<u>وقد اقترحت الدراسة:</u>

- زيادة قيمة القروض، وضرورة توفير السلع الأساسية والخدمات العامة لتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق مشروعات تنمية القرية في مواجهة الفقر لأهدافها، وتحقيق فاعليتها.

٤) دراسة ياسر القصاص "الضمان الاجتماعي وتوفير الكفاف لفقراء الريف" ٢٠٠٣: [١٥]

- أكدت تلك الدراسة على أن معاش الضمان الاجتماعي لا يكفي لإشباع الحد الأدنى من الحاجات الضرورية لفقراء الريف المستفيدين منه وأن المهيئات الاجتماعية في المجتمع مثل (بنك ناصر الاجتماعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومراكز الأسر المنتجة) لا تقوم بالدور المنوط بها في مساعدة الفقراء.

- كذلك أشارت إلى أن استراتيجية (المساعدات المادية) لا تكفي لمواجهة الفقر كما أن منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى تفعيل دورها لمواجهة المشكلة.

<u>وقد اقترحت الدراسة:</u>

- أن تعمل الدولة على رفع قيمة المعاشات مما يساهم في مواجهة مشكلة الفقر.
- العمل على إيجاد التعاون المستمر بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية لمساعدة الفقراء.

٥) دراسة نها ممدوح الهرميل "آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع" ٢٠٠٤: (١٦)

قامت هذه الدراسة بالإجابة على تساؤلين في غاية الأهمية، الأول عن إسهامات مكاتب الضمان الاجتماعي في السعي للحد من مشكلة الفقر، والثاني عن الآليات التي يمكن من خلالها الحد من مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

<u>وكان من أهم نتائج هذه الدراسة:</u>

- أن الزكاة من الآليات الهامة التي يمكن عن طريقها الحد من مشكلة الفقر.
- أن التعاون الإيجابي بين الجهود الحكومية والأهلية يساهم في الحد مشكلة الفقر.
- أن معاش الضمان الاجتماعي لا يستطيع بمفرده الحد من مشكلة الفقر لقلته وعدم كفايته.
- أنه لابد من الاهتمام بمشروعات الأسر المنتجة وتنميتها وزيادة كفاءتها ومواردها.
- أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تدريب وتسويق لمنتجاتها حتى تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للفقراء.

وقد اقترحت الدراسة:

- الاهتمام بدور الزكاة وفاعليتها لأنها من أهم الآليات التي يمكن من خلالها السعي للتخفيف من حدة الفقر.

٦) دراسة أبو الحسن عبد الموجود "الانعكاسات الاجتماعية للفقر مع تصور لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهتها" ٢٠٠٦: (١٧)

قامت الدراسة بتحديد الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن الفقر على النسق الأسري وكان من أهم نتائجها:

- وجود انعكاسات اجتماعية للفقر أثرت على الأسرة من حيث تعليم الأبناء والرعاية الصحية.
- تأثير تلك الانعكاسات الاجتماعية للفقر على القيم والتسبب بانحرافها في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية.
- إن المساعدات المقدمة الأسر الفقيرة لا تكفي الاحتياجات الأساسية للمعيشة.
- أن دور منظمات المجتمع المدني التخفيف من انعكاسات الفقر محدود.

وقد اقترحت الدراسة:

برنامج الممارسة العامة الخدمة الاجتماعية يقوم فيه الأخصائي الاجتماعي بدور هام (كممارس عام) للتخفيف من التأثيرات الاجتماعية الناتجة عن الفقر في المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ب) الدراسات المتصلة بالمجتمع المدني:

٧) دراسة حسن مصطفي "منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر" ٢٠٠٥: (١٨)

قامت هذه الدراسة على تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد العوامل المؤثرة على شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، محاولة التوصل إلى مجموعة من

المحكات التي تفيد في تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وكان من أهم نتائجها.

- زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية عن مرحلتي وضع وتقويم تلك السياسات.
- توجد عوامل تؤثر إيجابيا في شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وقد شملت تلك العوامل (توافر العنصر البشري بتلك المنظمات- التحالفات والشبكات بين منظمات المجتمع المدني- العلاقة الإيجابية مع الحكومة- العلاقة الإيجابية مع القطاع الخاص).
- وجود قصور في العنصر البشري في منظمات المجتمع المدني خاصة من المتطوعين.
- أن منظمات المجتمع المدني لا تجيد فن التحالف والتشبيك.
- الدعم الحكومي، ودعم القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني محدود، مما يحد من شراكتها في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٨) دراسة صافيناز أبو زيد "إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان"٢٠٠٦: (١٩)

قامت هذه الدراسة على تحديد إسهامات مؤسسات المدني من أجل تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان، وكان من أبرز نتائجها:

- أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق الإنسان عن طريق تنظيم حملات للمطالبة بتعديل بعض القوانين، وتنظيم حملات التضامن مع بعض الفئات.
- أن هناك فروق جوهرية بين تحقيق الديمقراطية وتعزيز الحقوق الاجتماعية الإنسان.
- أن هناك تعاون قائم بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم المعونات المالية وتبادل المعلومات والخبرات وتنفيذ المؤتمرات المشتركة، وأن ذلك التعاون يساعد على تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان.

وقد استفاد الباحث بعدة نقاط من الدراسات السابقة لتدعيم مشكلة بحثه في الآتي:

- أن استراتيجية المساعدات المالية عن طريق معاشات الضمان الاجتماعي هامة جداً للتخفيف من حدة الفقر، ولكنها غير فاعلة لضعف المبالغ المنصرفة ولا يمكن الاعتماد عليها وحدها كإستراتيجية فاعلة للتخفيف من حدة الفقر وذلك يتفق مع نتائج دراسات كل من (أمل سليمان، ياسر القصاص، نها الهرميل، أبو الحسن عبد الموجود).

- ضرورة مشاركة الفقراء في المجتمع المحلي بصورة فاعلة في عملية صنع واتخاذ القرارات والاعتماد على التضامن والعمل الجماعي بين الفقراء لإيجاد مجموعة متكاملة من الأساليب التي تمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التخطيطية، والمشاركة الفاعلة فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات لتغيير ظروف حياتهم والوصول إلى واقع أفضل، وقد استفاد الباحث من تلك النقطة في كونه قد أختار استراتيجية المشاركة والبحث عن أساليب تفعيلها مواجهة الفقر في المناطق العشوائية وذلك يتفق مع نتائج دراسة (طلعت السروجي).

- العلاقات الاقتصادية أكثر ترجيحاً في تحقيق التقارب المحدود ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وهذا يتفق ما نتائج دراسة (عزة شحاته).

- معاش الضمان الاجتماعي الذي تقدمه الدولة لا يفي بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفقراء، وأن دور منظمات المجتمع المدني للتخفيف من انعكاسات الفقر محدود، وقد استفاد الباحث من تلك النقطة أنه لابد من البحث عن أساليب لتفعيل مشاركة المجتمع المدني لمواجهة الفقر، وهذا يتفق مع ما جاء من نتائج دراسة (ياسر القصاص، نها الهرميل، أبو الحسن عبد الموجود).

- أن التعاون الإيجابي بن الجهود الحكومية والأهلية يساهم في الحد من مشكلة الفقر، وقد استفاد الباحث من تلك النقطة في صياغة تساؤلات البحث وهذا ما جاء في نتائج دارسة (نها الهرميل).
- أن أحد محكات تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية هو توافر العنصر البشري بتلك المنظمات، كذلك العلاقة الإيجابية بين تلك المنظمات وبين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وقد استفاد الباحث من تلك النقطة التي جاءت في نتائج دراسة (حسن مصطفي) في صياغة تساؤلات دراسته والتي تدور حول أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني.
- أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تنظيم حملات للتضامن مع بعض الفئات، وأن هناك تعاون قائم بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم المعونات المالية وتبادل المعلومات والخبرات، وقد استفاد الباحث من تلك النقطة التي جاءت في نتائج دراسة (صافيناز أبو زيد) في صياغة تساؤلات دراسته والتي هي عبارة عن أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

وقد أكدت الدراسات السابقة على ضرورة إيجاد استراتيجيات أخرى لمواجهة الفقر أو تفعيل استراتيجيات موجودة بالفعل.

والتصاعد المتزايد لدور المجتمع المدني عالمياً، أثر إيجابا على رؤية الدولة المصرية للمجتمع لمدني محليا، كما أن ذلك التصاعد المتزايد عالمياً أثر إيجاباً على رؤية المجتمع المدني ومنظماته لذاته في إطار مسيرة التنمية، وأن الخطاب السياسي للدولة منذ تسعينات القرن العشرين أخذ يتعاظم فيه دعم الدولة المجتمع المدني ومنظماته، ويؤكد على الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة، وكذلك فإنه الدولة تري في تلك المنظمات آلية مناسبة التخفيف من آثار التحول الاقتصادي

ومما سبق فإنه يكن تحديد مشكلة الدراسة فيما يلي:

التوصل إلي أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر كأحد الحلول الهامة لمواجهة تلك المشكلة ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في المناطق الأكثر فقراً والمتمثلة في عشوائيات المدن الحضرية، بهدف الوصول إلى مؤشرات توجه العملية التخطيطية في المستقبل لمواجهة تلك المشكلة المتعاظمة الأثر والنتيجة.

ويكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

- ويتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

١- هل الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني في البرامج والمشروعات يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

٢- هل توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

٣- هل أسلوب إنتداب الموظفين والمتخصصين (حسب ما يتيحه القانون) يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

٤- هل التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

٥- هل وضع ميثاق أخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

٦- هل عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

٧- هل مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية لإبداء الاقتراحات بشأن البرامج والمشروعات التي سيتم رفعها لجهات التخطيط الإقليمي تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

٨- هل استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

١- التوصل إلى أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٢- العمل على إيجاد مؤشرات توجه العملية التخطيطية مستقبلاً لمواجهة مشكلة الفقر وخاصة بالمناطق العشوائية.

٣- التوصل إلى آلية جديدة لمواجهة مشكلة الفقر من منظور التخطيط الاجتماعي.

٤- وضع لبنة جديدة في بناء دراسات الخدمة الاجتماعية عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة والتي تتعلق بمعالجة المشكلات الكبرى التي تؤثر على قطاع كبير من الناس.

ثالثاً: المدخل المنهجي: (دراسة الحالة)

- والحالة هنا المناطق العشوائية بمدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية: [٢٠] إحدى محافظات الإقليم التخطيطي الثالث الذي يضم محافظات (الإسماعيلية- السويس- بور سعيد- جنوب سيناء- شمال سيناء).

- تعتبر محافظة الشرقية ثاني أكبر محافظة في تعداد السكان على مستوى الجمهورية بعد محافظة القاهرة حيث يبلغ تعداد سكانها (٥,٥) مليون نسمة طبقاً لتقدير عام ٢٠٠٨ ٢٣% حضر و ٧٧% ريف.

- تبلغ مساحة محافظة الشرقية (٤٩١١كم٢) ما يعادل (١١٦٩٢٨٥) فدان وهي ثاني محافظة على مستوي الجمهورية من حيث المساحة الزراعية بعد محافظة البحيرة والزمام المنزرع (٨٢٤٠٩٨) فدان.

- تضم محافظة الشرقية (١٣) مركز، (١٥) مدينة، بالإضافة إلى مدينتي (العاشر من رمضان- الصالحية الجديدة)، حي (أول، ثان) الزقازيق، (٩٦) وحدة محلية قروية- (٥٠٠) قرية – ٣٩٩١ كفر وعزبة.

- يوجد بمدن المحافظة عدد (٨٣) منطقة عشوائية جاري تطويرها خصص لها اعتمادات قدرها مبلغ (٣٤,٠٦٩) مليون جنيه وقد تم استخدامه في تنفيذ مشروعات لتطوير قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والرصف لتلك المناطق، ومستهدف الانتهاء من تطوير هذه المناطق بنهاية الخطة الخمسية (٢٠٠٧/ ٢٠١٢) بتكلفة (٢٠٠) مليون جنيه تنفيذاً لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٠٦ وتعد المحافظة الدراسات الخاصة لعمل المخططات الإستراتيجية العامة والأحوزة العمرانية والمخططات التفصيلية لمدينة الزقازيق وذلك بمنهجية المشاركة الشعبية، وهو ما يتماشى مع روح هذه الدراسة.

- عدد الجمعيات الأهلية على المستوي القومي (١٤٦٢٥) نسبة جمعيات تنمية المجتمع ٢٦%، ونسبة جمعيات تنمية المجتمع المحلي ٢٣,٥%، عدد الجمعيات الأهلية بالشرقيه (١٧٤٢) وعدد الجمعيات في مجال التنمية (٨٩٦) جمعية أهلية.

<u>وفيما يلي توزيع المناطق العشوائية بمحافظة الشرقية كما يوضحه الجدول التالي:</u>

جدول رقم (٣)

توزيع المناطق العشوائية بمحافظة الشرقية:

المدينة	العدد
الزقازيق	١٥
بلبيس	٨
فاقوس	١١
أبو كبير	٦
كفر صقر	٦
أبو حماد	٦
ههيا	٥
أولاد صقر	٤
ديرب نجم	٤
مشتول السوق	٤
الإبراهيمية	٣
الحسينية	٣
مينا القمح	٣
القنايات	٣
القرين	٢

-بيان بتوزيع المناطق العشوائية بمدينة الزقازيق: [٢١]

يبلغ عدد المناطق العشوائية بمدينة الزقازيق (١٥) منطقة مقسمة على أحياء المدينة، كما يلي:

أ-مناطق قسم أول:

جدول رقم (٤) توزيع المناطق العشوائية بحي أول مدينة الزقازيق

عدد	المنطقة	عدد السكان	المساحة
١	امتداد قسم النحال	١٢٥٤٨	١,٦كم
٢	امتداد حي الحسينية	١٠٤٥٧	٠,٨كم
٣	الحريري	٦٢٧٥	١,٠كم
٤	الحميات	١٢٥٤٨	٢,٥كم
٥	حي السلام (عزبة عبد المسيح سابقا)	٦٣٣٥	٠,٨كم
	الإجمالي	٤٨,١٦٣	٦,٧كم

ب) مناطق قسم ثان:

جدول رقم (٥) توزيع المناطق العشوائية بحي ثان بمدينة الزقازيق

عدد	المنطقة	عدد السكان	المساحة
١	حي الإشارة	٥٢٢٩	٠,٥كم
٢	كفر عبد العزيز	٥٢٢٩	٠,٤كم
٣	منشية الفتح	٤١٨٢	٠,٤٥كم
٤	عزبة مرعي	٦٢٧٥	٠,٣٣كم
٥	امتداد الصيادين	٦٢٧٥	٠,٤٨كم
٦	منطقة الحميات	٤١٨٢٠	٠,٥كم
٧	الزقازيق بحري	٥٦٨٩	٠,٥كم
٨	يوسف بك	٥٢٢٩	١,٥كم
٩	منشية السادات	٦٢٧٩	٠,٦٦كم
١٠	عزبة عبد اللطيف حسانين	٤١٨٢	٠,٤كم
	الإجمالي	٥٢,٧٥١	٥,٧٢كم

وبذلك فــإن عدد المناطق العشوائية بمدينة الزقازيــق يبلغ عــدد سكانهــا (١٠٠,٩١٤) نسمة على مساحة (١٢,٤٢كم٢)

- ويرجع اختيار هذا المجال المكاني للأسباب التالية:

١- انخفاض ترتيب محافظة الشرقية في دليل التنمية البشرية رغم إرتفاع نصيبها من الجمعيات النشطة في مجال التنمية حيث يأتي ترتيبها بالمركز الأول بين المحافظات مما يعطي مؤشر ودلالة على عدم فاعلية تلك منظمات، وذلك يتضح من الجدول التالي: (٢٢)

جدول رقم (٦) يوضع ترتيب المحافظات في دليل التنمية ونصيب كل منها من الجمعيات النشطة في مجال التنمية

المحافظة	ترتيبها في دليل التنمية	ترتيبها وفقا لنصيبها من إجمالي جمعيات التنمية
القاهرة	٣	٢
الإسكندرية	٤	٠
بور سعيد	١	١٥
الإسماعيلية	٦	١٦
السويس	٢	١٣
دمياط	٥	١٤
الدقهلية	١٢	٤
الشرقية	١٣	١
القليوبية	٩	٧
كفر الشيخ	١٥	١٠مكرر
الغربية	٧	١٠
المنوفية	١١	٣
البحيرة	١٦	٨
الجيزة	١٠	-
الفيوم	٢٢	١١
بني سويف	١٩	٦
المنيا	٢٠	٩
أسويط	١٨	٨
سوهاج	٢١	٩ مكرر
قنا	١٧	٩ مكرر
أسوان	٨	١٥

المصدر بيانات تجميعية من تقرير التنمية البشرية وتقارير وزارة الشئون الاجتماعية.

٢- محافظة الشرقية هي ثاني أكبر محافظة بعد القاهرة تعداداً للسكان على مستوي الجمهورية، وأكبر محافظة من حيث تعداد السكان على مستوي الوجه البحري حيث تبلغ (٥,٦٤٦) مليون نسمة ويعد نصيب الفرد في حضر الوجه البحري من الناتج المحلي الإجمالي هو الأقل على مستوي حضر الوجه البحري كله حيث بلغ (٣٨٣٥ جنيه مصري) في حين أنه وصل إلى (٤٢٢٨ جنيه مصري) في حضر الوجه القبلي وإلى (٥٢٦٦ جنيه) في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي: (٢٣)

جدول (٧)

مؤشرات توزيع الدخل والفقر حسب المناطق

المؤشر	محافظات حضرية	حضر بحري	ريف بحري	حضر قبلي	ريف قبلي	محافظات حدودية
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	٥٢٦٦	٣٨٣٥	٢٧٧١	٤٢٢٨	٢٣٥٣	٤٢٤٧
نسبة الفقراء إلى السكان	١٦	٢٢	١٥	٣٥	٣٤	١٦
نسبة الفقراء المدقعين للسكان	٥	٧	٣	١٣	١٢	٤
نصيب أدني ٤٠% من السكان من إجمالي الدخل	٢٠	٢٣	٢٦	٢١	٢٧	٢٢
نسبة أعلى ٢٠% إلى أدني ٢٠%	٥,٤	٤,٠	٣,٠	٥,٠	٣,٠	٣,٨
معامل جيني	٣٥	٣٠	٢٣	٣٥	٢٣	٣٠

المصدر: معهد التخطيط القومي- مصر، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦.

٣- ما أكدت عليه إحدى الدراسات العلمية والمتعلقة بدراسة خريطة الفقر الحضري، أن مدينة الزقازيق العاصمة الحضرية محافظة الشرقية وهي إحدى

المحافظات الغالب عليها النمط الريفي تعاني بشدة من ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية والتي تسبب كثرة وجود المناطق العشوائية بالمدينة. [٢٤]

٤-ارتفاع نسبة العمالة الهامشية بالمدينة نتيجة لتلك الهجرة الريفية الحضرية، مما أدي إلى تدني الدخول والتدهور بمظاهر الحياة اللائقة بتلك المناطق العشوائية.

رابعاً: أساليب وأدوات جمع البيانات:

أ) أسلوب المسح الشامل لكل من:

١- أمانة حزب الوفد بالشرقية.

٢- أمانة الحزب الوطني التقدمي الوحدوي بالشرقية.

٣- الأعضاء الممثلون لمدينة الزقازيق بحييها الأول والثاني بالمجلس الشعبي المحلي لمحافظة الشرقية.

٤- مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال بمحافظة الشرقية.

٥- أعضاء مجلس نقابة المهن الاجتماعية فرع الشرقية.

٦- وكيل وزارة ومدير مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية ورؤساء الإدارات المركزية.

٧- أعضاء مجلس نقابة المعلمين بمحافظة الشرقية الممثلين لمدينة الزقازيق بإدارتيها (شرق/ غرب).

٨- أعضاء مجلس نقابة التطبيعيتين بمحافظة الشرقية الممثلين لمدينة الزقازيق.

ب) أسلوب المسح بطريقة العينة من بين كل من:

١- رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية بالمناطق العشوائية بمدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية.

ج) تصميم الأداة:

وذلك باستخدام استمارة استبيان عن طريق المقابلة لرصد استجاباتهم حول أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية وشملت (٤٩) عبارة تركزت فيما يلي:

أ) بيانات أولية.

ب) ثمانية أساليب لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر من خلال عدة عبارات يشتمل عليها كل أسلوب تم من خلالها قياس استجابة مفردات البحث نحو كل أسلوب من الأساليب الثمانية وترتيبها حسب قوة الاستجابة لها.

د) <u>صدق الأداة</u>: تم ذلك وفقاً للخطوات الإجرائية الآتية:

<u>١)صدق المحكمين المنطقي:</u>

تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من السادة المحكمين بلغ عددهم عشرة أساتذة في الخدمة الاجتماعية، وقد قام الباحث بأخذ العبارات التي حصلت على نسبة اتفاق ٨٠% وقام بتعديل بعض العبارات بناء على رأي السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الأداة مكونة من (٤٩) عبارة تمثل ثمانية أساليب لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

<u>٢) حساب تجانس مكونات الاستبيان</u>: أن الاتساق الداخلي يقصد به مدي ارتباط درجة العبارة بدرجة البعد الذي تنتمي إليه، حيث قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمكون (أسلوب التفعيل) كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٨) الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

م	المسوح	التدريب	الانتداب	التنسيق	الميثاق	بناء القدرات	مشاركة ممثلين	استقطاب رعاة
	الارتباط	الارتباط	الارتباط	الارتباط	الارتباط	الارتباط	الارتباط	الارتباط
١	٠,٤٨١**	٠,٦٠١**	٠,٦٨٢**	٠,٧١٣**	٠,٦٩٠**	٠,٥٤٥**	٠,٦٩٠**	٠,٦٩٧**
٢	٠,٤٣٩**	٠,٦٠٨**	٠,٥٧٠**	٠,٦١٦**	٠,٥٧١**	٠,٤٦٢**	٠,٥٧٠**	٠,٥٧٩**
٣	٠,٣٨٩**	٠,٥٧٨**	٠,٥٩٩**	٠,٥٤٠**	٠,٥٩٥**	٠,٥٦١**	٠,٥٥٤**	٠,٤٦٦**
٤	٠,٤٦٠**	٠,٤٨٠**	٠,٦٥٤**	٠,٦٠٣**	٠,٥٥٩**	٠,٦١٩**	٠,٤٨٦**	٠,٥٤٠**
٥	٠,٥٠٠**	٠,٥٢٨**	٠,٧٠٥**	٠,٦٦٥**	٠,٦٦٥**	٠,٥٧٢**	٠,٦٢٢**	٠,٥٥٠**
٦	٠,٥٥٥**	٠,٤٠٥**	٠,٧٠١**			٠,٥٦٨**	٠,٥٩٧**	
٧	٠,٥٢٦**	٠,٤٩١**						
٨	٠,٦١٣**	٠,٤٧٢**						

يتضح من جدول (٨) السابق وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوي ٠,٠١, بين عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور، حيث كانت معاملات الارتباط قوية بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية، ووفقاً لهذه المؤشرات يعتبر ارتباط البند بالدرجة الكلية كمؤشر للصدق مقبولاً.

هـ) ثبات الأداة:

أجريت دراسة استطلاعية على عينة قوامها (٤٠) مفردة، وقد تم تقدير ثبات المقياس على أفراد العينة الاستطلاعية وذلك بإستخدام إعادة الاختبار بعد فترة أسبوعين على نفس العينة مرة ثانية وكان معامل الارتباط بين التطبيقين كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (٩)

يوضح معاملات ألفا كورنباخ لاستمارة الاستبيان عن طريق المقابلة.

م	الأبعاد	عدد الأفراد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	الاستشارات المحلية عن طريق المسموح	٤٠	٨	٠,٦٢١**
٢	عمليات التدريب والاتصال	٤٠	٨	٠,٥٢٦**
٣	أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين	٤٠	٦	٠,٥٨٨
٤	التنسيق بين العاملين باجر والمتطوعين	٤٠	٥	٠,٥٢٣**
٥	وضع ميثاق أخلاقي	٤٠	٥	٠,٤٨٢**
٦	عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني	٤٠	٦	٠,٥٢١**
٧	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية	٤٠	٦	٠,٥٣٢**
٨	استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني	٤٠	٥	٠,٥٣٢**

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ألفا كرونباخ جمعيها دالة عند مستوي ۰,۰۱، وهذا يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة البحث. ومن ثم يتضح إن الاستبيان يتسم بدرجة من الصدق والثبات يعتمد على نتائجها، وأصبح (الاستبيان) في صورته النهائية كما هو موضح بالملحق رقم (١)

خامساً: صعوبات العمل الميداني وكيفية التغلب عليها.

١- أدت مساحة التنوع والاختلاف التي يتضمنها مفهوم المجتمع المدني إلى تعدد عينات البحث تارة، وإلى استبعاد بعضها حتى ولو كانت منظمات نشطة بناء على معايير وضوابط المفهوم تارة أخرى.

٢- ارتباط السادة المبحوثين (مفردات عينة البحث) بأعباء عمل كثيرة بجانب العمل الطوعى، أدي إلى صعوبة توفر الأوقات اللازمة لعمل المقابلات، وقد تم التغلب على ذلك عن طريق إعداد استبيان عن طريق المقابلة لتحديد محاور المقابلة للوصول إلى المعلومات المطلوبة دون إطالة، قد تعدده محاولات الباحث لإجراء المقابلات في مواعيد وأماكن تناسب السادة المبحوثين.

٣- غموض مفهوم المجتمع المدني لدي البعض، وقد تم التغلب على ذلك من خلال عقد مقابلات تمهيدية عديدة لشرح المفهوم (مع مراعاة عدم التأثير على استجابات المبحوثين) قبل التطبيق.

٤- ربطت أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر (محور تساؤلات الدراسة) بين منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات، فكان لزاما على الباحث أن يتناول القائمين على تلك المنظمات ضمن مفردات بحثه.

سادساً: منهج التحليل الإحصائي:

تم استخدام خرمه البرامج الإحصائية (spss) للعلوم الإحصائية وذلك للحصول على:

١- الإحصاءات الخاصة لبيان دلالة الفروق لأساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر وتشمل (كا٢) chi- square test x^2 حيث يستخدم (كا٢) أساساً في قياس مدي التطابق بين توزيعين أحدهما توزيع فعلي لقيم تم قياسها والآخر توزيع نظري أو متوقع بهدف تحديد دلالة العلاقة بين التصنيفات (الأساليب) بالنسبة إلى خصائص معينة (تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر)، وكذلك لتحديد دلالة انحرافات التكرارات المشاهدة عن التكرارات المتوقعة، أي الحكم على مدي ملائمة النموذج المتوقع لتوزيع التكرارات الفعلية [٢٥]

٢- إحصاءات مقارنة المتوسطات Compare Means للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات حيث تم استخدام T- test اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين متوسطي درجات أعضاء المجلس الشعبي المحلي وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية بالنسبة لأساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر حيث أن عدد أعضاء المجلس الشعبي المحلي ٣٠، وثم وقيم أفرادها لا تعتمد على بعضها بعض [٢٦]

٣- الإحصاءات الوصفية وتشمل المتوسطات والانحرافات المعيارية وذلك لاستخدامها في ترتيب أساليب التفعيل وفقاً لأهميتها بالنسبة لمشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية، لاستخدامها في حساب (كا٢) واختبار (ت)، كما تم استخدام الإحصاءات الوصفية في الجداول البسيطة في حالة المتغيرات الموجودة بالبيانات الأولية أيضاً.

٤- الإحصاءات الخاصة بحساب معاملات الثبات وتشمل استخدام معامل (ألفا- كرونباخ).

٥- الإحصاءات الخاصة بحساب معاملات الصدق وتشمل استخدام معامل ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للمتغير (الاتساق الداخلي).

سابعاً: عينة الدراسة:

أ) مفردات البحث عن طريق الحصر الشامل:

١- أمانة الحزب الوطني التقدمي الوحدوي بمحافظة الشرقية وعددهم (١٥) عضو استطاع الباحث عقد مقابلات مع (٨) من الأعضاء.

٢- أمانة حزب الوفد بالشرقية وعددهم (١١) عضو استطاع الباحث عقد مقابلات مع (٧) من الأعضاء.

٣- أعضاء مجلس نقابة المعلمين بالشرقية الممثلين لمدينة الزقازيق بإدارتيها (شرق/ غرب) (١٠) أعضاء من جملة (٢٨) عضو من محافظة الشرقية بالكامل.

٤- أعضاء مجلس نقابة التطبيقين بالشرقية الممثلين لمدينة الزقازيق وعددهم (١٠) أعضاء من جملة (٢٢) عضو.

٥- أعضاء مجلس نقابة المهن الاجتماعية بالشرقية وعددهم (١٢) عضو استطاع الباحث عقد مقابلات مع (٧) أعضاء.

٦- أعضاء المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الشرقية الممثلين لمدينة الزقازيق بحييها (الأول والثاني) وعددهم (١٩) عضو تمكن الباحث من عقد مقابلات مع (١١) من الأعضاء.

٧- أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال بالشرقية وعددهم (٧) أعضاء.

٨- وكيل وزارة مدير مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية، مدراء الإدارات المركزية (مدير إدارة الجمعيات- مدير إدارة التفتيش الفني- مدير إدارة الضمان- مدير إدارة الأسر المنتجة- مدير إدارة التدريب)

-ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

توزيع عينة البحث عن طريق الحصر الشامل

م	اسم المنظمة	عدد المفردات
١	الحزب الوطني التقدمي الوحدوي بالشرقية	٨
٢	حزب الوفد بالشرقية	٧
٣	نقابة المعلمين بالشرقية	١٠
٤	نقابة التطبيقين بالشرقية	١٠
٥	نقابة المهن الاجتماعية بالشرقية	٧
٦	المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الشرقية	١١
٧	جمعية رجال الأعمال بالشرقية	٧
٨	خبراء وزارة التضامن الاجتماعي بالشرقية	٦
	الإجمالي	٦٦ مفردة

ب-مفردات البحث عن طريق المسح بالعينة:

عدد المناطق العشوائية بمدينة الزقازيق (١٥) منطقة عشوائية كما تم توضيحهم سابقاً بالجدولين رقم (٤، ٥) تشتمل على (١٦٢) جمعية أهلية مشهرة بوزارة التضامن الاجتماعي بالشرقية تم اختيار ١٠% من تلك الجمعيات الأهلية للتطبيق على رؤساء وأعضاء مجالس إدارتها وكان معيار الاختبار (حسب قوة نشاط الجمعية) ولم يتدخل الباحث في الاختيار حيث تم ذلك عن طريق السادة المسئولين بأقسام الجمعيات لأهلية بإدارات وزارة التضامن الاجتماعي فرع الشرقية حيث يعتبر ذلك من صميم عملهم من حيث الإشراف على تلك الجمعيات وتقديم تقارير شهرية عن كل جمعية من تلك الجمعيات ويجوز لهم رفع توصيات للمسئولين بإيقاف وتجميد نشاط الجمعية في حالة المخالفة أو عدم حدية النشاط من قبل الجمعية أو عدم عقد مجالس إدارات بصفة مستمرة دورية.

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١١) توزيع عينة البحث عن طريق المسح بالعينة (الجمعيات الأهلية)

م	المنطقة العشوائية	عدد الجمعيات التابعة لها جغرافية	الـ ١٠% المختارة تبعاً لقوة نشاط الجمعية	عدد أعضاء مجلس الإدارة
١	امتداد قسم النحال	٢٣ جمعية	جمعية مكة	١١
٢	الحريري		جمعية الرحمة	٥
٣	عزبة عبد المسيح (حي السلام)		جمعية تنمية المجتمع بحي السلام	٧
٤	امتداد حي الحسينية	١١ جمعية	جمعية التقوى	٩
٥	الحميات		التعاونية لليتامى	٧
٦	حي الإشارة	٩ جمعية	جمعية رسالة	٩
٧	منشية السادات		جمعية الشروق الخيرية	٥
٨	كفر عبد العزيز	١٧ جمعية	الجمعية الخيرية الإسلامية	٩
٩	عزبة عبد اللطيف حسانين		جمعية تنمية المجتمع بعزبة عبد اللطيف حسانين	٧
١٠	منشية الفتح	٧٠ جمعية	جمعية تنمية المجتمع بمنشية الفتح	٧
١١	عزبة مرعي		جمعية تنمية المجتمع بعزبة مرعي	٧
			جمعية الصفوة	٩
			جمعية صناع الحياة	٩
			جمعية اليسر للخدمات الاجتماعية	٥
			جمعية النور للتنمية	٥
			جمعية الفردوس للخدمات	٧
١٢	امتداد حي الصيادين	٧ جمعية	جمعية تنمية المجتمع بحي الصيادين	٥
١٣	منطقة الحميات		جمعية مكارم الأخلاق	٩
١٤	قسم الزقازيق البحري	٢٥ جمعية	جمعية الإخلاص الخيرية	٧
١٥	قسم يوسف بك		جمعية التيجانية لرعاية الأسرة	٥
			جمعية تنمية المجتمع بيوسف بك	٩
المجموع	١٥ منطقة عشوائية	١٦٢ جمعية أهلية	٢١ جمعية أهلية	١٥٣ مفردة

وقد تم استبعاد عدد (٢١) استبيان وذلك لعدم الجدية حيث كانت تعقد مقابلات جماعية مع مجلس إدارة كل جمعية على حدة، وبذلك أصبح إجمالي مفردات البحث ٦٦ + ١٥٣-٢١=١٩٨ إذا ن=١٩٨.

ب) اعتبارات وشروط سحب عينة الدراسة:

١- تم اختيار الأحزاب السياسية بناء على قوة تواجدها وإحساس الناس بها في محافظة الشرقية وحزب الوفد والحزب الوطني التقدمي الوحدوي هما من أنشط الأحزاب السياسية بعد الحزب الوطني الديمقراطي الذي لم استبعاده نظراً لأنه هو الحزب الحاكم وهو ما يتعارض مع مفهوم المجتمع المدني الذي حددته الدراسة إجرائياً.

٢- بالنسبة للنقابات فإن نقابة المعلمين هي أكبر النقابات عضوية حيث تم توضيح ذلك مسبقاً من خلال نقطة (الوضع الحالي للمجتمع المدني في مصر بالفصل الأول من الدراسة)، وجاء اختيار نقابة التطبيقيين على اعتبار أن من ينتمون لتلك النقابة هم من ذوي التعليم المتوسط وفوق المتوسط وهم يعانون من انخفاض رواتبهم لما يترتب عليه ضعف أحوالهم المعيشة، وجاء اختبار نقابة المهن الاجتماعية بفرض أن أعضاء مجلس النقابة هم من الخبراء في ذلك المجال والأكثر خبرة وإلمام بموضوع الدراسة أكثر من غيرهم من أعضاء مجالس النقابات مما يثري البحث، وجدير بالذكر أيضاً أن أحوال الاجتماعيين المالية من حيث ضعف روايتهم لا تفرق كثيراً عن أحوال التطبيقيين المالية والاجتماعية.

٣- أما عن اختيار أعضاء المجلس الشعبي المحلي فكان لزاماً على الباحث من حيث أن أحد أساليب التفعيل لمشاركة المجتمع المدني المقترحة كان يتعلق

بالمجلس الشعبي المحلي وكان لابد من رصد استجاباتهم فيما يتعلق بالموضوع عامة والمحور محل البحث خاصة.

٤- واختيار أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال رغم أنه لا تتبع المناطق العشوائية جغرافياً إلا أنها تساهم بشكل فاعل في مواجهة الفقر عن طريق مشروع الإقراض المتناهي الصغر وهو ما يتماشى مع ما جاء في الجزء النظري من الدراسة من خلال استعراض التجارب الناجحة لمواجهة الفقر.

٥- وبالنسبة لاختيار قيادات مديرية التضامن الاجتماعي بالشرقية، تم ذلك لرصد استجاباتهم وخاصة فيما يتعلق بمحوري (التدريب- وانتداب الموظفين) ولما لهم من خبرة وباع طويل في مجالي (الضمان الاجتماعي- والجمعيات الأهلية).

٦- وجاء اختيار الجمعيات الأهلية بناء على عاملين أولهما ارتباطها جغرافياً بالمناطق العشوائية بمدينة الزقازيق وثانيهما تبعاً لقوة نشاطها وتأثيرها في المجتمع المحيط بها وتم تحديد ذلك من قبل السادة المسئولين عن الجمعيات الأهلية بإدارة بندر الزقازيق الاجتماعية، دون تدخل من الباحث لضمان عدم تحيز العينة.

حواشي الفصل الثالث

1-**The world Bank**, "World development indicators" (washington D.C.,developed data center, 1998) p. 64.

٢-**على غربي وآخرون**: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة (الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) ص١٧٢.

3-**The world Bank**, op. cit, p.65

٤-**معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الأمم المتحدة**: تقرير التنمية البشرية عن مصر، ضمن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٥) ص٤٠.

٥-**نجلاء الاهواني، هبة الليثي**: الفقر والتشغيل وصنع السياسات في مصر، تقرير مكتب منظمة العمل الدولية (القاهرة، ٢٠٠١) ص١١.

٦-**عبد الغفار شكر**: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥) ص٣٧.

٧-**عبد المنعم سعيد**: ثمن الإصلاح أهمية التفكير الحاد في مستقبل مصر (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)ص٢٤٣.

٨-**أماني قنديل**: مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣) ص ٢٦٨.

٩-**عبد الغفار شكر**، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

١٠-**أماني قنديل**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

11-**Anthony Hall & James Midgley**, "social policy for development (London, SAGE pub. , first edition, 2004) p.115.

١٢-**أمل إبراهيم سليمان**: العلاقة بين الفقر وإشباع حاجات الرعاية الصحية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٤).

١٣-طلعت مصطفي السروجي: استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكنيهم من اتخاذ القرار علي المستوي المحلي، بحث غير منشور (القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية الدائمة للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨).

١٤-عزة على شحاته فرج: فعالية مشروعات تنمية القرية في مواجهة الفقر في الريف المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٠).

١٥-ياسر عبد الفتاح القصاص: الضمان الاجتماعي وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف بمركز كفر الشيخ، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣).

١٦-نها ممدوح مصطفي الهرميل: آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع دراسة مطبقة على مكاتب الضمان الاجتماعي بحي أول طنطا، رسالة ماجستير، غير منشورة(جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٤).

١٧-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: الانعكاسات الاجتماعية للفقر مع تصور لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهتها، بحث منشور، المؤتمر العلمي التاسع عشر، ضمان الجودة والاعتماد في تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر والوطني العربي (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٦).

١٨-حسن مصطفي حسن: منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥).

١٩-صافيناز محمد أبو زيد: إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٦)

٢٠-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإدارة العامة للتخطيط بمحافظة الشرقية: كتاب الشرقية ٢٠٠٨، ص ص ٢٠- ٤٦).

٢١-المرجع السابق.

٢٢-**معهد التخطيط القومي والأمم المتحدة:** تقرير التنمية البشرية لمصر، ضمن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٤).

٢٣-**المرجع السابق.**

٢٤-**لطفي كمال عبده عزاز:** خريطة الفقر الحضري- دراسة كارتوجرافية، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ١٩٩٧).

٢٥-**محاسن مصطفي حسنين، محمد عبد الصبور محمد علي:** أساسيات في الإحصاء الاجتماعي (القاهرة، مؤسسة أبو علم للطباعة، ١٩٩٠) ص٢١٧.

٢٦-**مجدي العدل، السيد محسوب نجم:** الإحصاء التطبيقي وبرنامج SPSSWIN (جامعة حلوان، كلية العلوم قسم الرياضيات، ٢٠٠٤) ص٩٤.

الباب الثالث

"معطيات الدراسة الميدانية ودلالاتها" عن أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية

مدخل عام:

"المجتمع المدني صورة من صور مشاركة المواطنين في التنمية"

ظاهرة مشاركة المواطنين في التنمية تعتبر بمثابة ظاهرة معقدة وعمليات دينامية تعتمد على مجموعة متغيرات متعددة، ولكل منها وزنه النسبي في تحديد وجودها وفي تغيرها، وبالرغم من وجود النصوص القانونية التي تقرر حق المواطن في المشاركة وتعدد المنظمات المجتمعية التي يشارك المواطنين من خلالها، إلا أن حجم مشاركة المواطنين في التنمية بالدول النامية دون المستهدف بكثير (١)

ومن ثم فإن تفعيل المؤسسات المدنية يرتبط بتطور ثقافة مهنية وإرساء معايير للأداء تأخذ في اعتبارها: (٢)

- احترام المبادرات والعمل الطوعي.
- احترام التخصص وتقسيم العمل.
- تطوير معايير آداء لتقييم العمل.
- اعتماد قواعد أخلاقية لممارسة العمل.
- التعاون والتفاعل بين العاملين مقابل اجر وبين المتطوعين.
- احترام الفئات المستفيدة أو المستهدفة.

وفي هذا الصدد من المهم الإشارة إلى أن المجتمع المدني في مصر مازال يمر بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، وأنه لازال في مرحلة "جنينيه" ولهذا لم تستقر بعد عملية اعتماد قواعد للآداء المهني المتميز، كما لم يصل بعد إلى مرحلة التوافق حول ميثاق أخلاقي يمثل مرجعية للمؤسسات المدنية أمام الرأي العام، وفي هذه المرحلة نلاحظ- أيضاً- توترات، أحياناً خفية وأحياناً معلنة بين العمل الاحترافي مقابل أجر وبين المتطوعين (٣)

وينبغي اعتماد استراتيجية مستدامة ومتكاملة لتحقيق تغيير ثقافي واجتماعي، والتأثير على الاتجاهات المجتمعية إزاء القضايا وخاصة قضايا الرأي العام، ودعم العمل الحقوقي الدفاعي Advocacy والتوجه إلى التأثير في التشريعات والسياسات وخاصة سياسات الرعاية الاجتماعية، كما يجب تقوية الشراكات مع مختلف الأطراف وخاصة المؤسسات الإقليمية والعالمية (٤)

الفصل الرابع

"بيانات اساسية عن مجتمع الدراسة"

- توزيع مفردات الدراسة تبعاً للفئة العمرية.
- توزيع مفردات الدراسة تبعاً للنوع.
- توزيع مفردات الدراسة تبعاً للمؤهل الدراسي.
- توزيع مفردات الدراسة تبعاً لعدد سنوات الخبرة في المنظمات التطوعية.
- توزيع مفردات الدراسة تبعاً للاشتراك في منظمة تطوعية أو أكثر .
- نسبة وجود موظفين منتدبين بالمنظمات التطوعية.

جدول رقم (١٢)

توزيع مفردات العينة حسب السن

الاستجابات		التكرار (ن=١٩٨)	١٠٠%
الفئة العمرية	أقل من ٣٠ سنة	٢٨	١٤,١
	من ٣٠- ٤٥ سنة	٥٩	٢٩,٨
	أقل من ٦٠ سنة	٧٥	٣٧,٩
	٦٠ سنة فأكثر	٣٦	١٨,٢

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة (٣٧,٩%) كانت للفئة العمرية من (٤٥- ٦٠) سنة وأن أقل نسبة (١٤,١%) كانت للفئة العمرية (أقل من ٣٠) سنة

- ويعطي هذا المؤشر دلالة على ضعف مشاركة الشباب في قيادة العمل التطوعي ، وبذلك فإن العمل التطوعي يفقد طاقة كبيرة تمتلكها تلك الفئة مما قد يؤدي إلى ضعف مشاركة المجتمع المدني في الكثير من مجالات العمل التطوعي على الصعيدين العلاجي والتنموي.

جدول رقم (١٣)

توزيع مفردات العينة حسب النوع

الاستجابات		التكرار (ن=١٩٨)	١٠٠%
النوع	ذكر	١٨٦	٩٣,٩%
	أنثي	١٢	٦,١

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الذكور في العينة بلغت (٩٣,٩%) في حين أن نسبة الإناث كانت (٦,١%) وهي نسبة ضئيلة جداً.

- ويعطي هذا المؤشر دلالة على أن نسبة كبيرة جداً من قوة المجتمع معطلة حيث أن نسبة الإناث في التعداد السكان تقترب من نصف القوة السكانية، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى ضعف المشاركة.

جدول رقم (١٤) توزيع مفردات العينة حسب المؤهل الدراسي

الاستجابات		التكرار (ن=١٩٨)	١٠٠%
المؤهل الدراسي	عالي	١٣٠	٦٥,٧
	فوق المتوسط	٢٠	١٠,١
	متوسط	٤٢	٢١,٢
	أقل من المتوسط	٦	٣,٠٠

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من الحاصلين على مؤهلات عليا بنسبة (٦٥,٧%)، وأن أقل نسبة هي للمؤهلات أقل من المتوسط بنسبة (٣%).

- وهذا المؤشر يعطي دلالة على أن ارتفاع المؤهل التعليمي يرتبط ارتباطا طردياً مع العمل التطوعي وقد يكون ذلك لسعة إطلاعهم وإدراكهم للمصلحة العامة من خلال الرؤية الأشمل التي تتاح لهم من خلال الدراسة والتدريب.

جدول رقم (١٥) توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

الاستجابات		التكرار (ن=١٩٨)	١٠٠%
سنوات الخبرة	أقل من سنة	١٥	٧,٦
	من ١- فأكثر	٤٧	٢٣,٧
	من ٣ - فأكثر	٤٢	٢١,٢
	من ٥- فأكثر	٥٣	٢٦,٨
	١٠ - سنوات فأكثر	٤١	٢٠,٧

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة (٢٦,٨%) كانت لمن يمتلك من أفراد عينة البحث خبرة من (٥-١٠سنوات) وأقل نسبة كانت لمن كانت خبرتهم أقل من سنة حيث بلغت (٧,٦%) وثاني أكبر نسبة كانت لمن خبرتهم (١-٣ سنوات) تليها نسبة من كانت خبرتهم (٣-٥) سنوات ثم جاءت نسبة من كانت خبرتهم (أكثر من ١٠ سنوات) وبلغت (٢٠,٧%).

- وهذا المؤشر يعطي دلالة على أن أعلى مفردات البحث خبرة (١٠ سنوات فأكثر) هم ثاني أقل نسبة تمثيلاً في (مجالس الإدارات والنقابات إلى آخره)

وهذا قد يكون مؤدياً إلى ضعف نسبة مشاركة المجتمع المدني في حل المشكلات.

جدول رقم (١٦) توزيع مفردات البحث حسب اشتراكهم في الهيئات الاجتماعية

<table>
<tr><th colspan="2">الاستجابات</th><th>التكرار (ن=١٩٨)</th><th>١٠٠%</th></tr>
<tr><td rowspan="2">عدد الهيئات المشترك بها</td><td>هيئة واحدة</td><td>٦٢</td><td>٣١,٣</td></tr>
<tr><td>أكثر من هيئة</td><td>١٣٦</td><td>٦٨,٧</td></tr>
</table>

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر جاءت لمن يشتركون في أكثر من هيئة حيث بلغت (٦٨,٧%)، وهذا طبيعي من حيث أن الفرد باستطاعته أن يكون عضواً في أحد المنظمات بالإضافة إلي النقابة المهنية التي يتبع لها على الأقل تقدير.

- وهذا المؤشر يعطي دلالة إيجابية على إمكانية تفعيل عملية التشبيك والتعاون والتنسيق فيما بين منظمات المجتمع المدني مما قد يؤدي إلى الزيادة في بناء قدراتها.

جدول رقم (١٧) نسب انتداب الموظفين بالجمعيات الأهلية عينية البحث

<table>
<tr><th colspan="2">الاستجابات</th><th>التكرار ن=٢١</th><th>١٠٠%</th></tr>
<tr><td rowspan="2">وجود الموظفين المنتدبين بالجمعيات الأهلية</td><td>يوجد</td><td>٢</td><td>٩,٥</td></tr>
<tr><td>لا يوجد</td><td>١٩</td><td>٩٠,٥</td></tr>
</table>

يوضح الجدول السابق أن هناك نسبة انتداب (٩,٥%) للموظفين العاملين بوزارة التضامن الاجتماعي للعمل بالجمعيات الأهلية عينة البحث.

* وذلك المؤشر يدل على وجود تعاون بين الأجهزة الحكومية والمنظمات التطوعية مما قد يؤدي إلى تدعيم القدرات البشرية لمنظمات المجتمع المدني ويزيد من كفاءة وفاعلية الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات.

الفصل الخامس

"مردود الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني في البرامج والمشروعات"

أولاً: متوسطات درجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح.

ثانياً: قيمة ($كا^2$) لدلالة الفروق في دور المسوح في تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

ثالثاً: الدلالات.

-نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتساؤل الفرعي الأول:

"هل الاستثارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني في البرامج والمشروعات تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية"؟

- وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات العينة حول العبارات المكونة للمتغير، ثم قام بحساب المتوسطات الحسابية، وبناء عليها قام بترتيب العبارات كما بالجدول التالي..

أولاً: متوسطات درجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب الاستثارات المحلية عن طريق إجراء المسوح:

جدول رقم (١٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تؤدي تلك المسوح إلي مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أهداف المناطق العشوائية	٧٩	٣٩,٩	١١٦	٥٨,٦	٣	١,٥	٢,٣٨	٦
٢	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في اقتراح البرامج والمشروعات التي تمكن من مواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨١	٤٠,٩	١١٢	٥٦,٦	٥	٢,٥	٢,٣٨	٦ (مكرر)
٣	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع خطة لمواجهة مشكلة الفقر في المناطق العشوائية	١٠٧	٥٤	٨٥	٤٢,٩	٦	٣	٢,٥١	٢

تابع جدول (١٨)

٤	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في توفير الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١٢١	٦١,١	٦٢	٣١,٣	١٥	٧,٦	٢,٥٤	١
٥	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في توفير الإمكانات البشرية اللازمة لتنفيذ البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١٠١	٥١	٨٢	٤١,٤	١٥	٧,٦	٢,٤٣	٣
٦	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أولويات البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر	٩٠	٤٥,٥	٩٧	٤٩	١١	٥,٦	٢,٤٠	٥
٧	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات المتابعة للبرامج والمشروعات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر	٨٦	٤٣,٤	١٠٢	٥١,٥	١٠	٥,١	٢,٣٨	٦ (مكرر)
٨	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تقويم البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر	٩٥	٤٨	٩٢	٤٦,٥	١١	٥,٦	٢,٤٢	٤

ثانياً: قيمة (كا^{2}) لدلالة الفروق في دور الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح في تفعيل مشاركة المجمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٩)

المسوح	الاستجابة		كا^{2}	الدلالة
	ك	%		
نعم	٧٦٠	٤٨	٥٨٠,٥	٠,٠٠١
إلى حد ما	٧٤٨	٤٧,٢		
لا	٧٦	٤,٨		
جملة	١٥٨٤	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٤٨%) من استجابات مفردات العينة جائت بالموافقة على أن المسوح تؤدي إلى تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية، وأن نسبة (٤٧,٢%) موافقة إلى حد ما، بينما نسبة (٤,٨%) من استجابات مفردات العينة جائت بعدم الموافقة على أن الأسلوب يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات:

وبذلك فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والمتوقعة في اتجاه الاستجابة بالموافقة مما يعني غلبة نسبة الموافقة على أن الإستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية حيث كانت قيمة (كا^{2}) دالة عند مستوي(٠,٠٠١)، وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب حسب المتوسطات الحسابية إلى الآتي:

١- تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في توفير الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٢- تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع خطة لمواجهة مشكلة الفقر في المناطق العشوائية.

٣- تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في توفير الإمكانات البشرية اللازمة لتنفيذ البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٤- تؤدي تلك المسوح إلي مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تقويم البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٥- تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أولويات البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر.

٦- تؤدي تلك المسوح إلي مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أهداف فقراء المناطق العشوائية.

٧- تؤدي تلك المسوح إلي مشاركة منظمات المجتمع المدني في اقتراح البرامج والمشروعات المناسبة التي تمكن من مواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٨- تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تقويم البرامج المشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

الفصل السادس

"مردود توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني"

أولاً: متوسطات درجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني.

ثانياً: قيمة (كا^{2}) لدلالة الفروق بشأن أسلوب توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني لتفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات.

نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتساؤل الفرعي الثاني:

"هل توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟"

- وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات عينة الدراسة بالنسبة للعبارات الثمانية الخاصة بأسلوب توسيع عمليات التدريب والاتصال، ثم قام بحساب المتوسطات الحسابية وبناء عليها قام بترتيب العبارات كما بالجدول التالي:

أولاً: متوسطات درجات مفردات عينة الدراسة بالنسبة لأسلوب توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي:

جدول رقم (٢٠)

متوسطات درجات مفردات عينة الدراسة بالنسبة لأسلوب توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تحقيق مزيد من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١٠٨	٥٤,٥	٨١	٤٠,٩	٩	٤,٥	٢,٥٠	٣
٢	تحقيق التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٩٩	٥٠	٨٨	٤٤,٤	١١	٥,٦	٢,٤٤	٤
٣	توحيد الرؤية حول الأولويات بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١١٢	٥٦,٦	٨٠	٤٠,٤	٦	٣	٢,٥٤	١

تابع جدول (٢٠)

٤	زيادة القدرات التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٨	٤٤,٤	٩٨	٤٩,٥	١٢	٦,١	٢,٣٨	٧
٥	تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني على تصميم برامج ومشروعات لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٩٣	٤٧	٩٤	٤٧,٥	١١	٥,٦	٢,٤١	٥
٦	إكساب العاملين بمنظمات المجتمع المدني الخبرة المطلوبة في التعامل مع الأجهزة الرقابية ومواجهة الضغوط الناشئة عن ذلك لتنفيذ البرامج والمشروعات لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٣	٤١,٩	١,٥	٥٣	١٠	٥,١	٢,٣٧	٨
٧	يرفع من كفاءة منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١٠٨	٥٤,٥	٨٤	٤٢,٤	٦	٣	٢,٥٢	٢
٨	يزيد من فاعلية الخدمات المقدمة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٤	٤٢,٤	١٠٩	٥٥,١	٥	٢,٥	٢,٤٠	٦

ثانياً: قيمة (كا^{2}) لدلالة الفروق في دور أسلوب توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني لتفعيل مشاركتها في التخطيط

جدول رقم (٢١)

التدريب	الاستجابة		كا^{2}	الدلالة دح^{2}
	ك	%		
نعم	٧٧٥	٤٨,٩	٥٩٧,١	٠,٠٠١
إلى حد ما	٧٣٩	٤٦,٧		
لا	٧٠	٤,٤		
جملة	١٥٨٤	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٤٨,٩%) من استجابات مفردات العينة موافقين على أن توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركة تلك المنظمات في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية، وأن نسبة (٤٦,٧%) كانت استجاباتهم أنهم موافقين إلى حد ما، بينما نسبة (٤,٤%) رفضوا أن يكون هذا الأسلوب مؤدي لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

ثالثاً: الدلالات

- وبذلك فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة في اتجاه الاستجابة بالموافقة، مما يعني غلبة نسبة الموافقين على أهمية ودور أسلوب توسيع عمليات التدريب والاتصال لممثلي منظمات المجتمع المدني في تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية،

حيث كانت قيمة (كا^2) دالة عند مستوي (٠,٠٠١)، وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب حسب المتوسطات الحسابية إلى الآتي:

١- توحيد الرؤية حول الأولويات بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٢- يرفع من كفاءة منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٣- تحقيق مزيد من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٤- تحقيق التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٥- تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني على تصميم برامج ومشروعات لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٦- يزيد من فاعلية الخدمات المقدمة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٧- زيادة القدرات التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٨- إكساب العاملين بمنظمات المجتمع المدني الخبرة المطلوبة في التعامل مع الأجهزة الرقابية ومواجهة الضغوط الناشئة عن ذلك لتنفيذ البرامج والمشروعات لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

الفصل السابع

"مردود أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين (حسب ما يتيحه القانون) وأثره" على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية

أولاً: متوسطات درجات مفردات عينة البحث بشأن استجاباتهم حول أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين.

ثانياً: قيمة (كا٢) لدلالة الفروق بشأن أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين وأثره على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات.

نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتساؤل الفرعي الثالث:

"هل أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين (حسب ما يتيحه القانون) يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟"

- وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات عينة الدراسة حول العبارات (الستة) المكونة للمحور الخاص بأسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين، ثم قام بحساب المتوسطات الحسابية لتلك الاستجابات وبناء عليها قام بترتيب العبارات تبعاً لقوة الاستجابة وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر:

جدول رقم (٢٢)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	ندب الموظفين والمتخصصين يساعد منظمات المجتمع المدني على تدعيم القدرات البشرية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨١	٤٠,٩	١١٢	٥٦,٦	٥	٢,٥	٢,٣٨	١
٢	ندب الموظفين والمتخصصين لمنظمات المجتمع المدني يزيد الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٧٧	٣٨,٩	١١٣	٥٧,١	٨	٤	٢,٣٥	٥

تابع جدول رقم (٢٢)

٣	ندب الموظفين والمتخصصين يحقق فتح قنوات اتصال جيدة مع القطاع الحكومي مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٥	٤٢,٩	١٠٤	٥٢,٥	٩	٤,٥	٢,٣٨	٢
٤	ندب الموظفين والمتخصصين يحقق خفض تكلفة إقامة المشروعات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدن لتحمل الجهاز الحكومي رواتبهم مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٧٧	٣٨,٩	١,٦	٥٣,٥	١٥	٧,٦	٢,٣١	٦
٥	ندب الموظفين والمتخصصين يرفع من كفاءة منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٥	٤٢,٩	١٠٣	٥٢	١٠	٥,١	٢,٣٧	٣
٦	ندب الموظفين يسهل من إجراءات تقديم الخدمات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٥	٤٢,٩	١٠٣	٥٢	١٠	٥,١	٢,٣٧	٤

ثانياً: قيمة (كا^{2}) لدلالة الفروق في دور أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين وأثره على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر:

جدول رقم (٢٣)

انتداب الموظفين والمتخصصين	الاستجابات		كا^{2}	الدلالة د ح^{2}
	ك	%		
نعم	٤٩٠	٤١,٣	٤٦٤,١	٠,٠٠١
إلى حد ما	٦٤١	٥٣,٩		
لا	٥٧	٤,٨		
جملة	١١٨٨	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٤١,٣%) من استجابات مفردات العينة جاءت بالموافقة على أن أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين من قبل وزارة التضامن الاجتماعي للعمل بمنظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية وأن نسبة (٥٣,٩%) من الاستجابات كانت بالموافقة إلى حد ما، بينما (٤,٨%) من الاستجابات جاءت بعدم الموافقة على أن الأسلوب يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات:

وبذلك فإنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والتكرارات والمتوقعة في اتجاه الاستجابة بالموافقة على أن الأسلوب يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني حيث كانت قيمة (كا^{2}) دالة عند مستوي (٠,٠٠١)، وبالتالي فإنه يمكن قبول أن أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين من قبل وزارة التضامن الاجتماعي للعمل بمنظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركة

المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب حسب المتوسطات الحسابية إلى الآتي:

١- تدعيم القدرات البشرية لمنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر.

٢- يحقق فتح قنوات إتصال جيدة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركته في التخطيط لمواجهة الفقر.

٣- يرفع من كفاءة منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٤- يسهل من إجراءات تقديم الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٥- يزيد من الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتصميم البرامج والمشروعات من قبل المجتمع المدني مما يؤدي إلي تفعيل مشاركته في التخطيط لمواجهة الفقر.

٦- يحقق خفض تكلفة إقامة المشروعات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني نتيجة تحمل القطاع الحكومي لرواتب العاملين المنتدبين مما يؤدي إلى دعم القدرات المادية للمجتمع المدني فيؤدي إلى تفعيل مشاركته في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

الفصل الثامن

"مردود التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني"

أولاً: متوسطات درجات مفردات عينة البحث بشأن استجاباتهم حول أسلوب التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني.

ثانياً: قيمة (كا^2) لدلالة الفروق بشأن أسلوب التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني وأثره على تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات.

نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتساؤل الفرعي الرابع:-

"هل التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟".

- وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات العينة على العبارات (الخمسة) المكونة للمتغير سالف الذكر، ثم قام بحساب المتوسطات الحسابية وبناء عليها قام بترتيب العبارات، وكانت النتائج كما بالجدول التالي.

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني:-

جدول رقم (٢٤)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يساعد على تقسيم العمل حسب التخصص مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.	١٢٨	٦٤,٦	٦٥	٣٢,٨	٥	٢,٥	٢,٦٢	٢

تابع جدول رقم (٢٤)

٢	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يساعد على سرعة اتخاذ القرار بدقة مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	١١١	٥٦,١	٨١	٤٠,٩	٦	٣	٢,٦٣	١
٣	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يحقق تعدد البدائل المقترحة من حيث احترام المبادرات ومناقشتها بجدية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	٩٦	٤٨,٥	٩٦	٤٨,٥	٦	٣	٢,٤٥	٤
٤	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يحقق تطوير معايير جديدة وحديثة لتقييم العمل والأداء المبذول في المشروعات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	٩٤	٤٧,٥	٩٦	٤٨,٥	٨	٤	٢,٤٣	٥
٥	يقلل من الوقت والجهد والتكلفة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١١٩	٦٠,١	٧٢	٣٦,٤	٧	٣,٥	٢,٥٧	٣

ثانياً: قيمة (كا^2) لدلالة الفروق بشان دور أسلوب التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني في تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية:

جدول رقم (٢٥)

التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين	الاستجابات		كا^2	الدلالة دح^2
	ك	%		
نعم	٥٤٨	٥٥,٤	٤٣٢,٥	٠,٠٠١
إلى حد ما	٤١٠	٤١,٤		
لا	٣٢	٣,٢		
جملة	٩٩٠	١٠٠		

- يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٥٥,٤%) من استجابات مفردات العنيه جاءت بالموافقة على أسلوب التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، وأن نسبة (٤١,٤%) من الاستجابات جاءت بالموافقة إلى حد ما، بينما جاءت نسبة (٣,٢%) من الاستجابات بعدم الموافقة على أن ذلك الأسلوب يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات:

وبذلك يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة في اتجاه الاستجابة بالموافقة مما يدل على أن أسلوب التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، حيث كانت قيمة (كا^2) دالة عند مستوي (٠,٠٠١)

<u>-وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب وفقاً المتوسطات الحسابية إلى الآتي:</u>

١- المساعدة على سرعة اتخاذ القرار بدقة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

٢- المساعدة على تقسيم العمل حسب التخصص مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

٣- يقلل من الوقت والجهد والتكلفة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٤- المساعدة على تحقيق تعدد البدائل المقترحة من حيث احترام الآراء المقترحة ومناقشتها بجدية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٥- يحقق تطوير معايير جديدة وحديثة لتقييم العمل والأداء المبذول في المشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

الفصل التاسع

"مردود وضع ميثاق اخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لاداء منظمات المجتمع المدني امام الراي العام يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية"

أولاً: متوسطات درجات مفردات عينة البحث بشأن استجاباتهم حول وضع ميثاق أخلاقي ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام.

ثانياً: قيمة (كا٢) لدلالة الفروق بشأن أسلوب وضع ميثاق أخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام وأثره علي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات.

نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتساؤل الفرعي الخامس:

"هل وضع ميثاق أخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟"

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات العينة من المبحوثين على العبارات (الخمسة) المكونة للمتغير، ثم قام بحاسب المتوسطات الحسابية، وبناء عليها قام بترتيب العبارات، وكانت النتائج كما بالجدول التالي....

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات العينة بشأن استجاباتهم حول وضع ميثاق أخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني:

جدول رقم (٢٦)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	الميثاق الأخلاقي يضع المشاريع التي تعود بالفائدة على الغالبية العظمي من الفقراء والمحتاجين على قمة الأولويات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	١٢١	٦١,١	٧٥	٣٧,٩	٢	١	٢,٦٠	١
٢	الميثاق الأخلاقي يحث على عدم الالتفات نحو المشاريع التي تجذب اهتمام وسائل الإعلام ولا تعود على القطاع العريض من الناس مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	١٢١	٦١,١	٧٥	٣٧,٩	٢	١	٢,٦٠	٢

تابع جدول رقم (٢٦)

٣	الميثاق الأخلاقي يحقق إعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	١٠٨	٥٤,٥	٨٢	٤١,٤	٨	٤	٢,٥١	٤
٤	الميثاق الأخلاقي يحث على تشجيع التضامن والتشبيك بين المنظمات المدنية وبينها وبين المنظمات الحكومية والخاصة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	٩٢	٤٦,٥	١٠١	٥١	٥	٢,٥	٢,٤٤	٥
٥	الميثاق الأخلاقي يحدد القواعد التنظيمية في العمل مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	١١١	٥٦,١	٨٠	٤٠,٤	٧	٣,٥	٢,٥٣	٣

ثانياً: قيمة (كا٢) لدلالة الفروق بشأن دور أسلوب وضع ميثاق أخلاقي ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام في تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية:

جدول رقم (٢٧)

وضع ميثاق أخلاقي	الاستجابات		كا٢	الدلالة دح٢
	ك	%		
نعم	٥٥٣	٥٥,٩	٤٥٥,٣	٠,٠٠١
إلى حد ما	٤١٣	٤١,٧		
لا	٢٤	٢,٤		
جملة	٩٩٠	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٥٥,٩%) من استجابات مفردات العينة جاءت بالموافقة على أن أسلوب وضع ميثاق أخلاقي ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، وأن نسبة (٤١,٧%) من الاستجابات جاءت بالموافقة إلى حد ما، بينما نسبة (٢,٤%) من الاستجابات جاءت بعدم الموافقة على أن ذلك الأسلوب يؤدي إلي تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات:

وبذلك فإنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة في اتجاه غلبة الاستجابة بالموافقة على أن هنا الأسلوب يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، حيث كانت قيمة (كا٢) دالة عند مستوي (٠,٠٠١)

وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب حسب المتوسطات الحسابية إلى الآتي:

١- وضع المشاريع التي تعود بالفائدة على الغالبية العظمي من الفقراء والمحتاجين على قمة الأولويات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٢- يحث على عدم الالتفات نحو المشاريع التي تجذب اهتمام وسائل الإعلام ولا تعود على القطاع العريض من الناس مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٣- يحدد القواعد التنظيمية في العمل مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

٤- يحقق إعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٥- يحث على تشجيع التضامن والتشبيك بين المنظمات المدنية والحكومية والخاصة، مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

الفصل العاشر

"مردود عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني"

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

ثانياً: قيمة (كا^2) لدلالة الفروق بشأن أسلوب بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وأثره على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات.

نتائج الدراسة الميدانية حول التساؤل الفرعي السادس:

هل عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟"

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات العينة حول العبارات (الستة) المكونة لمتغير "بناء قدرات منظمات المجتمع المدني"، ثم قام بحساب المتوسطات الحسابية وبناء عليها قام بترتيب العبارات، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب بناء قدرات منظمات المجتمع المدني:-

جدول رقم (٢٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	عملية بناء القدرات عن طريق القيام بحملات إعلامية لتشجيع العمل التطوعي تساعد منظمات المجتمع المدني وتفعل من مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	١٠٧	٥٤	٨٦	٤٣,٤	٥	٢,٥	٢,٥٢	١
٢	عملية بناء القدرات عن طريق تقديم إعانات حكومية لمنظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	٨٩	٤٤,٩	١٠٦	٥٣,٥	٣	١,٣	٢,٤٣	٣

تابع جدول رقم (٢٨)

٣	عملية بناء القدرات عن طريق توسيع حجم الإعفاءات المالية لمنظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	٨٨	٤٤,٩	١٠٥	٥٣	٥	٢,٥	٢,٤٢	٥
٤	تنمية القدرات البشرية عن طريق تدريب الكوادر العاملة بمنظمات المجتمع المدني من قبل أجهزة الدولة يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	٩٤	٤٧,٥	٩٣	٤٧	١١	٥,٦	٢,٤٢	٦
٥	عملية بناء القدرات عن طريق الدعم بالمعلومات من قبل أجهزة الدولة تؤدي إلى دعم اتخاذ القرار الصحيح بمنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	١٠١	٥١	٨٨	٤٤,٤	٩	٤,٥	٢,٤٦	٢
٦	عملية بناء القدرات عن طريق التعديلات التشريعية ووضع القوانين تمنح هامش من الحرية لمنظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية	٩٨	٤٩,٥	٨٨	٤٤,٤	١٢	٦,١	٢,٤٣	٤

ثانياً: قيمة (كا^{2}) لدلالة الفروق بشأن أسلوب بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وأثره على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية:

جدول رقم (٢٩)

بناء قدرات منظمات المجتمع المدني	الاستجابات		كا^{2}	الدلالة دح^{2}
	ك	%		
نعم	٥٧٧	٤٨,٦	٤٦٦,٨	٠,٠٠١
إلى حد ما	٥٦٦	٤٧,٦		
لا	٤٥	٣,٨		
جملة	١١٨٨	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٤٨,٦%) من استجابات مفردات عينة الدراسة جاءت بالموافقة على أن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، وأن نسبة (٤٧,٦%) من تلك الاستجابات جاءت بالموافقة إلى حد ما، بينما نسبة (٣,٨ %) منها جاءت بعدم الموافقة على أن هذا الأسلوب يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات:

وبذلك فإنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة في اتجاه غلبة الاستجابة بالموافقة على أن ذلك الأسلوب يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية،

حيث كانت قيمة (كا^{2}) دالة عند مستوي (٠,٠٠١)، وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب حسب المتوسطات الحسابية إلى ما يلي:

١- الحملات الإعلامية إحدى خطوات عملية بناء القدرات، وتؤدي لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٢- الدعم بالمعلومات إحدى خطوات عملية بناء القدرات، وتؤدي لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٣- تقديم الإعانات الحكومية لمنظمات المجتمع المدني إحدى خطوات عملية بناء القدرات، وتؤدي لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٤- التعديلات التشريعية لمنح حرية أكثر لمنظمات المجتمع المدني إحدى خطوات عملية بناء القدرات، وتؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٥- توسيع حجم الإعفاءات المالية لمنظمات المجتمع المدني إحدى خطوات عملية بناء القدرات، وتؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٦- تنمية القدرات البشرية عن طريق تدريب الكوادر العاملة بمنظمات المجتمع المدني من قبل أجهزة الدولة إحدى خطوات عملية بناء القدرات، وتؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

الفصل الحادي عشر

"مردود مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية لإبداء الاقتراحات بشأن البرامج والمشروعات التي سيتم رفعها لجهات التخطيط الإقليمي"

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية.

ثانياً: قيمة (كا^2) لدلالة الفروق بشأن أسلوب مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية.

ثالثاً: الدلالات.

رابعاً: قيمة (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين متوسطي درجات أعضاء المجلس الشعبي المحلي، وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني نحو أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

نتائج الدراسة الميدانية حول التساؤل الفرعي السابع:

هل مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية لإبداء الاقتراحات بشأن البرامج والمشروعات التي سيتم رفعها لجهات التخطيط الإقليمي تؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟"

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات العينة حول العبارات (الستة) المكونة للمتغير، ثم قام بحساب المتوسطات الحسابية، وبناء عليها قام بترتيب العبارات، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية.

جدول رقم (٣٠)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية يساعد على الواقعية والشمول من حيث سلامة عملية تقدير الاحتياجات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٩٦	٤٨,٥	٩٣	٤٧	٩	٤,٥	٢,٤٤	٢
٢	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية تقوي وتعزز لامركزية التخطيط مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٩	٤٤,٩	١٠٢	٥١,٥	٧	٣,٥	٢,٤١	٦

تابع جدول رقم (٣٠)

٣	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية يساعد على اكتشاف القادة الطبيعيين للمجتمع مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر.	١٠٤	٥٢,٥	٨٨	٤٤,٤	٦	٣	٢,٤٩	١
٤	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية يساعد على اكتساب الخبرة وفن القيادة والمشاركة مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر	٩١	٤٦	٩٩	٥٠	٨	٤	٢,٤٢	٥
٥	يساعد في تحديد أولويات البرامج والمشروعات المطلوبة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٩١	٤٦	١٠٠	٥٠,٥	٧	٣,٥	٢,٤٢	٤
٦	يساعد في رسم الخطط ووضع الحلول للمشكلات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٩٢	٤٦,٥	١٠٢	٥١,٥	٤	٢	٢,٤٤	٣

ثانياً: قيمة (كا٢) لدلالة الفروق بشأن أسلوب مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية:

جدول رقم (٣١)

مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية	الاستجابات		كا٢	الدلالة د ح٢
	ك	%		
نعم	٥٦٣	٤٧,٤	٤٧٧,٩	٠,٠٠١
إلى حد ما	٥٨٤	٤٩,٢		
لا	٤١	٣,٤		
جملة	١١٨٨	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٤٧,٤%) من استجابات مفردات العينة جاءت بالموافقة على أن مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية تؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر، وأن نسبة (٤٩,٢%) جاءت بالموافقة إلى حد ما، بينما نسبة (٣,٤ %) رفضت أن يكون هذا الأسلوب مؤدياً لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

ثالثاً: الدلالات:

وبذلك فإنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة في اتجاه الاستجابة بالموافقة على أن هذا الأسلوب يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، حيث كانت قيمة (كا٢) دالة عند مستوي (٠,٠٠١)، وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب وفقاً للمتوسطات الحسابية إلي الآتي:

١- المساعدة على اكتشاف القادة الطبيعيين للمجتمع مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٢- المساعدة على الواقعية والشمول من خلال سلامة عملية تقدير الاحتياجات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.
٣- المساعدة في رسم الخطط ووضع الحلول للمشكلات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.
٤- المساعدة في تحديد أولويات البرامج والمشروعات المطلوبة، مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقرة بالمناطق العشوائية.
٥- المساعدة على اكتساب الخبرة وفن القيادة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقرة بالمناطق العشوائية.
٦- تقوية وتعزيز لامركزية التخطيط مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

رابعاً: إجراء اختبار (T.tert) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات أعضاء المجلس الشعبي المحلي وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني:

-وقد أفترض الباحث أنه ربما يكون هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين استجابات السادة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني والسادة أعضاء المجالس الشعبية المحلية يعكس تباين حاد ما بين وجهات نظرهم يعكس بعد الأساليب عن المنطقية التي يفرضها الواقع أو أنها تميل للمثالية المفرطة.

-وللتحقق من صحة الفرض قام الباحث بحساب المقارنة بين متوسطي درجات أعضاء المجلس الشعبي المحلي وأعضاء مجالس الإدارات وباقي مفردات العينة باستخدام اختبار(T.tert) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات أعضاء المجلس الشعبي المحلي وباقي مفردات العينة وكانت النتائج كما بالجدول التالي...

جدول رقم (٣٢)

يوضح قيمة (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجالس الإدارات في أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر

العضوية / أساليب التفعيل	مجلس محلي (ن=٧)		مجلس إدارة جمعيات (ن=١٩١)		ت	الدلالة د.ح١٩٦
	م	ع	م	ع		
الاستشارات المحلية عن طريق البحوث	١٥,٣	٥,٠٦	١٩,٦	٢,٠٢	٢,٢٥٥-	غير دالة
عمليات التدريب والاتصال	١٩,٤	٣,٢٦	١٩,٦	٢,٣٨	٠,١١٤-	غير دالة
أسلوب انتداب المتخصصين	١٣,٣	٣,٩٥	١٤,٢	٢,١٧	٠,٦٢٣-	غير دالة
التنسيق بين العاملين باجر والمتطوعين	١٢,٠	٢,١٦	١٢,٦	١,٧٣	٠,٩٣٤-	غير دالة
الميثاق الأخلاقي	١٣,٣	١,٧٠	١٢,٦	١,٦٧	٠,٩٩٠	غير دالة
عملية بناء قدرات منظمات المجتمع	١٤,٣	٤,٣٥	١٤,٧	١,٧٧	٠,٥٦٩-	غير دالة
مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع	١٦,٠	٢,٠٨	١٤,٧	١,٧٧	١,٨٦٨	غير دالة
استقطاب رعاة	١١,٤	٢,٩٩	١٢,٧	١,٤٩	١,٠٧٩-	غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أعضاء المجالس المحلية وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني في أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية، حيث كانت قيم (ت) غير ذات دلالة عند مستوي معنوية (٠,٠٥) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين أعضاء المجالس المحلية وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات في أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

الفصل الثاني عشر

"مردود استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات"

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات.

ثانياً: قيمة (كا٢) لدلالة الفروق بشأن أسلوب استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني وأثره على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات.

نتائج الدراسة الميدانية بشأن التساؤل الفرعي الثامن:

"هل استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟"

- للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات مفردات العينة على عبارات استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات، ثم قام بحساب المتوسطات وبناء عليها قام بترتيب العبارات، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

أولاً: المتوسطات الحسابية لدرجات مفردات عينة الدراسة بشأن استجاباتهم حول أسلوب استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات:

جدول رقم (٣٣)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني يحقق الانتفاع بفكر ناجح غير تقليدي يساعد على تصميم مشاريع تدر دخلا للصرف على أنشطتها مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١١٦	٥٨,٦	٧٥	٣٧,٩	٧	٣,٥	٢,٥٥	٣
٢	استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني يساعد على تركيز الأضواء من جانب وسائل الإعلام على أنشطتها فيكسبها تأثيراً على الاتجاهات المجتمعية مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١٢٠	٦٠,٦	٧٣	٣٦,٩	٥	٢,٥	٢,٥٨	٢

تابع جدول رقم (٣٣)

٣	استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني من المشاركين في الجهات التنفيذية والتشريعية بالدولة يساعد على التأثير في السياسات العامة وخاصة سياسة الرعاية الاجتماعية مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	٨٠	٤٠,٤	١١٠	٥٥,٨	٨	٤	٢,٣٦	٥
٤	استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني من المستثمرين يساعد على إيجاد قنوات اتصال بين القطاعين المدني والخاص وتدعيم التعاون بينهما مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١٠٧	٥٤	٨٢	٤١,٤	٩	٤,٥	٢,٤٩	٤
٥	استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني يعطي قوة معنوية ومادية في أداء المنظمات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية	١٢٧	٦٤,١	٦٧	٣٣,٨	٤	٢	٢,٦٢	١

ثانياً: قيمة (كا٢) لدلالة الفروق بشأن أسلوب استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني وأثره على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية:

جدول رقم (٣٤)

أسلوب استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني	الاستجابات		كا٢	الدلالة د ح٢
	ك	%		
نعم	٥٥٠	٥٥,٦	٤٣١,٩	٠,٠٠١
إلى حد ما	٤٠٧	٤١,١		
لا	٣٣	٣,٣		
الجملة	٩٩٠	١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٥٥,٦%) من استجابات مفردات عينة الدراسة جاءت بالموافقة على أن أسلوب استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، وأن نسبة (٤١,١%) من الاستجابات جاءت بالموافقة إلى حد ما بينما نسبة (٣,٣%) من تلك الاستجابات جاءت بعدم الموافقة على أن ذلك الأسلوب يؤدي على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

ثالثاً: الدلالات:

وبذلك فإنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة في اتجاه غلبة نسبة الموافقة على أن أسلوب استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات، يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية، حيث كانت

قيمة (كا٢) دالة عند مستوي (٠,٠٠١)، وأن هذا الأسلوب يؤدي بالترتيب وفقاً المتوسطات الحسابية إلى ما يلي:

١- يعطي دعم مادي ومعنوي لأداء منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٢- يساعد على تركيز الأضواء من جانب وسائل الإعلام على أنشطة منظمات المجتمع المدني فيكسبها تأثيراً على الاتجاهات المجتمعية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٣- يحقق الانتفاع بفكر ناجح (غير تقليدي) يساعد على تصميم مشاريع تدر دخلاً للصرف على أنشطة منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٤- يساعد على إيجاد قنوات اتصال بين القطاعين المدني والخاص ويدعم التعاون بينهما هما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٥- أن استقطاب رعاه لمنظمات المجتمع المدني من المشاركين في الجهات التنفيذية والتشريعية بالدولة يساعد على التأثير في السياسات العامة وخاصة سياسة الرعاية الاجتماعية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

الفصل الثالث عشر

"نتائج الدراسة ومؤشرات لتوجيه العملية التخطيطية مستقبلاً لمواجهة مشكلة الفقر"

أولاً: نتائج الدراسة.

ثانياً: مؤشرات لتوجيه العملية التخطيطية مستقبلاً لمواجهة مشكلة الفقر.

أولاً: نتائج الدراسة:

للدراسة تساؤل رئيس: "ما هي أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟"

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس اقترح الباحث (ثمانية أساليب) لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر، بما يتماشى مع ما جاء في الجزء النظري من الدراسة، وقام بصياغتها في صورة تساؤلات فرعية ليتم من خلالها الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة.

فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الأول:

أثبتت المعاملات الإحصائية أن الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني بشأن البرامج والمشروعات المقترحة، تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

-وتتعدد المتغيرات التخطيطية لهذا الأسلوب في أنه يمكن عن طريقه فعل الآتي:

١- مشاركة منظمات المجتمع المدني في توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر.

٢- مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع الخطط لمواجهة مشكلة الفقر في المناطق العشوائية.

٣- مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تقويم البرامج والمشروعات المقترحة لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٤- مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أولويات البرامج والمشروعات المقترحة لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٥- مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أهداف فقراء المناطق العشوائية.

٦- مشاركة منظمات المجتمع المدني في اقتراح البرامج والمشروعات المناسبة التي تمكن من مواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٧- مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تقويم البرامج والمشروعات الموضوعة لمعالجة الفقر بالمناطق العشوائية.

-فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الثاني:

أثبتت المعاملات الإحصائية أن توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني، تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

-وتتعدد المتغيرات التخطيطية لهذا الأسلوب في أنه يمكن عن طريقه فعل الآتي:

١- توحيد الرؤية حول الأولويات بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

٢- يرفع من كفاءة منظمات المجتمع المدني نتيجة لتنمية القدرات والمهارات للعاملين فيها.

٣- تحقيق مزيد من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.

٤- تحقيق التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.

٥- تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني على تصميم البرامج والمشروعات.

٦- تحسين الخدمات المقدمة مما يزيد فاعليتها ويؤدي لتفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في علاج المشكلات.

٧- زيادة القدرات التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني.

٨- إكساب العاملين بمنظمات المجتمع المدني الخبرة المطلوبة للتعامل مع الأجهزة الرقابية.

-فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الثالث:

أثبتت المعاملات الإحصائية أن أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين (حسب ما يتيحه القانون)، يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

-وتتعدد المتغيرات التخطيطية لهذا الأسلوب في أنه يمكن عن طريقه فعل الأتي:

١- تدعيم القدرات البشرية لمنظمات المجتمع المدني.
٢- فتح قنوات اتصال جيدة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الحكومي.
٣- رفع كفاءة منظمات المجتمع المدني عن طريق تحسين تقديم الخدمات.
٤- يسهل إجراءات تقديم الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني.
٥- زيادة الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتصميم البرامج والمشروعات.
٦- خفض تكلفة إقامة المشروعات نتيجة تحمل القطاع الحكومي لرواتب الموظفين المنتدبين.

-فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الرابع:

أثبتت المعاملات الإحصائية أن التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني، يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

-وتتعدد المتغيرات التخطيطية لهذا الأسلوب في أنه يمكن عن طريقة فعل الآتي:

١- سرعة اتخاذ القرار بدقة.
٢- تقسيم العمل حسب التخصص.
٣- تقليل الوقت والجهد والتكلفة.
٤- تحقيق تعدد البدائل المقترحة من حيث احترام الآراء المقترحة ومناقشتها.
٥- تحقيق تطوير معايير جديدة وحديثة لتقييم العمل والآداء المبذول.

-فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الخامس:

أثبتت المعاملات الإحصائية أن وضع ميثاق أخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام، يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

-وتتعدد المتغيرات التخطيطية لهذا الأسلوب في أنه يمكن عن طريقه فعل الآتي:

١- وضع المشاريع التي تعود بالفائدة على الغالبية العظمي من الفقراء على قمة الأولويات، وعدم الالتفات نحو المشاريع التي لا تحقق سوي جذب انتباه وسائل الإعلام.

٢- تحديد القواعد التنظيمية في العمل، من حيث احترام العملاء من الفقراء والمحتاجين وتحسين تقديم الخدمات لهم.

٣- إعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية لأداء منظمات المجتمع المدني.

٤- الحث على تشجيع التضامن والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني والقطاعين الخاص والحكومي.

-فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي السادس:

أثبتت المعاملات الاحصائية أن عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

-ولعملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني خطوات تتحدد في الآتي:

١- الحملات الإعلامية المساندة للعمل التطوعي.

٢- الدعم بالمعلومات.

٣- الإعانات الحكومية والأهلية.

٤- التعديلات التشريعية المانحة لمزيد من الحرية لمنظمات المجتمع المدني.

٥- توسيع حجم الإعفاءات المالية لمنظمات المجتمع المدني.

٦- تنمية القدرات البشرية عن طريق تدريب كوادر العاملين بمنظمات المجتمع المدني.

-فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي السابع:

أثبتت المعاملات الإحصائية أن مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية لإبداء الاقتراحات بشأن البرامج والمشروعات التي سيتم رفعها لجهات التخطيط الإقليمي، تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

كما أثبتت عدم وجود دلالة معنوية بين استجابات أعضاء المجالس الشعبية المحلية، واستجابات باقي مفردات العينة من السادة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني (النقابات- الجمعيات الأهلية- الأحزاب السياسة) بالأضافة

إلى الخبراء بوزارة التضامن الاجتماعي، رؤساء الإدارات المركزية، مما يعطي دلالة على أن تلك الأساليب منطقية ولا تفرط في المثالية.

-وتتعدد المتغيرات التخطيطية لهذا الأسلوب في أنه يمكن عن طريقه فعل الآتي:

١- اكتشاف القادة الطبيعيين للمجتمع.

٢- المساعدة على الواقعية والشمول من خلال سلامة عملية تقدير الاحتياجات الفعلية لفقراء المناطق العشوائية.

٣- المساعدة في رسم الخطط ووضع الحلول لمشكلات الفقراء بالمناطق العشوائية.

٤- المساعدة على تحديد أولويات البرامج والمشروعات المقدمة لفقراء المناطق العشوائية.

٥- المساعدة على إكساب الخبرة وفن القيادة.

٦- تقوية وتعزيز لامركزية التخطيط.

-فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الثامن:

أثبتت المعاملات الإحصائية أن أسلوب استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات، يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

-وتتحدد المتغيرات التخطيطية لهذا الأسلوب في أنه يمكن عن طريقه فعل الآتي:

١- إعطاء دعم مادي ومعنوي لأداء منظمات المجتمع المدني.

٢- جذب الانتباه الإعلامي لأداء منظمات المجتمع المدني مما يعطيها تأثيراً على الاتجاهات المجتمعية وتوجيهها نحو الأعمال التطوعية وخاصة بالمناطق العشوائية.

٣- المساعدة على الإنتفاع بفكر ناجح (غير تقليدي) من حيث مشاركة رعاه من المستثمرين ورجال الأعمال الناجحين في منظمات المجتمع المدني.

٤- فتح قنوات اتصال بين القطاعين المدني والخاص وتدعيم التعاون بينهما.

٥- التأثير على السياسات العامة وخاصة سياسة الرعاية الاجتماعية وتوجيه أولوياتها نحو خدمة الفقراء وذلك من خلال أن البعض من هؤلاء الرعاة لمنظمات المجتمع المدني قد يكونون من المشاركين في الجهات والمناصب التنفيذية والتشريعية العليا بالدولة.

ومما سبق فإنه يمكن الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة بأن أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية يمكن ترتيبها وفقاً (للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) كما يلي:

جدول رقم (٣٥)

يوضح ترتيب أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية

العضوية / أساليب التفعيل	العينة ١٩٨		الترتيب
	م	ع	
الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح	١٩,٥	٢,٣١	٢
عمليات التدريب والاتصال	١٩,٦	٢,٤٠	١
أسلوب انتداب المتخصصين	١٤,٢	٢,٢٤	٥
التنسيق بين العاملين باجر والمتطوعين	١٢,٦	١,٧٥	٦
الميثاق الأخلاقي	١٢,٧	١,٦٧٠	٨
عملية بناء قدرات منظمات المجتمع	١٤,٧	١,٨٩	٣
مشاركة ممثلين عن مؤسسات في اجتماعات المجالس الشعبية المحلية المجتمع المدني	١٤,٦	١,٩٨	٤
استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني	١٢,٦	١,٥٨	٧

-أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية تبعاً لأهميتها وقوة تفعليها:

١- توسيع عمليات التدريب والاتصال لممثلي منظمات المجتمع المدني من قبل وزارة التضامن الاجتماعي.

٢- الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني في البرامج والمشروعات المقترحة.

٣- عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

٤- مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس الشعبية المحلية لإبداء المقترحات بشأن البرامج والمشروعات التي يمكن أن تخدم فقراء المناطق العشوائية.

٥- انتداب الموظفين والمتخصصين من قبل وزارة التضامن الاجتماعي للعمل بالجمعيات الأهلية.

٦- التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني.

٧- استقطاب رعاة ممن يملكون القدرات والإمكانات لمنظمات المجتمع المدني.

٨- وضع ميثاق أخلاقي من قبل الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية أمام الرأي العام لآداء منظمات المجتمع المدني.

ثانياً:مؤشرات لتوجيه العملية التخطيطية مستقبلاً لمواجهة مشكلة الفقر:

١-استخدام إصطلاحات أكثر تحديداً وتسمية الأمور بمسمياتها الحقيقية فنقول "فقراء" بدلاً عن " محدودي الدخل".

٢-الأخذ بالأساليب الثمانية التي اقترحتها الدراسة واختبرت تفعيلها لمشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية كأحد أهم الاستراتيجيات التخطيطية والتي تندرج ضمن "استراتيجيات التضامن".

٣-إيجاد آليات جديدة للعمل بها لمواجهة الفقر عن طريق مشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية بصفة مراقب لإبداء الاقتراحات بشأن البرامج والمشروعات التي تخدم مصالح الفقراء وخاصة في المناطق المهمشة والعشوائية، ويصبح تطبيق ذلك أقرب للواقع من حيث أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبين هم بالأساس أعضاء في المجتمع المدني ومنظماتها سواء كانت أحزاب سياسية أو نقابات مهنية ملمة بأحوال الفقراء وأهدافهم تتمكن من تقدير إحتياجاتهم وتستطيع تحديد أولوياتهم.

٤- **التركيز على الآتي من أساليب التفعيل التي اقترحتها الدراسة وما يتعلق بها من آليات لمواجهة الفقر لتأخذ بها الأحزاب السياسية:-**

(أ) اقتراح تعديلات تشريعية من شأنها منح مزيد من الحرية لمنظمات المجتمع المدني.

(ب) اقتراح تعديلات تشريعية تسمح بتوسيع حجم الإعفاءات المالية الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية ضمن عمليات بناء قدرات المجتمع المدني.

(ج) التنسيق مع باقي منظمات المجتمع المدني لإقرار وضع ميثاق أخلاقي مُلزم تعمل به تلك المنظمات.

أساليب تفعيل ينبغي التركيز عليها من جانب النقابات العمالية والمهنية:-

(أ) التضامن والتشبيك فيما بينها للضغط على مصادر اتخاذ القرار لوضع مصالح الفقراء واحتياجاتهم على قمة الأولويات.

(ب) التشجيع على إفراز القادة الطبيعيين وإعدادهم لتولي المسئوليات الاجتماعية والأعمال التطوعية من خلال القيادات المهنية.

بالنسبة للخبراء والمسئولين:-

(أ) التوسع في استخدام أسلوب الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لإقرار البرامج والمشاريع.

(ب) دعم المجتمع المدني ومنظماته بأحدث وأدق المعلومات كأحد أهم عمليات بناء القدرات للمجتمع المدني.

(ج) توسيع برامج التدريب للكوادر العلمية في منظمات المجتمع المدني وخاصة على كيفية عمل دراسات جدوى للبرامج والمشاريع لتقديمها للجهات المانحة.

(د) السماح بزيادة عدد المنتدبين من موظفي وزارة التضامن الاجتماعي والمشهود لهم بالكفاءة للعمل بالجمعيات الأهلية.

بالنسبة للجمعيات الأهلية:

(أ) التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين للإسهام في تحسين الخدمات المقدمة من قبل تلك الجمعيات.

(ب) المشاركة بفاعلية في البرامج والدورات التدريبية التي تعقدها الجهات الحكومية والجهات المانحة.

(ج) الزيادة في طلب الموظفين المنتدبين من وزارة التضامن الاجتماعي للعمل بالجمعيات الأهلية.

(د) تغليب الطابع المؤسسي على الطابع الشخصي في عمل وآداء تلك المنظمات.

بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية (الإدارة المحلية):-

(أ) اقتراح توفير الاعتمادات المالية وإدراجها في الميزانية المقترحة لتوجيهها إلى منظمات المجتمع المدني كأحد أهم عمليات بناء قدرات المجتمع المدني ومنظماته.

(ب) إقرار المشاريع التي تخدم القطاع العريض من الناس وخاصة الفقراء ووضعها على قمة الأولويات.؟

(ج) التنسيق بين المجالس الشعبية المحلية والأحزاب السياسية لاستقطاب رعاة لتبني المشاريع الخيرية التي تخدم الفقراء من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني بتعدد أنواعها.

(د) توجيه الدعوات باستمرار لرؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية الناشطة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لحضور اجتماعات المجالس الشعبية المحلية لإبداء الاقتراحات بشأن تقدير احتياجات الفقراء وتحديد أولوياتهم.

حواشي الباب الثالث

١-محمـــد عـــبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي (أسس نظرية ونماذج تطبيقية) (الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٦) ص٢٠٢.

٢-أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، بحث منشور، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثالث، المجلد السادس والثلاثون، سبتمبر ١٩٩٩) ص١٠٠.

٣-المرجع السابق، ص١٠١.

٤-ســلوى العامـــرى: تقريــر جمهورية مصر العربية عن تمكين المرأة: التقرير الــسنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤) ص٤١.

المراجــع

أولاً: المراجع العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

أولاً: المراجع العربية:

١) الكتب:

١-القرآن الكريم، سورة التوبة.

٢- أماني قنديل: المجتمع المدني العالمي (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٢).

٣-إقبال الأمير السمالوطي: قراءات فى التخطيط الاجتماعي (القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ٢٠٠٢).

٤-إلين مسكينزوود وآخرون: المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، ترجمة خليل كلفت وآخرون (القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولي، ١٩٩٧).

٥-برنار جرانوتييه: العشوائيات السكنية (المشكلات والحلول)، ترجمة محمد على بهجت الفاضلي (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠).

٦-رفيقة سليم حمود: المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٧٩).

٧-طلعت مصطفي السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع (حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، ٢٠٠١).

٨-..................................: التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية (حلوان مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، ٢٠٠٣)

٩-..................................: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة (القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولي، ٢٠٠٤).

١٠-عبد الحليم رضا عبد العال: التغير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية).

١١-عبد الرحيم تمام أبو كريشه: دراسات فى علم اجتماع التنمية (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣).

١٢-عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).

١٣-عبد المنعم سعيد: ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

١٤-عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠).

١٥-على عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧).

١٦-على غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلي العولمة (الجزائر، جامعة بسكرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

١٧-كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني (دمشق، الأهالي للطباعة، والنشر، الطبعة الأولي، ١٩٩٨).

١٨-مجدي العدل، السيد محسوب نجم: الإحصاء التطبيقي وبرنامج Spsswin (جامعة حلوان، كلية العلوم، قسم الرياضيات، ٢٠٠٤)

١٩-محاسن مصطفي حسنين، محمد عبد الصبور محمد على: أساسيات في الإحصاء الاجتماعي (القاهرة، مؤسسة أبو علم للطباعة والتصوير، ١٩٩٠).

٢٠-محمد أحمد عبد الهادي وآخرون: أساسيات طريقة تنظيم المجتمع (كفر الشيخ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، ١٩٩٨).

٢١-محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث).

٢٢-محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠).

٢٣-محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي أسس نظرية ونماذج تطبيقية (الأسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٦).

٢٤-محمد هيكل: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧).

٢٥-محمد يونس: عالم بلا فقر: دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية، ترجمة محمد محمود شهاب (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧).

٢٦-محمود الكردي: التحضر دراسة اجتماعية (القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).

٢٧-نصر محمد عارف: التنمية من منظور متجدد التحيز- العولمة- ما بعد الحداثة (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧).

ب) الرسائل العلمية:

١- أمل إبراهيم سليمان: العلاقة بين الفقر وإشباع حاجات الرعاية الصحية، رسالة ماجستير، غير منشورة(جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية،١٩٩٤).

٢- حسن سلامة: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه، منشورة، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٥).

٣- حسن مصطفي حسن: منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥)

٤- صافيناز محمد أبو زيد: إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٦)

٥- عزة على شحاته فرج: فعالية مشروعات تنمية القرية في مواجهة الفقر في الريف المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٠)

٦- لطفي كمال عبده عزاز: خريطة الفقر الحضري- دراسة كارتوجرافية، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ١٩٩٧).

٧- نها ممدوح مصطفي الهرميل: آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع دراسة مطبقة على مكاتب الضمان الاجتماعي بحي أول طنطا، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٤).

٨- ياسر عبد الفتاح القصاص: الضمان الاجتماعي وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف بمركز كفر الشيخ، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣)

ج) بحوث ومؤتمرات:

١- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: الانعكاسات الاجتماعية للفقر مع تصور لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهتها، بحث منشور، المؤتمر العلمي التاسع عشر، ضمان الجودة والاعتماد في تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر والوطن العربي (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٦).

٢- أحمد زايد: المجتمع المدني والثقافة المدنية، ورقة عمل منشورة في حصاد الندوات الثقافية، حقوق الإنسان والمجتمع المدني (جامعة القاهرة، ٢٠٠٥).

٣- أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، بحث منشور، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثالث، المجلد السادس والثلاثون، سبتمبر ١٩٩٩).

٤- إقبال الأمير السمالوطي: المجتمع المدني في مصر وآفاق التنمية، بحث منشور، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، العدد الخامس عشر، الجزء الأول، ٢٠٠٤).

٥- تومادر مصطفي أحمد صادق، هدي محمود حسن حجازي: تنمية المناطق الحشوائية في مصر من منظور اتجاهات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد السادس عشر، الجزء الثاني، إبريل ٢٠٠٤).

٦- جميل هلال: حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني (بيروت، مؤسسة هنريش بول، ٢٠٠٤).

٧- حسام بدراوي: عصر جديد للمنظمات الغير حكومية وتحويلها من منظمات خيرية إلى مشاريع اجتماعية، بحث منشور، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين (القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، المجلد الأول، ٢٠٠٠)

٨- رشاد أحمد عبد اللطيف: المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي (نموذج تدريبي)، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، دار النشر بجامعة حلوان، العدد الأول، ١٩٩٦).

٩- طلعت مصطفي السروجي: استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار على المستوى المحلي، بحث غير منشور (القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية الدائمة للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨).

١٠- عبد الخالق محمد عفيفي: إسهام منظمات المجتمع المدني ومنظمة الأسرة العربية في تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة والبيان الختامي لحقوق الأسرة، المؤتمر العربي الإقليمي للمراجعة العشرية للسنة الدولية للأسرة، منظمة الإسكوا، بيروت ٢٠٠٣، بحث منشور (مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الخامس عشر، الجزء الأول، ٢٠٠٤).

١١- عزه عبد العزيز سليمان، محاسن مصطفي حسانين: الجمعيات الأهلية في مصر ودورها في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، بحث منشور، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرون (القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، المجلة الثاني، ٢٠٠٠).

١٢- كريمة كريم: تحدي اقتلاع الفقر المتطلبات والسياسات، بحث منشور، مؤتمر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين (القاهرة، المجلد الأول، ٢٠٠٠).

١٣- كمال التابعي: الفقر في ظل تحولات العولمة رؤية مستقبلة، الندوة السنوية السادسة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الفقر في مصر الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة (مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩).

١٤- محمد زكي سليمان: قضية الفقر، محاضرات غير منشورة ملقاة على طلاب الدراسات العليا بمرحلة الدكتوراه (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العام الجامعي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧).

١٥- محمد عثمان الخشت: معنى وحدود المجتمع المدني، ندوة حقوق الإنسان والمجتمع المدني (جامعة القاهرة، حصاد الندوات الثقافية، ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥).

١٦- هبه الليثي: أبعاد ظاهرة الفقر في مصر واستراتيجيات مكافحته، الندوة السنوية السادسة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الفقر في مصر الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة (مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩).

د) تقارير ودوريات وإحصاءات:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإدارة العامة للتخطيط بمحافظة الشرقية: كتاب الشرقية، ٢٠٠٨.

٢- الأمم المتحدة: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخمسين (نيويورك، الجزء الأول، ١٩٩٥).

٣- المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام (القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، الدورة التاسعة عشر، ١٩٩٨).

٤- أماني قنديل: التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠١).

٥- ....: مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣).

٦- أيمن السيد عبد الوهاب: المشاركة الشعبية واقع تفرضه متطلبات النهوض الوطني، مجلة المظلة (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نشرة فصلية، العدد ٣٧/٣٦، يوليو ٢٠٠٥).

٧- سلوى العامري: تقرير جمهورية مصر العربية عن تمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤).

٨- عزت حجازي: الفقر في مصر- بحث الخريطة الاجتماعية لمصر (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦).

٩- مركز ابن خلدون: المجتمع المني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي (القاهرة، ١٩٩٣).

١٠- مركز بحوث شرطة الشارقة: الفكر الشرطي، دورية ربع سنوية (الإمارات العربية المتحدة، المجلد الرابع عشر، أكتوبر ٢٠٠٥).

١١- معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية لمصر (القاهرة، ١٩٩٧).

١٢- معهد التخطيط القومي، للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لمصر، ضمن البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة (القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٤).

١٣- ....: تقرير التنمية البشرية لمصر، ضمن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٥).

١٤- نجلاء الأهواني، هبة الليثي: الفقر والتشغيل وصنع السياسات في مصر، تقرير مكتب منظمة العمل الدولية (القاهرة، ٢٠٠١).

١٥- وحيد عبد المجيد: التقرير الإستراتيجي العربي (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).

هـ) معاجم:

١- أحمد زكي بدوي: المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣).

٢- أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠).

٣- عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣).

٤- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز (القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩١).

٥- يحيي حسن درويش: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية (القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الأولي، ١٩٩٨).

ثانياً: المراجع الأجنبية References:

A) Books:

1- A Lejandro colas, "International civil Society , Social Movements in world politics" (Oxford, Blackwell Pub., 2002).

2- Alfred J. Kahn, "Social Policy and social services" (New York, Random House, Second edition).

3- Andrew E. Rice & Cyril Ritcle, "Realationships between international non-Governmental organization and the United Nations (New York, U IA, 1995).

4- Anthony Hall & James Midgley, "social policy for development" (London, SAGE Pub., First edition, 2004).

5- Brenda Dubois and Karla krogsrud Mibey, "social Work an empowering profession" (Boston, Allyn and Bacon, 1992).

6- Charles Zastrow, "Social problems – Issue and . solution" (Chicago, Nelson Hall Pub., 1992).

7- Diana Conyers, "An Introduction to social planning, in he third world" (New York, Prentice-Hall, 1985).

8- Eric Damian Kelly & Barbara Becker, "Community Planning an Introduction to the comprehensive plan" (Washington D.C., Island Press, 2000).

9- J.B. Cullingworth "Housing needs and planning policy, (London, routledge, 1966).

10- Jon J. Macionis, "Social Problems" (New Jersey, Pearson Prentice Hall, Second edition, 2005).

11- Jon Van Til "building social capital and growing civil society" (Bloomington, Indiana University Press, 2000).

12- Karin Busch Zetterberg, "The civil society in the welfare state in global civil society" (Oxford. University Press, Year Book, 2001).

13- K.P.Benne L.P. Bradford, "Participation and Democracy in Dorothy and curtic Miodles our community" (New York, N.Y. University Press, 1985).

14- Kyriakos M.Kontopoulos, "The logics of social structure"(U.K., Cambridge University Press, First edition, 1993). P.IX.

15- Lors Jorgensen, "What are NGo doing in civil society" (U.K., Anintrac Pub. 1996).

16- Lucy Williams, and others, "Law and poverty the legal system and poverty reduction" (New York, Zed Books ltd., fifth edition, 2003).

17- Mario pianta, "Global civil society" (New York, Oxford University Press, Year book, 2002).

18- Martin Davies, "The socioalogy of social work" (London, Routledge, First edition, 1997).

19- Neil Gilbert & Harry specht, "Planning for social welfare Issues, Models, and tasks" (New Jersey, Prentie-Hall Inc., 1977).

20- Norma Kolko Phillips & Shulamith Lala Ashenberty Straussner, "Urban Social Work and introduction to policy and practice in the cities" (Boston, Allyn and Bacon, 2002).

21- Paul Hirst, "Democracy and civil society" (London, Berk beck college, UCL press limited, 1997).

22- Paul Spicker, "Poverty and social security concepts and pricnciples" (London, Routledge, 1993).

23- Pete Alcock, "Understanding poverty" (London, Macmillan press, second edition, 1977).

24- Philip R. Popple & Leslie Leighninger, "Social work, social welfare, and American Society" (Boston, Allyn and Bacon, fifth edition, 2002).

25- Robert Adams, "Social policy for social work" (Bristol, Palcrave, First edition , 2002). P. 173.

26- Robert Walker, "social security and welfare concepts and comparisons " (New York, McGrow Hill hous, first edition, 2005).

27- Sar A. Levitan, "Programs in Aid of the Poor" (Baltimore, the johns Hopkins University Press, Third edition, 1976).

28- T.H. Marshall, "social policy in the twentieth century" (London, Hutchinson University Library, 1975).

29- Thomas W. Pogge, "World poverty and human rights cosmopolitan responsibilites and reforms" (cambridge, polity press, 2003).

30- Unni Wikan, "Life among the poor in Cairo" Translated by Ann Henning (Cambridge, the University Press, 1980).

31- William G. Brueggemann, "The practice of macro social work" (New York, brooks Cole, second edition, 2001).

32- Zygmunt bauman, "work consumerism and The New Poor" (Buckingham, open University Press, First edition, 1998).

B) Researchs and conferences:

1- Adam Kuper and Jessica Kuper, "Civil society", In the social science Encyclopedia (London, Routledge, Second edition, 1996).

2- Clark –Ann-Marie, "The sovereign Limits of Global civil society" (Acomiparism of NGO participation in U.N. World confernces on the environment, Human rights and woman, World plitics, vol. 51, 1998).

3- Cyril Ritchie, "Building Global Governance Partnerships", In a world civil society conference (New York, United nations University, 1999).

4- D. Ghai, & C.Hewitt, "Globalizaiton and social integration patterns and processes", Research for social development (united Nations, UN RISD, 1994).

5- Donothy N. Gamble & Marie overby weil, "citizen participation", In Richard L. Edwards editor in chief (Encyclopedia of social work, washington D.C., National assosciation of social workers, 19th edition, 1995).

6- Francais Espanal, "World civil society" (Geneva, The International Conference Center, 2002).

C) Reports and statistics:-

1- http:www.world bank.org/"what is civil society 2007".

2- The world Bank, "world development indicators", (Washington D.C., Developed data center, 1998).

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١): صورة نهائية من استمارة الاستبيان عن طريق المقابلة، المطبقة على السادة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني.

ملحق رقم (٢): نص من صحيفة "دستور المدينة المنورة" كأساس للمجتمع المدني

ملحق رقم (٣): أ) بيان توضيحي للتقسيم الإداري لمدن وأحياء ومراكز وقري محافظة الشرقية.

ب) خريطة لموقع محافظة الشرقية جغرافياً.

ملحق رقم [1]

استمارة الاستبيان

عن طريق المقابلة في صورتها النهائية

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التخطيط الاجتماعي

رقم الاستمارة:
تاريخ جميع البيانات:

استمارة استبيان للسادة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني

لبحث بعنوان

"أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية"

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية
تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد

الباحث/ محمد مصطفي رشدي صالح سيف

إشراف

الأستاذ الدكتور
كمال أغا
أستاذ التخطيط الاجتماعي
المتفرغ بقسم التخطيط الاجتماعي

الأستاذ الدكتور
ماجدة أحمد عبد الوهاب
أستاذة التخطيط الاجتماعي
بقسم التخطيط الاجتماعي

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا يسمح بالإطلاع عليها لغير أغراض البحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ/

تحية إعزاز وتقدير...........

يقوم الباحث بدارسة علمية لأساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.

ويحاول الباحث بموجب استجابات سيادتكم للمتغيرات التي تشملها استمارة الاستبيان والتي ترتبط بأهداف الدراسة التوصل إلى فهم وتحليل وتفسير المؤشرات التالية:

١- أن الاستشارات المحلية والمسوح يمكن أن تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

٢- وأن توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لأعضاء منظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

٣- وأن التوسع في ندب الموظفين والمتخصصين (حسب ما يتيحه القانون) من قبل وزارة التضامن الاجتماعي إلي منظمات المجتمع المدني يمكن أن يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

٤- التعاون والتفاعل والتنسيق بين العاملين مقابل أجر وبين المتطوعين يمكن أن يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

٥- الاتفاق على وضع ميثاق أخلاقي لممارسة العمل من قبل المجتمع المدني ومنظماته يؤدي إلى تفعيل مشاركته في التخطيط لمواجهة الفقر.

٦- بناء القدرات الخاصة بالمجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركته في التخطيط لمواجهة الفقر.

٧- إشراك ممثلين عن المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية لاقتراح البرامج والمشروعات يمكن أن يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدنى في التخطيط لمواجهة الفقر.

٨- وأخيرا فإن وجود رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات يمكن أن يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر.

لذلك أرجو من سيادتكم إبداء الرأي في الخانات المقابلة للمتغيرات الآتية بما يسهم في الوصول لنتائج موضوعية تفيد في تحقيق الغرض من الدراسة

مع خالص الشكر والتقدير،،،

الباحث

أولاً: بيانات عامة:

١-الاسم (اختياري):.........................

٢-العمر: ☐ أقل من ٣٠ سنة ☐ من ٣٠- ٤٥ سنة

☐ أقل من ٦٠ سنة ☐ ٦٠ سنة فأكثر

٣-النوع : ☐ ذكر ☐ أنثي

٤-المؤهل الدراسي: ☐ عالي ☐ فوق متوسط

☐ متوسط ☐ اقل من متوسط

٥-عدد سنوات الخبرة في المنظمات التطوعية: أقل من سنة ☐

☐ ١ – فأكثر ☐ ٣- فأكثر

☐ ٥- فأكثر ☐ ١٠ سنوات فأكثر

٦-عدد الهيئات أو المنظمات الاجتماعية التي تشترك فيها حالية: ☐ هيئة واحدة

☐ أكثر من هيئة

٧-وجود موظفين منتدبين للعمل بالمنظمة: ☐ يوجد ☐ لا يوجد

(في حالة الجمعيات الأهلية فقط)

ثانيا: أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية:

١- الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني بشأن البرامج والمشروعات المقترحة يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أهداف الفقراء بالمناطق العشوائية			
٢	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في اقتراح البرامج والمشروعات المناسبة التي تمكن من مواجهة الفقر في المناطق العشوائية			
٣	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع خطة لمواجهة مشكلة الفقر في المناطق العشوائية			
٤	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المني في توفير الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية			
٥	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في توفير الإمكانات البشرية اللازمة لتنفيذ برامج مواجهة الفقر في المناطق العشوائية			
٦	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد أولويات البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها للتخطيط في مواجهة الفقر			
٧	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات المتابعة للبرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها للتخطيط في مواجهة الفقر.			
٨	تؤدي تلك المسوح إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تقويم البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها للتخطيط في مواجهة الفقر.			

٢- توسيع عمليات التدريب والاتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	تحقيق مزيد من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٢	تحقيق التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٣	توحيد الرؤية حول الأولويات بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٤	زيادة القدرات التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٥	تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني على تصميم برامج ومشروعات لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية			
٦	إكساب العاملين بمنظمات المجتمع المدني الخبرة المطلوبة في التعامل مع الأجهزة الرقابية ومواجهة الضغوط الناشئة عن ذلك، لتنفيذ البرامج والمشروعات لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٧	يرفع من كفاءة منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها للتخطيط في مواجهة الفقر			
٨	يزيد من فاعلية الخدمات المقدمة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها للتخطيط في مواجهة الفقر.			

٣- أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين (حسب ما يتيحه القانون) يؤدي إلى تفعيل مشاركة لمجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	ندب الموظفين والمتخصصين يساعد منظمات المجتمع المدني على تدعيم القدرات البشرية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية			
٢	ندب الموظفين والمتخصصين لمنظمات المجتمع المدني يزيد الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٣	ندب الموظفين والمتخصصين يحقق فتح قنوات اتصال جيدة مع القطاع الحكومي مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٤	ندب الموظفين والمتخصصين يحقق خفض تكلفة إقامة المشروعات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتحمل الجهاز الحكومي رواتبهم مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٥	ندب الموظفين يرفع من كفاءة منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٦	ندب الموظفين يسهل من إجراءات تقديم الخدمات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			

٣- التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يساعد على تقسيم العمل حسب التخصص مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٢	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يساعد على سرعة اتخاذ القرار بدقة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية			
٣	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يحقق تعدد البدائل المقترحة من حيث احترام الآراء المقترحة ومناقشتها بجدية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٤	التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين يحقق تطوير معايير جديدة وحديثة لتقييم العمل والأداء المبذول في المشروعات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٥	يقلل من الوقت والجهد والتكلفة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			

٥-وضع ميثاق أخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	الميثاق الأخلاقي وضع المشاريع التي تعود بالفائدة على الغالبية العظمي من الفقراء والمحاجيين على قمة الأولويات مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٢	الميثاق الأخلاقي يحث على عدم الالتفات نحو المشاريع التي تجذب أهتمام وسائل الأعلام ولا تعود بالفائدة على القطاع العريض من الناس مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٣	الميثاق الأخلاقي يحقق إعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٤	الميثاق الأخلاقي يحث على تشجيع التضامن والتشبيك بين المنظمات المدنية وبينها وبين المنظمات الحكومية والخاصة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٥	الميثاق الأخلاقي يحدد القواعد التنظيمية في العمل مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			

٦- عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	عملية بناء القدرات عن طريق القيام بحملات إعلامية لتشجيع العمل التطوعي تساعد منظمات المجتمع المدني وتفعل من مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٢	عملية بناء القدرات عن طريق تقديم إعانات حكومية لمنظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٣	عملية بناء القدرات عن طريق توسيع حجم الإعفاءات المالية لمنظمات المجتمع المدني تؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٤	عملية بناء القدرات عن طريق تدريب العاملين بمنظمات المجتمع المدني من قبل أجهزة الدولة يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٥	عملية بناء القدرات عن طريق الدعم بالمعلومات (بتوزيع النشرات والإحصاءات الرسمية الدقيقة) من قبل أجهزة الدولة تؤدي إلى دعم اتخاذ القرار الصحيح بمنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٦	عملية بناء القدرات عن طريق التعديلات التشريعية ووضع القوانين التي تمنح هامش من الحرية لمنظمات المجتمع المدني تؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			

٧- مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية لإبداء الاقتراحات بشأن البرامج والمشروعات التي سيتم رفعها لجهات التخطيط الإقليمي تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية يساعد على الواقعية والشمول في التخطيط من حيث سلامة عملية تقدير الاحتياجات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية			
٢	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية تقوي وتعزز لامركزية التخطيط مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٣	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية يساعد على اكتشاف القادة الطبيعيين للمجتمع مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية.			
٤	مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية يساعدهم على اكتساب الخبرة وفن القيادة والمشاركة مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٥	يساعد في تحديد أولويات البرامج والمشروعات المطلوبة مما يؤدي إلى تفعيل مشاركتها للتخطيط في مواجهة الفقر.			
٦	يساعد في رسم الخطط ووضع الحلول للمشكلات مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها للتخطيط في مواجهة الفقر.			

٨- استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والامكانات يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية:

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني يحقق الانتفاع بفكر ناجح غير تقليدي يساعد على تصميم مشاريع تدر دخلا للصرف علي أنشطتها مما يؤدي إلي تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٢	استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني يساعد على تركيز الأضواء من جانب وسائل الإعلام على أنشطتها فليكسبها تأثيراً على الاتجاهات المجتمعية مما يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٣	استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني من المشاركين في الجهات التنفيذية والتشريعية في الدولة يساعد على التأثير في السياسات العامة والخاصة سياسة الرعاية الاجتماعية مما يحقق تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٤	استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني من المستثمرين يساعد على إيجاد قنوات اتصال بين القطاعين المدني والخاص وتدعيم التعاون بينهما مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			
٥	استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني يعطي دعم مادي ومعنوي لأداء المنظمات مما يؤدي إلي نفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.			

مع خالص الشكر والتقدير،،،

ملحق رقم [٢]

"نص من صحيفة دستور المدينة المنورة
كأساس للمجتمع المدني"

نص الصحيفة/ دستور المدينة كما وردت في سيرة ابن هشام(*)

قال ابن أسحاق: وكتب رسول الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين والأنصار، وادع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم، واشترط عليهم:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي ﷺ، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس، المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم، وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين: وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وإن

(*) ابن هشام: أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري: السيرة النبوية، تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف سعد، جزءان، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٥.

المؤمنين لايتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

قال ابن هشام، المفرح: المثقل بالدين والكثير العيال: قال الشاعر:

إذا أنت لم تبرح تؤدي أمانة   وتحمل أخرى أفرحتك الودائع

وأن لايحالف مؤمن مولى مؤمن دونه؛ وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم، أو ابتغلا دسيعة ظلم، أو إثم، أو عدوان، أو فساديين المؤمنين؛ وإن أيديهم عليه جميعاً، ولو كان ولد أحدهم؛ ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولاينصر كافراً على مؤمن؛ وإن ذمة الله واحد يجير عليهم أدناهم؛ وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس؛ وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولامتناصرين عليهم؛ وإن سلم المؤمنين واحدة، لايسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم؛ وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً؛ وإن المؤمنين يبيء بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله؛ وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه؛ وإنه لايجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً، ولايحول دونه على مؤمن؛ وإنه من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قوّد به إلا أن يرضى ولي المقتول، وإن المؤمنين عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه؛ وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثاً ولايؤويه؛ وأنه من نصره أو آواه، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولايؤخذ منه صرف ولا عدل؛ وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد ﷺ؛ وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين؛ وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لايوتغ إلا بنفسه، وأهل بيته، وإن ليهود بني النجار مثل ماليهود بني عوف؛ وإن ليهود بني الحارث مثل ماليهود بني عوف؛ وإن ليهود بني ساعدة مثل ماليهود بني عوف؛ وإن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف؛ وإن ليهود بني الأوس مثل

ماليهود بني عوف؛ وإن ليهود بني ثعلبة مثل ماليهود بني عوف؛ إلا من ظلم وأثم، فإنه لايوتغ إلا نفسه وأهل بيته؛ وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم؛ وإن لبني الشطيبة مثل ماليهود بني عوف؛ وإن البرد دون الإثم؛ وإن موالي ثعلبة كأنفسهم؛ وإن بطانة يهود كأنفسهم؛ وإنه لايخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ﷺ، وإنه لاينحجز على ثار جُرح؛ وإنه من فتك فبنفسه فتك، وأهل بيته، إلا من ظلم؛ وإن الله على أبر هذا [٩]وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم؛ وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة؛ وإن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم؛ وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه؛ وإن النصبر للمظلوم؛ وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين؛ وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة؛ وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم؛ وإنه لاتجار حرمة إلا بإذن أهلها؛ وإنه ماكان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد رسول الله؛ وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره؛ وإنه لاتجار قريش ولا من نصرها؛ وإن بينهم النصر على من دهم يثرب، وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه وتلبسونه، فإنهم يصالحون ويلبسونه؛ وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين، إلا من حارب في الدين، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم؛ وإن يهود الأوس، مواليهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة.

قال ابن هشام: ويقال: مع البر المحسن من أهل هذه الصحيفة.

قال ابن إسحاق: وإن البر دون الإثم، لايكسب كاسب إلا على نفسه؛ وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره؛ وإنه لايحول هذه الكتاب دون ظالم وآثم، وإنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم أو أثم؛ وإن الله جار لمن بر وأتقى، ومحمد رسول الله ﷺ .

المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار:

قال ابن إسحاق: وآخى رسول الله ﷺ بين أصحابه من المهاجرين والأنصار...

فقال - فيما بلغنا، ونعوذ بالله أن نقول عليه ما لم يقل -: تآخوا في الله أخوين أخوين؛ ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: هذا أخي. فكان رسول الله ﷺ سيد المرسلين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، الذي ليس له خطير ولا نظير من العباد وعلي بين أبي طالب رضي الله عنه، أخوين: وكان حمزة بن عبد المطلب، أسد الله وأسد رسوله ﷺ وعم رسول الله ﷺ، وزيد بن حارثة، مولى رسول الله ﷺ أخوين، وإليه أوصى حمزة يوم أحد حين القتال إن حدث به حادث الموت؛ وجعفر بن أبي طالب ذو الجناحين، الطيار في الجنة، ومعاذ بن جبل، أخو بني سلمة، أخوين.

قال ابن هشام: وكان جعفر بن أبي طالب يومئذ غائباً بأرض الحبشة.

قال ابن إسحاق: وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ابن أبي قحافة، وخارجه بن زهير، أخو بلحارث بن الخزرج، أخوين؛ وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعتبان بن مالك، أخو بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج أخوين وأبو عبيدة بن عبد الله بن الجراح، واسمه عامر بن عبد الله، وسعد بن معاذ بن النعمان، أخو بني عبد الأشهل، أخوين. وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن الربيع، أخو بلحارث بن الخزرج، أخوين. والزبير بن العوام، وسلامة بن سلامة بن وقش، أخو بني عبد الأشمل، أخوين. ويقال: بل الزبير وعبد الله بن مسعود حليف بني زهرة، أخوين؛ وعثمان بن عفان، وأوس بن ثابت، أخو بني النجار، أخوين. وطلحة بن عبيد الله، وكعب بن مالك، أخو بني سلمة، أخوين. وسعد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبي بن كعب، أخو بني النجار: أخوين. وابن عمير بن هاشم، وأبو أيوب خالد بن زيد، أخو بني النجار:

أخوين، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وعباد بن بشر بن وقش، أخو بني عبد الأشهل؛ أخوين. وعمار بن ياسر، حليف بني مخزوم، وحذيفة بن اليمان، أخو بني عبد عبس، حليف بن عبد الأشهل: أخوين. ويقال: ثابت بن قيس بن الشماس، أخو بلحارث بن الخزرج خطيب رسول الله، وعمار بن ياسر؛ أخوين. وأبو ذر، وهو برير بن جنادة الغفاري، والمنذر بن عمرو، المعنق ليموت ، أخو بني ساعدة بن كعب بن الخزرج: أخوين.

قال ابن هشام: وسمعت غير واحد من العلماء يقول: أبو ذر: جندب بن جنادة.

قال ابن إسحاق: وكان حاطب بن أبي بلتعة، حليف بني أسد بن عبد العزى وعويم بن ساعدة، أخو بني عمرو بن عوف، أخوين؛ وسلمان الفارسي، وأبو الدرداء، عويمر بن ثعلبة، أخو بلحارث بن الخزرج، أخوين.

قال ابن هشام: عويمر بن عامر؛ ويقال: عويمر بن زيد.

قال ابن إسحاق: وبلال، مولى أبي بكر رضي الله عنهما، مؤذن رسول الله ﷺ، وأبو رويحة، عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي، ثم أحد الفزع ، أخوين. فهؤلاء من سمى لنا، ممن كان رسول الله ﷺ آخى بينهم من أصحابه» (1)

---

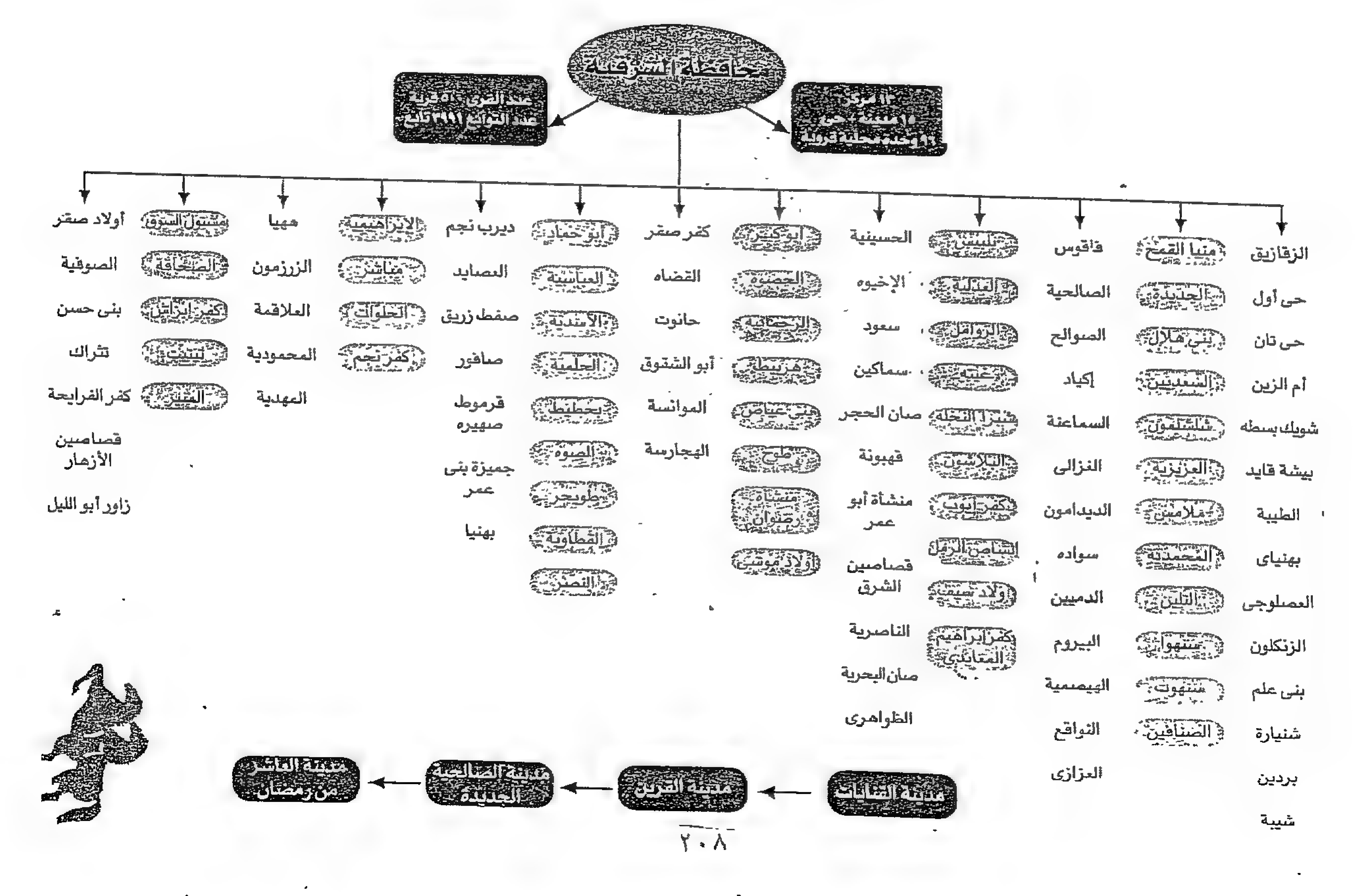
(1) نقلاً عن: كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني (دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998).

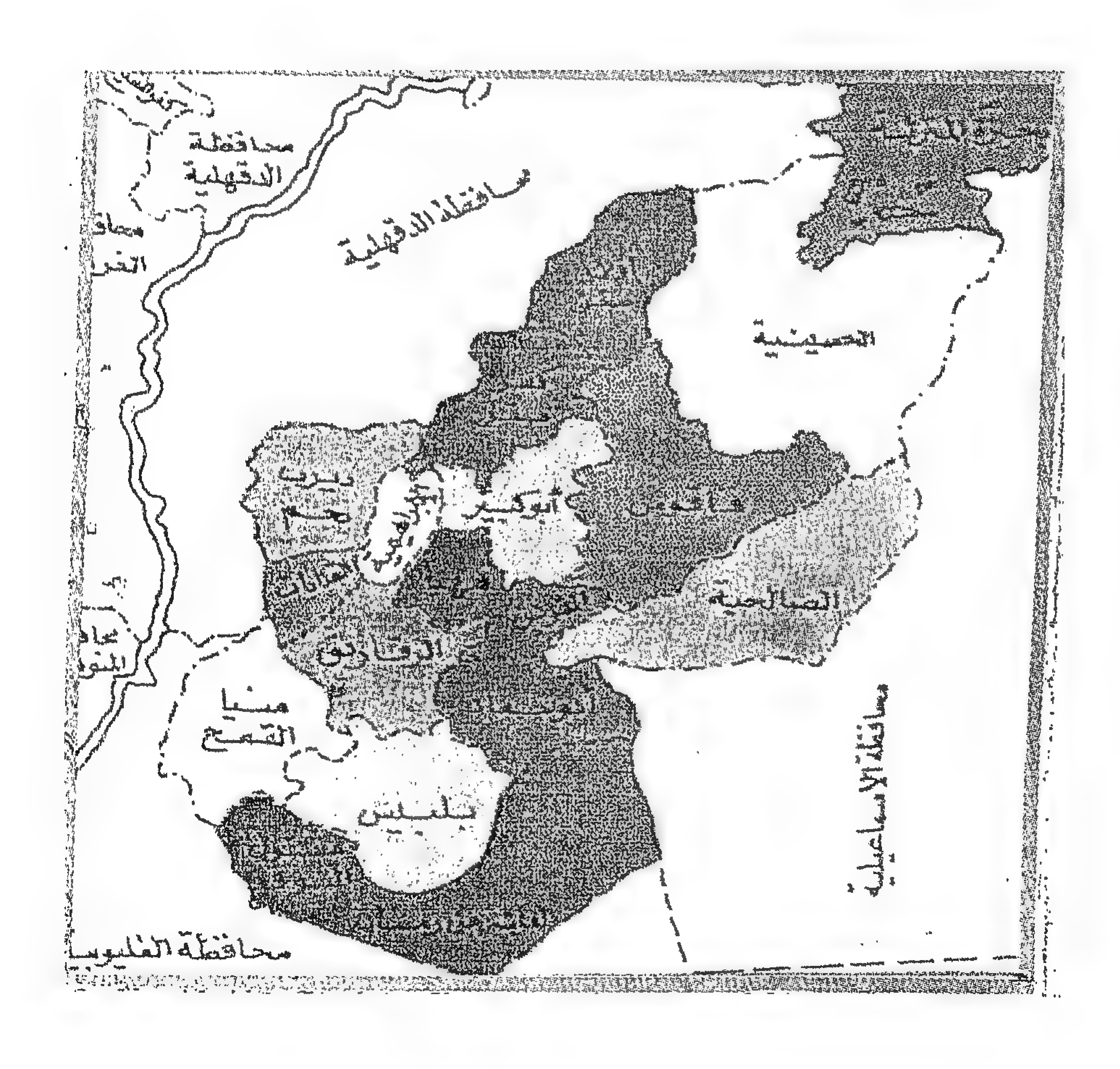
ملحق رقم [٣]

١- بيان توضيحي للتقسيم الإداري لمدن وأحياء ومراكز وقرى محافظة الشرقية.

٢- خريطة توضح موقع محافظة الشرقية جغرافيا.

التقسيم الإداري لمحافظة الشرقية





محافظة
الدقهلية
محافظة الدقهلية
الحسينية
أبو كبير
الصالحية
الزقازيق
منيا
القمح
بلبيس
محافظة القليوبية
محافظة الإسماعيلية

ملخص الدراسة

أولاً: ملخص الدراسة باللغة العربية .

ثانياً: ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية .

=أولاً: الملخص باللغة العربية:

– موضوع الدراسة

"أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية"

– مشكلة الدراسة:

التوصل إلى أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر كأحد الحلول الهامة لمواجهة مشكلة الفقر ذات الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية وخاصة في المناطق الأكثر فقراً، والمتمثلة في عشوائيات المدن الحضرية، بهدف الوصول إلى مؤشرات توجه العملية التخطيطية في المستقبل لمواجهة تلك المشكلة المتعاظمة الأثر والنتيجة.

– أهداف الدراسة:

١– التوصل إلى أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية.

٢– العمل على إيجاد مؤشرات توجه العملية التخطيطية مستقبلا لمواجهة لمشكلة الفقر وخاصة بالمناطق العشوائية.

٣– التوصل إلى آلية جديدة لمواجهة مشكلة الفقر من منظور التخطيط الاجتماعي.

٤– وضع لبنة جديدة في بناء دراسات الخدمة الإجتماعية عامة والتخطيط الإجتماعي بصفة خاصة والتي تتعلق بمعالجة المشكلات الكبرى التي تؤثر على قطاع كبير من الناس.

-تساؤلات الدراسة:

تم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

"ما هي أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟"

وتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١- هل الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني بشأن البرامج والمشروعات المقترحة يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

٢- هل توسيع عمليات التدريب والإتصال من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لممثلي منظمات المجتمع المدني يؤدي إلي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

٣- هل أسلوب انتداب الموظفين والمتخصصين (حسب ما يتيحه القانون) يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية؟

٤- هل التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

٥- هل وضع ميثاق أخلاقي من جانب الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية لأداء منظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

٦- هل عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

٧- هل مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس المحلية لإبداء الاقتراحات بشأن البرامج والمشروعات التي سيتم رفعها لجهات التخطيط الإقليمي تؤدي إلى تفعيل مشاركتها في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

٨- هل استقطاب رعاة لمنظمات المجتمع المدني ممن يملكون القدرات والإمكانات يؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية؟

- المدخل المنهجي:-

دراسة الحالة، والحالة هنا المناطق العشوائية بمدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية حيث أنها ثاني أكبر محافظة تعداداً للسكان بعد محافظة القاهرة ويبلغ تعدادها (٥,٦) مليون نسمة ويأتي ترتيبها منخفض في دليل التنمية رغم أنها تأتي في المركز الأول بين كل المافظات من حيث نصيبها من الجمعيات الأهلية في مجال التنمية وهذا مؤشر واضح على ضعف مشاركة المجتمع المدني بها مما يجعلها أكثر احتياجاً لأساليب تفعيل تلك المشاركة، كما أنها أكبر محافظة من حيث تعداد السكان على مستوى الوجه البحري ونصيب الفرد في حضر الوجه البحري من الناتج المحلي الإجمالي هو الأقل على مستوى حضر مصر كله.

- أساليب وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على :-

(أ) أسلوب المسح الشامل لكل من:-

١- أمانتي (حزب الوفد والحزب الوطني التقدمي الوحدوي) بالشرقية.

٢- أعضاء المجلس الشعبي المحلي الممثلين لمدينة الزقازيق بحييها الأول والثاني في المجلس.

٣- مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال بالشرقية.

٤- أعضاء مجالس نقابات(المهن الاجتماعية - المعلمين- التطبيقيين) بالشرقية.

٥- رؤساء ومدراء الإدارات المركزية ومدير مديرية التضامن الاجتماعي بالشرقية.

(ب) أسلوب المسح عن طريق العينة لكل من:-

١- رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية بالمناطق العشوائية بمدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية. وبلغ عدد مفردات عينة الدراسة (٢١٩) مفردة.

- وذلك باستخدام استمارة استبيان عن طريق المقابلة.

- نتائج الدراسة:-

أثبتت المعاملات الإحصائية لاستجابات مفردات عينة الدراسة أن الأساليب (الثمانية) التي اقترحتها الدراسة تؤدي إلى تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر بالمناطق العشوائية هي بالترتيب وفقاً لأهميتها وقوة تفعيلها كما يلي:-

١- توسيع عمليات التدريب والاتصال للمثلي منظمات المجتمع المدني من قبل وزارة التضامن الاجتماعي وأجهزة الدولة.

٢- الاستشارات المحلية عن طريق إجراء المسوح لاستطلاع رأي ممثلي منظمات المجتمع المدني في البرامج والمشروعات المقترحة.

٣- عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

٤- مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجالس الشعبية المحلية لإبداء المقترحات بشأن البرامج والمشروعات التي سيتم رفعها لجهات التخطيط الإقليمي.

٥- انتداب الموظفين والمتخصصين من قبل وزارة التضامن الاجتماعي للعمل بالجمعيات الأهلية.

٦- التنسيق بين العاملين بأجر والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني.

٧- استقطاب رعاة ممن يملكون القدرات والإمكانات لمنظمات المجتمع المدني.

٨- وضع ميثاق أخلاقي من قبل الاتحادات العامة والنوعية ليمثل مرجعية أمام الرأي العام لأداء منظمات المجتمع المدني.

The most important results of the study:-

The statistical coefficient to the responses of sample terms prove that (eight) suggested techniques by study leading to activate participation of civil society to face poverty in the shantytowns, and are arranged according to their importance and strength of activated as follows:-

1- Expansion of training and communication to representatives of civil society organizaitons by the ministry of social solidarity, and state organs.
2- Local consultancy through surverys for explore the opinion of representaitves of civil society organizations about the proposed programs and projects.
3- Building ability process for the civil society organizaitons.
4- Participation of representatives of civil society institutions in the meetings of local populr councils for their suggestions on programs and projects which will be submitted to the regional planning.
5- Secondment of staff and specialists from the ministry of social solidarity to work in NGOS.
6- Coordination between the paid and volunteer workers in organizations of civil society.
7- Attract sponsors for civil society organizations who have the capacity and potential for civil society organizations.
8- The agreement on code of ethic by unions to make a reference to the performance of civil society organizaitons presented to public opinion.

Egypt, and per capita in urban lower Egypt GDP is the least at the level of urban Egypt the whole.

■ Techniques and tools of collecting data:

The study depend on:

A) Acomprehensive survey for:-

1- Secretariat offices (wafd party and El-Watny Progressive Unionist Party) in theSharkia Governorate.
2- Members of popular local councils representatives of the First and the second neighborhood of Zagazig City in the council.
3- Manegment council of businessmen association in Sharkia Governorate.
4- Members of syndlcate councils of (social professions- teachers- applicatorys) in sharkia Governorate.
5- Managers of central departments, and the First Agent of the ministry of Social Solidarity in Sharkia Governorate.

B) Sampling survery for:-

Cheifs and members of management councils of NGOS in the shantytowns of Zagazig City capital of Sharkia Governorate.

- The terms of the study sample (219) terms, by using a questionnaire through the iterview.

6- Does the civil society organizaitons building ability process leading to activate civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?
7- Is the participation of representatives of civil society institutions in the meetings of local popular council fon their suggestions on programs and projects which will be submitted to the regional planning leading to activate civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?
8- Did attract sponsors for civil society organizations who have the capacity and potential leads to activate civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?

■ Methodology Approach:

Methodological approach: "Case study", the case here is "the shantytowns in Zagazig City the Capital of Sharkia Governorate. Where it's second - largest governorate in terms of populaiton after the Cairo Governorate, and a populaiton of (5, 6) million people, and it's came Ranking low in development index, although it cames in first place among all the governorates of their share of the NGOS in the field of development.

This is a clear indicator of the weak participation of civil society in it, making it more need to techniques for activating such prticipation, it is also the largest gevernorate in terms of population at the level of lower

■ Study questions:

The problem was identified in the study of the following major question:-

"What are the techniques for activating civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?"

and the answer to thir question by answering the following sub-questions:

1- Are local consultancy through surveys for explore the opinion of representatives of civil society organization about the proposed programs and projects leading to activate civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?
2- Is the expansion of training and communication by the ministry of social solidarity for representatives of civil society organizations leading to activate civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?
3- Is secondment of staff and specialists (as provided by law) leading to activate civil society particpation in planning to face poverty in the shantytowns?
4- Is coordination between the paid and volunteer workers in organizaitons of civil society leading to activate civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?
5- Did the agreement on code of ethic by unions to make a reference to the performance of civil society organizations presented to public opinion, leading to activate civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns?

▪ Secondly: Summary in English:

▪Subject of Study:

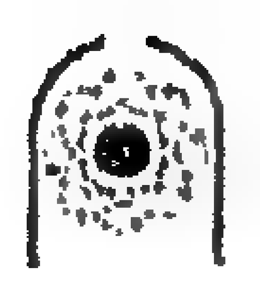
"Techniques for activating civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns".

▪Study Problem:

Access to techniques for activating civil society participation in planning to face poverty as one of the important solutions to face the problem of paverty with the economic and social repercussions, especially in the poorest areas like as urban shantytowns, with the aim of indicators to guide the planning process in the future to face that problem with greatest impact and outcome.

▪Aims of the study:

1- Access to techniques for actirating civil society participation in planning to face poverty in the shantytowns.
2- To find indicators guide the future planning process to face th plroblem of poverty, especially in the shantytowns.
3- Access to new mechanism to face the problem of poverty from the perspective of social planning.
4- Designed a new block in Building of social work studies generally and social planning studies particularly which related with treatment of the major problems affecting a large sector of people.



Helwan University
FACULTY OF Social work
Department of social Planning

TECHNIQUES FOR ACTIVATING CIVIL SOCIETY PARTICIPATION IN PLANNING TO FACE POVERTY IN THE SHANTYTOWNS

This is submitted in fulfillment for the requirements of the doctorate degree in social work (specialization social planning)

PREPARED BY

MOHAMMAD MOSTAFA ROSHDEY SIEF

SUPERVISED BY

Prof. Dr. .
KAMAL AGHA
Prof. of Social Planning Department
Faculty of Social Work Helwan University

Prof. Dr.
MAGDA ABD ELWAHAB
Prof. of Social Planning Department
Faculty of Social Work Helwan University

2008

